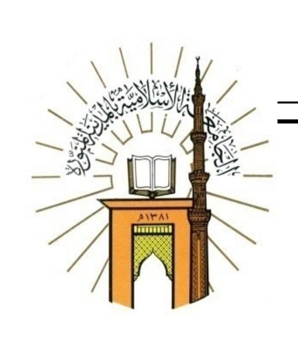


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالعقيدة

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب/
بدر بن إبراهيم بن ناصر الغيث

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور/
حسين بن عبد العزيز آل الشيخ

العام الجامعي
(1433-1434هـ)

الجزء الأول

الشكر

الحمد لله الذي بنعمائه تتم الصالحات، والشكر له على وافر آلائه الجزيلات، والصلاة والسلام على خير الشاكرين نبيا محمد الأمين، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد:

الشكر أفضل ما حاولت به الزيادة عند الله

فأشكر الجامعة الإسلامية هذا الصرح العلمي الشامخ الذي أشرف بالانتماء له، وعلى رأسها أ. د/ محمد بن علي العقلاء.

والشكر موصول إلى كلية الدعوة وأصول الدين، وعلى رأسها أسها وشمسها فضيلة الدكتور/ عبد العزيز بن صالح الطويان، ومن ثم إلى قسم العقيدة، وعلى رأسها أ.د/ صالح بن محمد العقيل، الذين أتاحوا لي فرصة إكمال دراستي، ومواصلة مسيرتي، وكانوا لي عونا بعد الله تعالى في تخطي العقبات، وتجاوز الصعوبات.

كما يشرفني ويبهجني أن أنهض بحلل الثناء وعظيم الشكر، إلى بحر العطاء الباذل، ورجل المكارم الفاضل، فضيلة الشيخ الدكتور/ حسين بن عبد العزيز آل الشيخ، شكر تلميذ أحب أستاذه، فأجله، وقدره، فكبره، واستمرأ نصحه ووقره، حيث كان لي نعم الموجه والمقوم، لم يأل جهدا ولم يبخل بوقت، فجزاه الله خير الجزاء، وبارك له في عمره ووقته، وماله وولده، وجمعنا وإياه ووالدينا وجميع المسلمين في دار كرامته، وبحبوحة جنته.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا, من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ) [النساء: 1].

(ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ) [آل عمران: 102].

(ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ھ ھ ھ ھ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} [الأحزاب: 70 - 71].

أما بعد:

فإن هذا الدين خاتم الأديان السماوية، ورحمة من الباري للبشرية، ارتضاه الله لخلقه كافة، فبعث خير خلقه وأفضل رسله، فأيده واجتباه ونصره، وكان من أعظم ما أيد به كلام ربه – عز وجل- فكان معجزا بأسلوبه وبلاغته، وصياغته وفصاحته، فبهر العقول وسلب الألباب، فكان مصدر التشريع الأول.

وقد تكفل الله بحفظ كتابه العزيز، فقال - سبحانه - : (ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ) [الحجر:9].

فهو محفوظ من الزيادة والنقصان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

كما جعل الله – عز وجل- مصدر آخر للتشريع هو الينبوع الصافي والماء الزلال، والمعين الذين لا ينضب، وهي سنة نبيه ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ[النجم: ٣ – ٤].

فلما قبض النبي انتقلت تلك الكنوز العظيمة – أعني بهما: الكتاب والسنة – إلى خير هذه الأمة وأبرها، ومن اختارهم الله – سبحانه – لصحبة نبيه والأخذ عنه، فبلغوا ما سمعوا كما سمعوا، ونصروا هذا الدين بنقل ما سمعوه من نبيهم ، واشتغلوا بذلك حفظا وتفقها وعملا.

وهكذا في كل قرن يقيض الله – سبحانه – من يحمل راية هذا الدين ويحمي بيضته، وكان لسلف هذه الأمة ومن جاء بعدهم، من العلماء الأجلاء، والأئمة الأفذاذ، طرق شتى في

خدمة هذا الدين، فمنهم من خدم القرآن حفظا وتحفيظا، وتفسيرا واستنباطا، ومنهم من خدم السنة جمعا، وحفظا، وشرحا، وتمييزا لصحيحها من سقيمها، ومنهم المبين لمشكلها ومتشابهها، الكاشف لغموضها وألفاظها.

ومن المعلوم أن الناس في صدر الإسلام من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لم يظهر عندهم استشكال شيء من النصوص الصحيحة؛ لصحة الفهم وسلامة القصد، ووضوح الخطاب, وإن حصل شيء من ذلك فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كانوا أكمل الناس في معرفة الحق وأدلته، والجواب عما يعارضه، وإن كانوا في ذلك درجات"[1].

لكن لما بعد العهد، ودخل في العربية ما ليس فيها ومن ليس منها, وترجمت الفلسفة، فأقبل عليها فئام من الناس، وعظموا من شأنها, وظنوا بها حقا لا يمكن القول بخلافه، فحاولوا أن يلبسوا الحق بالباطل, وطعنوا في النصوص الشرعية، إما من جهة النقل، وإما من جهة إيهام أن النصوص مشكلة؛ ليحكموا بعد ذلك عقولهم وأهواءهم, فحينئذ بدأ استشكال النصوص الشرعية، وأصل هذا إما عدم فهم صحيح للنصوص، أو عدم علم بالعربية، أو سوء قصد, وفي هذا يقول الخطابي - رحمه الله -[2]: "ولما رأوا كتاب الله ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه، ضربوا بعض آياته ببعض, وتأولوها على ما سنح لهم في عقولهم, واستوى عندهم ما وضعوه من أصولهم, ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولسنته المأثورة, وردوها على وجوهها, وأساءوا في نقلتها القالة, ووجهوا عليهم الظنون, ورموهم بالتزيد, ونسبوهم إلى ضعف المنة وسوء المعرفة بما يروونه من الحديث, والجهل بتأويله"[3].

---

[1] () درء تعارض العقل والنقل (7/172).

[2] () هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي، من ولد زيد بن الخطاب، أبو سليمان البستي، ولد في رجب سنة (319)، وتوفي سنة (388)، ومن تصانيفه: كتاب غريب الحديث، وهو في غاية الحسن والبلاغة، وله أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود، وكتاب إصلاح غلط المحدثين، وكتاب العزلة، وكان محدثا فقيها أديبا شاعرا لغويا. انظر: معجم الأدباء (3/ 1205)، طبقات الفقهاء الشافعية (1/ 467)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (1/ 160)، تاريخ الإسلام (8/ 632).

[3] () الغنية عن الكلام وأهله (1/27).

من أجل ذلك اهتم العلماء بالكلام على مشكل النصوص؛ فبينوا ما خفي على بعض الأفهام، ولم تدركه بعض العقول، ووفقوا بين ما ظن أنه متعارض، إما مع نص أو عقل أو حس، وقرروا أن من أراد الحق، واجتهد في طلبه؛ لم يشكل عليه شيء من النصوص؛ ليقينه أنه إنما أتي من قبل فهمه.

ومن ضاد الكتاب والسنة بشيء من رأي أو قياس أو غيره، فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله، وأضله الله على علم، وختم على سمعه وبصره وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله.

وإن الناظر في منهج أهل البدع ليظهر له جليا الخلل والاضطراب في المنهج، وما ذاك إلا لكونهم يعتقدون خارج النص، ثم يحاولون الاستدلال، فلما جاؤوا إلى النصوص، أرادوا أن تكون موافقة لما اعتقدوا، وحين عجزوا عن ذلك حاولوا تحريفها وتعطيلها، وذلك إما بتفويض أو تأويل يؤدي إلى التعطيل.

فتراهم يستدلون بما ضعف من الأحاديث لموافقته أهوائهم، ويضعفون ما سواه لمخالفته ما يعتقدون.

ولم يجد هؤلاء الموتورون من المبتدعة مدخلا للطعن في هذا الدين، أعظم من ضرب النصوص ببعضها، فجعلوا يستشكلون النصوص، ويطعنون فيها، ويعارضونها بآرائهم وأهواءهم، فتراهم يكتمون الأحاديث المخالفة لأقوالهم، بل ومنهم من يضع أحاديث توافق بدعهم، أو يحرفون النصوص بأنواع من التأويلات الفاسدة، التي يحرفون بها الكلم عن مواضعه[1]، فانطبق عليهم قول المصطفى عند قول الله:
ﮋﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ
ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ
ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﮊ [آل عمران: ٧].

قال : **(إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)**[2].

فانبرى لهؤلاء أئمة الإسلام، فدحضوا باطلهم، وبينوا عوار مذهبهم، واضطراب منهجهم، وكان من جملة هؤلاء العلماء، شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، الذي أمضى جل عمره خدمة للكتاب والسنة، ونصرة لمذهب سلف الأمة, وجاهد أهل البدع بلسانه وقلمه, وكان له من الجهود ما لا يملك له كل

---

1 () انظر درء تعارض العقل والنقل (5/226).
2) رواه البخاري حديث رقم (4547)، ومسلم حديث رقم (2665).

غيور على الحق إلا الدعاء له.

وكان من جملة جهوده المشكورة، تتبعه لما حاول أهل الباطل استشكاله، إما من أجل الاستدلال على عقائدهم، أو ليرجعوا في ذلك إلى عقولهم وآراءهم, فذكر شبههم وما استدلوا به، ورد عليهم مبينا الحق الواجب اتباعه وكان له من سعة الإطلاع والمعرفة بكل دقيقة وجليلة، في مذاهب أهل الأهواء من أقوال وعقائد وأدلة, ما جعله غصة في حلوقهم، من أجل هذا وغيره، رأيت أن يكون عنوان رسالتي هو: ((**موقف شيخ الإسلام ابن تيمية مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالعقيدة**)).

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري لهذا الموضوع بعد بحث ودراسة وافية، وذلك للأسباب التالية:

1) خدمة الكتاب والسنة؛ وذلك بإزالة ما يتوهم أن فيه تعارضاً بين النصوص، أو كان محل استشكال، وذلك ناتج إما عن هوى أو جهل.

2) خدمة تراث شيخ الإسلام إبن تيمية، وإبراز جهده في مشكل النصوص، الذي يعدّ باباً من الأبواب التي حاول أهل الباطل من خلاله الطعن في النصوص، فوقف لهم هذا الإمام الرباني، ونقض شبههم وأباطيلهم، وردِّ عليها، وأفنى عمره في خدمة العقيدة الصحيحة، دعوة وتعليماً ونصرة للحق وإبطالا للباطل.

3) الرد على أهل الباطل من الفرق المجانبة للصواب؛ وذلك بادعائهم التعارض بين آيات القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية، أو في الآيات مع الأحاديث، وتبيين أن ذلك كله باطل منشؤه اتباع الهوى وردّ الحق.

4) كون أهل الباطل دائما وأبداً يطعنون في النصوص بمعارضتها للعقل، أو ادعاء أنها متعارضة، حتى يحكموا عقولهم، أو يبطلوا ما خالف عقولهم، وهذا باب واسع، نحاول من خلال هذه الرسالة الوقوف على كثير مما ادعوه، والرد عليهم رداً علمياً، يتضح الحق الجلي، وينهدم فيه الباطل.

5) أن في بعض الآيات والأحاديث ما قد يظن أنه مشكل؛ لكون ظاهره يعارض نصاً، أو أصلاً شرعياً معتبراً، وفي هذه الرسالة تطرقت إلى كثير من هذه المسائل، كونها داخلة في

نطاق البحث، وبينت موقف شيخ الإسلام ابن تيمية، وأقوال الأئمة، ودعمت ذلك بالأدلة، وهذا يزيد من يقين طالب الحق أن النصوص ليس فيها تناقض أو تعارض، بل كلها حق لا شك فيه، إنما الإشكال من جهة الناظر فيها.

6) أن جمع هذه الإشكالات في مصنف واحد يجمع موقف شيخ الإسلام وغيره من العلماء، فيه من التسهيل على الطلاب في الوصول إلى مثل هذه المسائل، والرد على من يثيرون الشبهات في كل وقت وحين.

الدراسات السابقة:

لا توجد رسالة علمية تبحث موقف شيخ الإسلام ابن تيمية مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالعقيدة، لكن هناك رسائل علمية توافق جزءاً من هذا الموضوع، وهنا سوف أسرد هذه المواضيع، وأبين الفرق بينها، وما تميزت به هذه الرسالة عن كل رسالة على حدة، ثم أبين الفروق العامة بين هذه الرسالة وتلك الرسائل:

أولا: آيات العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض، وهي رسائل قام بإعدادها كل من: (أ) خالد بن عبد الله الدميجي، (ب) حياة بنت حمد المحمادي، (ج)حنان بنت رافع العمري.

والفروق بينها:

1-أن تلك الرسائل هي فيما أوهم التعارض، وهذه الرسالة في الإشكال، والإشكال أعم من التعارض كما سنبينه خلال هذه الرسالة.

2-أنها خاصة فيما أوهم التعارض فيما بين الآيات، ولم يتطرق إلى ما يوهم التعارض ما بين الآيات والأحاديث.

3- لم أتفق معهم إلا في نحو من عشرين نصاً، وذلك من إجمالي ما أوردته في هذه الرسالة، وهي أكثر من مائة نص.

ثانياً: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، أعدها الدكتور سليمان بن محمد الدبيخي.

والفروق بينها:

1- أنها فيما أوهم التعارض، وفي هذه الرسالة تطرقت للإشكال، وهو أعم كما سبق بيان ذلك.

2- أنها فيما أوهم التعارض بين أحاديث الصحيحين، ولم يتطرق إلى ما يوهم التعارض من أحاديث في الصحيحين، مع آيات، أو مع أحاديث خارج الصحيحين، وفي هذه الرسالة شملت ذلك كله.

3- لم أتفق مع هذه الرسالة إلا في نحو أربعة عشر نصاً، وذلك من مجموع ما تم بحثه.

ثالثا: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين، أعدها: عيسى بن محسن النعمي.

والفروق بينها:

1- أن الباحث تكلم عن ما يظن أنه معارض للعقل من النصوص، وليس هذا موضوع الرسالة، إنما هي فيما أوهم الإشكال، وكان منشأ الإشكال إما نصٌ، أو أصلٌ، ومما يمكن استشكاله من النصوص.

2- أنه اقتصر على ما في الصحيحين، وموضوع هذه الرسالة شامل للكتاب والسنة.

3- لم يهتم بذكر أقوال العلماء في بعض الإشكالات وأدلتهم، وكذلك لم يتطرق لكلام شيخ الإسلام إلا على وجه النقل له في بعض المواضع.

4- لم أتفق معه إلا في خمسة نصوص فقط, مع الاختلاف في وجه الاستشكال وأوجه الرد.

رابعاً: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، للدكتور سليمان الدبيخي.

والفروق بينها:

1) أنه اقتصر على ما في الصحيحين دون غيره، وفي هذه الرسالة أتطرق إلى كل ما تكلم عنه شيخ الإسلام في جميع النصوص.

2) لم أتفق معه إلا في نحو خمسة عشر نصاً، وانفردت بأكثر من تسعين نصاً.

3) لم يتطرق إلى موقف شيخ الإسلام بالتفصيل، إنما فيه عرض مجمل للأقوال، ومن قال بها.

خامساً: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض استدلالات أهل الأهواء في النصوص الشرعية على بدعهم، إعداد لطفي خميس أبو خشيم.

والفروق بينها:

1)لم يذكر أقوال العلماء قبل شيخ الإسلام وبعده حتى تحصل المقارنة، ويعرف من وافق شيخ الإسلام ممن سبقه.

2) أنه اهتم بما ذكره أهل الأهواء من النصوص دليلاً لهم، وإن كانت نصوصا باطلة، وفي هذه الرسالة لا أذكر إلا ما كان صحيحا أو يحتمل الصحة أو إشكالاً بيناً.

3) أن هناك نصوصاً كثيرة جداً لم يتطرق لها الباحث، وذلك لكونه يبحث جهود شيخ الإسلام في الرد عليهم، ولم يتتبع هذه النصوص، ولهذا لم أتفق معه إلا في نحو خمسة عشر نصاً، وانفردت بأكثر من تسعين نصاً.
4) أن ما يذكر من كلام شيخ الإسلام عن النصوص المتكلم فيها يذكر فيها جوابا عاما، ولا يفصل فيه، ولا في أدلته التفصيل المطلوب، لكونه يريد بيان جهود شيخ الإسلام.
5) أنها في جهوده في الرد على أهل البدع، ولم يتطرق لمشكل النصوص، مما لم يتكلم به أهل البدع، إنما استشكله من ينسبون للعلم، والعامة غير المنسوبين للبدعة.

ما تميزت به الرسالة بوجه عام :
1) تفصيل موقف شيخ الإسلام في ما أوهم الإشكال، مع بيان دليله، وذكر من وافق شيخ الإسلام ومن خالفه في المسألة.
2) أن في كلام شيخ الإسلام ما يستشكله المخالفون لأهل السنة، فإنه على علم بالأصل الذي ينطلقون منه، لذلك كان له من الجهد ما لم يكن لغيره في إقامة الحجة وإزالة الشبهة.
3) أن في هذه الرسالة نصوصاً كثيرة لم يتطرق لها أحد من هؤلاء الباحثين، وفي هذه النصوص رد على كثير من شبه الصوفية والأشاعرة وأهل وحدة الوجود، وغيرهم من الفرق الذين عارضوا بين النصوص واستشكلوها، وهنا أسرد هذه المسائل سرداً موجزاً، وهذه النصوص تقارب الأربعين نصاً، وهي على النحو التالي:
1) أول المخلوقات, 2) قوله - سبحانه - : (□ □ □ □ □) 3) قوله - سبحانه - : (ﭙ ﭚ ﭛ)، 4) قول يوسف □: (ﯕ ﯖ ﯗ)، ومنافاته للتوكل، 5) قوله - سبحانه - : (ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ), 6) حديث: **(حق العباد على الله)**, 7) حديث: **(حتى يضع الجبار فيها قدمه)**, 8), أثر: **"**الحجر يمين الله في الأرض**"**, 9)حديث: **(ثم يأتيهم في صورة غير الصورة التي رأوه فيها أول مرة)**, 10) تحويل النبي□ رداءه ورفع ظاهر كفيه, 11) ماروي: **(لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله)**, 12) قوله - سبحانه - : (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ)، وفيه مطلبان, 13) حديث: **(لا شخص أغير من الله)**, 14) قول عيسى □: (ﮉ ﮊ □ □ □), 15) الصفات التي أطلقت على الخالق والمخلوق، 16) قوله - سبحانه - : (□ □ □ □ □ □ □), 17)

خطة البحث:

قمت بتقسيم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس تفصيلية.

المقدمة: بينت من خلالها أهمية هذا الموضوع، ثم أسباب اختياره، ثم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، ثم وضعت خطة البحث، وعقبته بمنهج البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بشيخ الإسلام، وبالمشكل، وأسبابه، وموقف أهل العلم منه، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الثاني: تعريف المشكل والفرق بينه وبين التعارض.

المبحث الثالث: أسباب توهم الإشكال.

المبحث الرابع: موقف أهل العلم من النصوص المشكلة.

الباب الأول: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالإيمان بالله، وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الربوبية، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: أول المخلوقات.

المبحث الثاني: اليوم الذي ابتدأ الله فيه خلق السموات والأرض وما بينهما.

المبحث الثالث: لفظ الرب، وما يوهمه من التشريك.

المبحث الرابع: قوله - سبحانه - : (ﯚ [illegible] ﯜ ﯝ).

المبحث الخامس: قوله - سبحانه - : ([illegible]).

المبحث السادس: قوله - سبحانه - : (ﭙ ﭚ ﭛ).

الفصل الثاني: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الألوهية، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الغاية من الخلق.

المبحث الثاني: قوله - سبحانه - : (ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ).

المبحث الثالث: التوسل.

المبحث الرابع: الرقية.

المبحث الخامس: التوكل، وقول يوسف: (ﯙ ﯚ ﯛ).

المبحث السادس: قوله - سبحانه - : (ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ).

المبحث السابع: حديث: **(حق العباد على الله)**.

منهج البحث:

1) جمع النصوص المتعلقة بالعقيدة التي تكلم عنها شيخ الإسلام، وأزال ما فيها من الإيهام والإشكال، وذلك من خلال جرد مصنفاته.

2) تقسيم النصوص التي توهم الإشكال على أبواب العقيدة المعروفة، وذلك على ترتيب حديث جبريل المشهور، ثم قسمت الأبواب إلى فصول، والفصول إلى مباحث، وبعض المباحث إلى مطالب.

3) الاجتهاد في أن يكون عرض المسائل بطريقة تتوافق مع القصد الذي قام البحث لأجله، والطريقة على النحو التالي:

أولاً: النصوص المتوهم إشكالها في المسألة.
ثانياً: بيان وجه الإشكال ومن وقع فيه.
ثالثا: أذكر موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله.

رابعا: أعقب ذلك بذكر أقوال أهل العلم في المسألة حتى يتبين موافقة شيخ الإسلام لمن سبقه أو لحقه من أهل العلم.

4) عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم مع كتابتها بالرسم العثماني.

5) تخريج الأحاديث، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بالعزو إليهما، وإذا كان للحديث طرق لها علاقة بالمسألة ذكرتها، وإلا اكتفيت بطريق واحد، وإذا كان الحديث خارج الصحيحين عزوته إلى كتب السنة، ثم ذكرت كلام أهل العلم في الحكم على الحديث صحة وضعفاً.

6) توثيق المسائل والنقول من مصادرها الأصيلة.

7) الترجمة للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

8) التعريف الموجز بالملل والفرق والمذاهب والأديان وكل ما يحتاج إلى تعريف.

9) شرح الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية.

10) الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

11) تذييل البحث بفهارس علمية كما هو مبين في الخطة.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:
المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية.
المبحث الثاني: تعريف المشكل والفرق بينه وبين التعارض.
المبحث الثالث: أسباب توهم الإشكال.
المبحث الرابع: موقف أهل العلم من النصوص المشكلة.

المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية:

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم محمد بن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، المنعوت بـ(شيخ الإسلام)، ابن الإمام شهاب الدين أبي المحاسن، ابن العلامة مجد الدين أبي البركات، الحراني الأصل الدمشقي المنشأ والدار والوفاة[1].

وينتسب إلى قبيلة عربية، نميرية، من بني النمير الذين يرجع نسبهم إلى قيس بن عيلان بن مضر، ونمير بطن من عامر بن صعصعة [2].

وعن سبب نسبته إلى **"تيمية"** المعوّل في شهرته عليها، أن أمّ جده محمد بن الخضر، كانت واعظة تسمى تيمية، فنُسب إليها، وقيل في سبب تسميتها: أنه حجّ جده المذكور فمرّ على درب تيماء المشهور، فخرج عليه من خِباء جارية طفلة سنيّة، فلما رجع وجد امرأته قد وضعت بنتاً، فلما رفعوها إليه قال: "**يا تيميَّة يا تيميَّة"!** يعني أنها تشبه التي رآها بتيماء[3].

---

[1]) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب (4/491)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد للإمام برهان الدين بن مفلح (1/132), وكتاب المقفى الكبير للمقريزي (1/454).

[2]) انظر: جمهرة أنساب العرب (ص279)، الأعلام للزركلي (1/144).

[3]) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين للآلوسي (ص5).

ولد يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول، سنة إحدى وستين وست مائة بحران، وقدم به والده وبإخوته إلى دمشق، عند إستيلاء التتر على البلاد سنة سبع وستين وست مائة، فنشأ بها أتم النشء، وأزكاه، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه، وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة، ودلائل العناية فيه واضحة، ويروى أنه كان إذا أراد المضيّ إلى المكتبة يعرضه يهودي –كان بمنزل طريقه- بمسائل يسأله عنها لما كان يلوح عليه من الذكاء والفطنة، وكان يجيبه عليها سريعاً، حتى تعجب منه! ثم إنه صار كلما اجتاز به يخبره بأشياء مما يدلّ على بطلان ما هو عليه، فلم يلبث أن أسلم وحسُن إسلامه، وكان ذلك ببركة دعوة الشيخ على صغر سنه.

وأقبل على العلوم في صغره، وطلب بنفسه قراءةً وسماعاً من خلقٍ كثير، وقرأ بنفسه الكتب، وكتب الطباق والأثبات، واشتغلً بالعلوم، وكان من أذكى الناس، سريع الحفظ، قوي الإدراك والفهم، وكان بطيء النسيان حتى ذكر جماعة أنه لم يكن يحفظ شيئا فينساه، إلى أن صار إماما في التفسير وعلوم القران، عارفاً بالفقه واختلاف العلماء، بارعاً بالأصلين، والنحو وما يتعلق به، واللغة، والمنطق، وعلم الهيئة والجبر والمقابلة، وعلم الحساب، وعلم أهل الكتابين وأهل البدع، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، حتى برز في ذلك على أهله، وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، وأمده الله تعالى بكثرة الكتب، وصار حافظا للحديث، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله وعلله، متضلعاً في ذلك، مع التبحر في علم التاريخ.

وقد وافته المنية –- رحمه الله - - في سجنه بقلعة دمشق المحروسة، في سحر ليلة الاثنين، في عشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبع مائة، صابراً محتسباً، وأثر عنه قوله فيها: **"ما يفعل بي أعدائي؟! أنا جنتي في صدري، إن قتلي شهادة، وطردي سياحة، وسجني خلوة"**.

وقد مكث الشيخ في القلعة، من شعبان سنة ست وعشرين، إلى ذي القعدة سنة ثمان وعشرين، ثمّ مرض بضعة وعشرين يوماً، وكان إذ ذاك الملك شمس الدين الوزير بدمشق المحروسة، فلما علم بمرضه استأذن في الدخول عليه لعيادته، فأذن الشيخ له في ذلك، فلما جلس عنده، أخذ يعتذر له عن نفسه، ويتلمس أن يحلله، مما عساه أن يكون قد وقع

منه في حقه من تقصير أو غيره، فأجابه الشيخ بـ"**أني قد أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق"**. وما يعلم أكثر الناس بمرضه، ولم يفجأهم إلا موته، وكانت وفاته في سحر ليلة الاثنين، في العشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبع مـائة [1].

[1]) المقفى الكبير للمقريزي (1/ـ 455), وانظر: الـذيل على طبقـات الحنابلـة للحافـظ ابن رجب (4/493), والمقصـد الأرشـد في ذكـر أصـحاب الإمـام أحمـد (1/133), والأعلام العليـة في منـاقب شـيخ الإسلام ابن تيمية (ص 19).

سمع من:

1) الشيخ زين الدين أحمد بن عبد الدائم المقدسي.
2) ابن أبي اليسر.
3) الكمال بن عبد.
4) الشيخ شمس الدين الحنبلي.
5) القاضي شمس الدين ابن عطاء الحنفي.
6) الشيخ جمال الدين ابن الصيرفي.
7) مجد الدين ابن عساكر.
8) النجيب بن المقداد.
9) ابن أبي الخير.
10) إبن علان.
11) أبي بكر الهروي.
12) الكمال عبد الرحيم.
13) فخر الدين ابن البخاري.
14) ابن شيبان.
15) الشرف بن القواس.
16) زينب بنت مكي.

وغيرهم كثير، ينوفون على مائتي شيخ، منهم ابن عبد القوي.

أما تلاميذه فمنهم:

- محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية.
- محمد بن شاكر الكتبي.
- محمد بن أحمد الذهبي.
- محمد بن أحمد بن عبد الهادي.
- إسماعيل بن عمر بن كثير.
- عمر بن علي البزار.
- أحمد بن الحسين بن عبد الله بن قدامة.
- سليمان الصرصري الطوفي البغدادي.
- عمر بن مظفر الوردي المصري الحلبي.
- عمر بن سعد الله الحراني.
- محمد بن مفلح المقدسي.
- محمد بن المنجا التنوخي الدمشقي. وغيرهم[1].

[1]) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (4/493)، المقصد

الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (1/133).

كتب بخطه من التصانيف، والتعاليق المفيدة، والفتاوى المشبعة في الأصول، والفروع، والحديث، ورد البدع بالكتاب والسنة، شيئا كثيرا يبلغ عدة أحمال، فمما كمُل منها:

- كتاب الصارم المسلول على منتقص الرسول.
- كتاب درء تعارض العقل والنقل.
- كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.
- كتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.
- كتاب تبطيل التحليل.
- كتاب اقتضاء الصراط المستقيم.
- كتاب دفع الملام عن الأئمة الأعلام.
- كتاب التصوف.
- كتاب مناسك الحج.
- كتاب الكلم الطيب.
- كتاب الإيمان.
- كتاب الاستقامة.
- كتاب جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية.
- كتاب تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.
- كتاب المحنة المصرية.
- كتاب المسائل الإسكندرانية.
- كتاب الفتاوى المصرية.
- كتاب في الرد على طوائف الشيعة.
- كتاب الردّ على المنطقيين.
- كتاب الردّ على البكري في مسألة الاستغاثة.
- كتاب الردّ على أهل كسروان الروافض.
- كتاب الرد على الأخنائي في مسألة الزيارة.
- كتاب ((الصفدية)) جواب من قال: إن معجزات الأنبياء قوى نفسانية.
- كتاب الهلاكونيّة.
- كتاب التحرير في مسألة حقير.
- شرح أول ((المحصل)) للرازي.
- شرح بضعة عشر مسألة من ((الأربعين)) للرازي.
- شرح ((عقيدة الأصبهاني)).
- شرح ((العمدة)) للشيخ موفق الدين.
- ((تعليقه على المحرر)) لجده.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

- الفرقان بين الطلاق والأيمان.
- السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.

ومسائل كثيرة جدا، نفع الله بها وكانت حجة على من ضل الطريق, وسلك سبيل الغي والضلال والعناد[1].

[1]) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (4/ـ 520 – 523)، المقفى الكبير للمقريزي (1/ 468).

لما وليّ مشيخة دار الحديث بعد والده، قال الشيخ إبراهيم الرقي[1]: "الشيخ تقي الدين يؤخذ عنه ويقلد في العلوم، فإن طال عمره ملأ الأرض علماً وهو على الحقّ، ولا بد أن يعاديه الناس فإنه وارث علم النبوة"[2], وقال كمال الدين ابن الزملكاني[3]: "لقد أعطي ابن تيمية اليد الطولى في حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين، وقد ألان لله له العلوم كما ألان لداود الحديد"! ثم كتب على بعض تصانيفه هذه الأبيات من نظمه:

ماذا يقول	**وصفاته جلت**
هـو حجة لله،	**هو بيننا أعجوبة**
هو آية في	**على الفجر[4]**

وقال قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد ابن دقيق العيد[5] لمّا اجتمع به عند حضوره إلى القاهرة في سنة سبع مائة: "رأيت رجلا كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما يريد ويدع ما

---

1 () إبراهيم بن احمد بن محمد الرقي الحنبلي، الإمام القدوة، نزيل دمشق، ولد بالرقة، سنة نيف وأربعين وست مائة، وتوفي سنة ثلاث وسبع مائة. الوافي بالوفيات (5/206).

2 () المقفى الكبير للمقريزي (1/469).

3 () محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، ولد سنة 667، له رسالتان في الرد على ابن تيمية، أحدهما في الطلاق، والأخرى في مسألة الزيارة، وتوفي سنة 727، انظر: الدرر الكامنة (4/74)، وشذرات الذهب (8/140).

4 () المقفى الكبير للمقريزي (1/ 469).

5 () محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين أبو الفتح، ابن دقيق العيد القشيري المنفلوطي المصري المالكي الشافعي، الإمام العلامة شيخ الإسلام، أحد الأعلام وقاضي القضاة، ولد سنة (625)، وتوفي في سنة (702)، وله تصانيف، منها: الإمام، والإلمام، وشرح عمدة الأحكام، وكان إماماً متفنناً محدثاً مجوداً فقيهاً مدققاً أصولياً أديباً شاعراً نحوياً، ذكياً غواصاً على المعاني، مجتهداً وافر العقل كثير السكينة بخيلاً بالكلام، تام الورع شديد التدين، مديم السهر مكباً على المطالعة والجمع، قل أن ترى العيون مثله. انظر: فوات الوفيات (3/ـ 442)، أعيان العصر وأعوان النصر (4/ـ 576)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (9/ـ 207)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (2/ 225).

يريد"[1].

[1]) المقفى الكبير للمقريزي (1/469).

وحضر عنده العلامة أثير الدين أبو حيان[1]، شيخ النحاة، فقال عنه: "ما رأت عيناي مثله"، ومدحه في المجلس بقوله:

لمّـا أتينا تقيّ	**داعٍ إلى الله**
على محياه من	**خيـرِ البريـة نورٌ**
حَبْــرٌ تسربـلٍ	**بَحرٌ تقاذف من**
قـام ابن تيميّة	**مقام سيّد تيم إذْ**
فأظهـر الحق إذ	**وأخمد الشرّ إذ**
كُنّـا نُحدّث عن	**أنت الإمامُ الذي**

وكان قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس ابن صصريّ لا يسمح لمناظريه في بلوغ مرادهم من ضرره: ويقول: "مالي وله"؟ [2].

وحكى أبو حفص محمد بن عليّ بن موسى الزار البغدادي قال: حدثني الشيخ المقرئ تقي الدين عبد الله بن أحمد بن سعيد قال: "مرضـت بدمشق مرضـةً شديدة، فجاءني ابن تيميـة، فجلس عند رأسي، وأنا مثقلٌ بالحمى والمرض، فدعا لي وقال: قم، جاءت العافية! فما كان إلا أن قام وفارقني، وإذا بالعافية قد جاءت وشفيت لوقتي" [3].

وقال الذهبي في ترجمته لشيخ الإسلام ما ملخصه: "له باعٌ طويلٌ في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقلّ أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة، وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة، وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة، ولما كان معتقلاً بالإسكندرية، التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته، وينصَّ على أسماء جملةٍ منها، فكتب في عشر

---

1 () هـو أبـو حيـان، محمـد بن يوسـف بن علي بن يوسـف، الإمـام الحافظ العلامة فريد العصر وإمام الزمان، شيخ النحاة، الغرنـاطي، ولد في أواخر شوال سنة 654هـ، في إحدى جهات غرناطة، ورحـل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتـوفى فيهـا، بعـد أن كـف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، مات بمنزله خارج بـاب البحـر في 28 صـفر سـنة 745هــ، أنظـر الـوافي بالوفيـات (5/175)، الدرر الكامنة (4/302)، الأعلام للزركلي (7/152).

2 () المقفى الكبير للمقريزي (1/470).

3) المقفى الكبير للمقريزي (469 -470).

ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه، بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدّثْ يكون، وله خبرة تامة بالرجال، وجرحهم، وتعديلهم، وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه فلا يبلغ أحدٌ في العصر رتبته، ولا يقاربه، وهو عجبٌ في استحضار واستخراج الحجج، منه وإليه المنتهي في عزوه إلى الكتب الستة والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديثٍ لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي، وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين بل بما قام الدليل عليه عنده، ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية، واحتجّ لها ببراهين ومقدمات وأمورٍ لم يُسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام، قياما لا مزيد عليه، وبدّعوه، وناظروه، وكاتبوه، وهو ثابتٌ لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المرّ الذي أدّاه إليه اجتهاده، وحدّة ذِهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال، مع ما اشتهر منه من الورع، وكمال الفكر، وسعة الإدراك، والخوف من الله العظيم، والتعظيم لحرمات الله، فجرى بينه وبينهم حملاتٌ حربية، وَوَقعاتٌ شامية ومصرية، وكم من نوبة قد رموه عن قوسٍ واحدٍ فينجيه الله تعالى، فإنه كان دائم الابتهال، كثير الاستغاثةً، قويّ التوكل، ثابت الجأش، له أوراد وأذكارٌ، يُدمنها بكيفيّة وجمعيّة، وله من الطرف الآخر محبون من العلماء، والصلحاء، ومن الجند، والأمراء، ومن التجار، والكبراء، وسائر العامة تحبه، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً بلسانه وقلمه.

وأما شجاعته، فيها تضرب الأمثال، وببعضها يتشبه أكابر الأبطال، فلقد أقامه الله في نوبة غازان، وألقى أعباء الأمر بنفسه، وقام وقعد وطلع وخرج واجتمع بالملك مرتين، وبخطلوشاه وببولاي، وكان قبجق يتعجب من إقدامه وجرأته على المغول.

وهو أكبر من أن ينبّه مثلي على نعوته، فلو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه في العلم"[1].

[1] () انظر: جلاء العينين للبغدادي (ص7)، والدرر الكامنة (1/151).

وقال العلامة الشيخ عماد الدين الواسطي[1] في حقه بعد ثناء طويل جميل ما لفظه: "فوالله ثم والله، لم ير تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية، علماً وعملاً وحالاً وخلقاً واتباعا وكرماً وحلماً، وقياماً في حق الله – تعالى - عند انتهاك حرماته، أصدق الناس عقداً، وأصحهم علماً وعزماً، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق، وقيامه همة، وأسخاهم كفاً، وأكملهم اتباعاً لنبيه محمد ، ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة" [2].

وسئل ابن دقيق العيد عن ابن تيمية - رحمه الله - بعد اجتماعه به: كيف رأيته؟ فقال: "رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء منها، ويترك ما شاء"، فقيل له: هلا تكلمت معه؟ فقال: "هو رجل يحب الكلام، وأنا أحب السكوت" [3].

وكتب الحافظ ابن سيد الناس: "ألفيته ممن أدرك العلوم حظاً، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، وإن أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل والنحل، لم ير أوسع من نحلته، ولا أرفع من درايته، برز في كل علم على أبناء جنسه، ولا رأت عيني مثل نفسه" [4].

---

[1] () أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن عماد الدين بن العارف الواسطي الشافعي الصوفي، له تزهد وتعبد، وله مصنفات في السلوك والمحبة، نزيل دمشق، توفي سنة 711ه. الوافي بالوفيات (6/140).

[2]) جلاء العينين للبغدادي (ص11).

[3]) جلاء العينين للبغدادي (ص11).

[4]) جلاء العينين للبغدادي (ص10).

المبحث الثاني: تعريف المشكل والفرق بينه وبين التعارض:

أولاً: تعريف المشكل في اللغة والاصطلاح:

1- المشكل في اللغة:

المشكل: اسم فاعل من أشكل[1].

وهو في اللغة يدور على عدة معان، منها:

أ- المماثلة:

وأصل مادة كلمة الإشكال من المماثلة، يقول ابن فارس[2]: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول هذا شكل هذا أي مثله، ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا"[3].

ب- الاشتباه:

فيقال للأمر المشتبه مشكل[4]، يقول الأزهري[5]: "وحرف مشكل: مشتبه مختلط"[6].

ويقول ابن فارس: "يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا"[7].

---

1) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (2/100)، ودليل السالك (1/500).

2 () هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازيّ، أبو الحسين، توفي سنة (395)، من أئمة اللغة والأدب، وهو أحد رجال خراسان وعلمائها وأئمة أدبائها، غلب عليه علم الفقه ولسان العرب، فشهر به، وكان إماماً في ذلك، وله من التواليف: فقيه العرب، وكتاب مجمل اللغة، وكتاب الاتباع والمزاوجة في جزء، وكان أديباً شاعراً مجيداً في ذلك. انظر: تاريخ بغداد (21/ 45)، والسير (17/ 103).

3) معجم مقاييس اللغة (3/204)، وانظر: معجم تهذيب اللغة (2/1916)، ولسان العرب (7/158) مادة (شكل).

4) لسان العرب (7/158)، مادة (شكل).

5) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، أبو منصور اللغوي الأديب الشافعي المذهب الهروي، ولد في سنة (302)، ومات في سنة (370)، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، وهو أكبر كتاب صنف في اللغة وأحسنه، وكتابا في تفسير ألفاظ المزني، وهو إمام عالم باللّغة والعربية، قيّم بالفقه والرّواية. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (237)، معجم الأدباء (5/ 2321)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (4/ 177)، وفيات الأعيان (4/ 334).

6) معجم تهذيب اللغة (2/1917)، مادة (شكل).

7) معجم مقاييس اللغة: (3/204).

ج- الالتباس:

فإذا كان الأمر مشكلاً فهو ملتبس، يقول ابن منظور[1]: "وأشكل الأمر التبس، وأمور أشكال ملتبسة"[2].

د- الاختلاط:

فالأمر إذا أشكل قيل أشكل علي إذا اختلط[3].

يقول ابن منظور: "والإشكال في سائر الأشياء بياض وحمرة قد اختلطا"، ثم يقول: "ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل، وأشكل علي الأمر إذا اختلط، وأشكلت علي الأخبار واحلكلت بمعنى واحد"[4].

ومما سبق يتبين أن معنى الإشكال في اللغة إما: ما ماثل غيره وأشبهه، أو ما التبس بغيره، واختلط به، وكلها تدل على شيء يشاكل شيئاً في الخارج، سواء ماثله، أو شابهه، أو التبس، واختلط به.

---

1 () محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، توفي سنة (711)، صاحب (لسان العرب): الإمام اللغوي الحجة. من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري. ولد بمصر وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس. وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وعمي في آخر عمره. قال ابن حجر: كان مغرى باختصار كتب الأدب المطوّلة. وقال الصفدي: لا أعرف في كتب الأدب شيئا إلا وقد اختصره. انظر: الدرر الكامنة (6/ 15).

2) لسان العرب (7/158)، وانظر: معجم تهذيب اللغة (2/1917)، مادة (شكل).

3) معجم تهذيب اللغة (2/1916)، ومعجم مقاييس اللغة (3/205)، مادة (شكل).

4) لسان العرب (7/159)، وانظر: معجم تهذيب اللغة (2/916)، ومعجم مقاييس اللغة (3/205).

ب- المشكل في الاصطلاح:

وقد عرفه كل علماء فن بما يناسب موضوعه.

1- تعريف المشكل في اصطلاح المحدثين:

يقول ابن قتيبة في المشكل: "وسمي مشكلاً، لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره، فأشبهه وشاكله.

ثم قد يقال لما غمض وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكل"[1].

ويمكن استخلاص تعريفه عند المحدثين بما كتبه الطحاوي في مقدمة كتابه مشكل الآثار حيث قال: "وإني نظرت في الآثار المروية عن النبي بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها"[2].

ويكون على هذا تعريف المشكل بأنه: "أحاديث مروية عن رسول الله بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[3].

---

1) تأويل مشكل القرآن (ص145).

وابن قتيبة هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري، توفي سنة (276)، ومن تصانيفه: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكتاب، وعيون الأخبار، وكتاب المعارف، وغير ذلك، قال الخطيب: كان ثقة دينا فاضلا. انظر: تاريخ بغداد (11/ 411)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: 159)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ 143)، سير أعلام النبلاء (13/ 296).

2) مشكل الآثار (1/3).

والطحاوي هو: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك أبو جعفر الأزدي الحجري الطحاوي المصري، ولد سنة (229)، وتوفي سنة (311)، الإمام الحنفي، وصنف: كتاب شرح الآثار، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بمصر، وكان شافعي المذهب يقرأ على المزني، فقال له يوماً: والله لا جاء منك شيء، فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى أبي جعفر ابن أبي عمران الحنفي، واشتغل عليه، فلما صنف مختصره، قال: رحم الله أبا إبراهيم - يعني المزني - لو كان حياً لكفر عن يمينه. انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 174)، وفيات الأعيان (1/ 71)، تاريخ الإسلام (7/ 439)، تذكرة الحفاظ (3/ 21).

3) مختلف الحديث للخياط (31).

فالمشكل عند المحدثين عام، يشمل كل ما أشعر بالإحالة عقلاً أو شرعاً، أو عقلاً وشرعاً، وما استغلق فهمه على وجهه، أو تعسر تأويله، سواء أكان ذلك لتعارض أم لغير تعارض، وسواء أكان التعارض بين الأحاديث بعضها وبعض، أو بينها وبين آيات القرآن[1].

2- تعريف المشكل في اصطلاح الأصوليين:

وقد انفردت الحنفية من الأصوليين باصطلاح المشكل، حيث قالوا: إنه اللفظ الذي خفي المراد منه على السامع، وكان خفاؤه لأجل الصيغة، ولا يمكن أن يدرك إلا بالبحث فيما يكشفه من القرائن والأدلة[2].

3- تعريف المشكل في اصطلاح علماء علوم القرآن:

وقد عرفه الزركشي[3] بأنه: "ما أوهم التعارض بين الآيات، وكلام الله جل جلاله منزه عن الاختلاف"[4].

---

1) مقدمة تحقيق كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لمحمود الغزنوي، تحقيق سعاد بابقي (ص 122).

2) انظر: شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لعز الدين عبد اللطيف بن عبد الملك (1/349، 363)، والتقرير والتحبير شرح التحرير لابن همام تأليف محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج (1/159)، ومسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت لمحب الله بن عبد الله بن عبد الشكور (2/25) وأصول السرخسي (1/168).

3) هو: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الموصلي بدر الدين الشافعي، ولد في سنة (745)، وكانت وفاته في سنة (794)، من تصانيفه: البرهان في علوم القرآن، وتخريج أحاديث الرافعي، وشرح البخاري والتنقيح على البخاري، وهو فقيه، أصولي، محدث، مشارك في بعض العلوم. انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: 302)، معجم المؤلفين (10/ 205).

4) البرهان في علوم القرآن للزركشي (2/51)، وانظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (2/57).

ثانياً: تعريف التعارض في اللغة والاصطلاح:

1- التعارض في اللغة:

التعارض في اللغة يدور على عدة معان، منها:

أ- المقابلة:

يقول ابن منظور: "وعارض الشيء بالشيء معارضة قابله، وعارضت كتابي بكتاب أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني، وفي الحديث: (أن جبريل كان عارضه القرآن في كل سنة مرة، وأنه عارضه العام مرتين)[1]، قال ابن الأثير[2]: أي كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن من المعارضة المقابلة"[3].

ب- المنع:

يقول الأزهري: "كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرض عارض أي حائل ومنع مانع"، ثم يقول: "يقال اعترض الشيء: إذا منع، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها"، ومنه قوله - سبحانه - : ﮋ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﮊ [البقرة: ٢٢٤]، قال الفراء: "لا تجعلوا الحلف بالله معترضاً مانعاً لكم أن تبروا"، فجعل العرضة بمعنى المعترض[4].

ج- الظهور:

يقول ابن منظور: "عرضت عليه أمر كذا، وعرضت له الشيء، أي أظهرته له وأبرزته إليه، وعرضت الشيء فأعرض، أي أظهرته فظهر"[5].

---

1) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم (3220)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليه السلام، حديث رقم (2450).

2) المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، أبو السعادات، الملقب بمجد الدين، المعروف بابن الأثير، ولد في سنة (544)، وتوفي في سنة (606)، كان عالما فاضلا وسيدا كاملا، قد جمع بين علم العربية والقرآن، والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحّته وسقمه والفقه، وكان شافعيا، وصنّف في كلّ ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيرها. انظر: معجم الأدباء (5/ 2268)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 257)، تاريخ الإسلام (13/ 146)، سير أعلام النبلاء (21/ 488).

3) لسان العرب (9/134)، مادة (عرض).

4) معجم تهذيب اللغة (3/2394)، مادة (عرض).

5) لسان العرب (9/135)، مادة (عرض).

ومن هذا قوله - سبحانه - : ﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﮊ[الكهف: ١٠٠]
أي أبرزنا جهنم يوم النفخ في الصور، فأظهرناها للكافرين بالله[6].

وعليه، فالتعارض لغة: مصدر تعارض، فهو يقتضي فاعلين فأكثر، فإذا قلنا تعارض الدليلان كان المعنى تشارك الدليلان في التعارض الذي وقع بينهما[2].

6) تفسير الطبري (7/5433).

2) انظر: مختلف الحديث (45)، ودراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين (12)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين (1/21)، وتعارض أدلة التشريع وطرق التخلص منها (11، 12).

2- التعارض في الاصطلاح:

وقد عرفه علماء كل فن بما يناسب موضوعه:

(1) تعريفه عند المحدثين:

وقد تعارف المحدثون على تسمية هذا النوع بـ(مختلف الحديث)، وعرفوه بعدة تعريفات، ولعل أشمل هذه التعريفات ما عرفه النووي بقوله: "أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا"[1].

(2) تعريفه عند الأصوليين:

تعددت أقوال أهل العلم من الأصوليين خاصة في تعريف التعارض في الاصطلاح، وقد عرفه الأسنوي بقوله: "التعارض بين الأمرين: هو تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه"[2].

فهو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة، وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر، كأن يدل أحدهما على الجواز أو الإثبات، والآخر على المنع أو النفي، فدليل الجواز أو الإثبات، يمنع التحريم أو النفي، ودليل المنع أو النفي يمنع الجواز أو الإثبات.

فيصبح كل دليل مقابل للآخر، ومعارضاً له، وممانعاً له[3].

وبعد بياننا للمتعارض والمشكل، نلخص القول في الفرق بين المشكل والمتعارض، وهي كما يلي:

1- أن التعارض قائم على وجود معنى التعارض، وذلك لا يكون إلا بوجود نصين أو أكثر.

أما الإشكال فلا يقتصر على وجود تعارض بين نصين أو أكثر، وإنما قد ينشأ الإشكال فيه عن أسباب أخرى.

---

1) التقريب، مع شرحه: التدريب (2/ 196).

2) نهاية السول (3/35)، وانظر: إرشاد الفحول للشوكاني (273).

3) انظر: شرح الكوكب المنير (4/605), ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث للدكتور السوسره (51)، ومختلف الحديث وموقف النقاد منه للخياط (47)، وتعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها (ص 37)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (1/316)، ودراسات في التعارض والترجيح (25-1)، والتعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي (1/23)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (1/30)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين (1/23).

فالتعارض بين النصين هو سبب من الأسباب التي ينشأ عنها الإشكال، أما المشكل فقد يكون له أسباب أخرى غير التعارض بين النصين.

2- أن التعارض مقصور على ما قد يقع من تعارض بين النصوص دون غيرها، أما المشكل فلا يقتصر على هذا النوع من أنواع التعارض، بل يتجاوز ذلك إلى أنواع أخرى.

أ- فمن المشكل ما يكون إشكاله بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة.

ب- ومن المشكل ما يكون إشكاله بسبب تعارض ظاهر النص مع الإجماع.

ج- ومن المشكل ما يكون إشكاله بسبب تعارض ظاهر النص مع القياس.

د- ومن المشكل ما يكون إشكاله بسبب مناقضة ظاهر النص للعقل.

هـ- ومن المشكل ما يكون إشكاله بسبب غموض في دلالة اللفظ على معناه، لسبب في اللفظ ذاته، بحيث لابد من قرينة خارجية تزيل خفاءه، كأن يكون لفظاً مشتركاً بين عدة معان، يدل على أحدها على سبيل البدل، فلا يفهم أيها المقصود من اللفظ إلا بقرينة خارجية تعينه.

و- ومن المشكل ما يكون إشكاله بسبب استخدام المعنى المجازى للفظ من الألفاظ، حتى يشتهر به مع أنه موضوع في الأصل لمعنى آخر على سبيل الحقيقة.

وبهذا يظهر أن المشكل من النصوص أعم عن المتعارض، والعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، فكل متعارض فإنه مشكل وليس كل مشكل متعارض[1].

3- أن العمل لإزالة ما أوهم التعارض بين النصوص، لابد أن يكون جارياً على القواعد التي رسمها أهل العلم عند وجود التعارض، وذلك بمحاولة الجمع بين النصوص إن أمكن، فإن تعذر فالنسخ إن تحقق الناسخ، فإن تعذر فالترجيح، أما مشكل الحديث فالعمل يكون بالتأمل والنظر في المعاني التي يحتملها اللفظ وضبطها، ثم الاجتهاد في البحث عن القرائن التي يمكن بواسطتها معرفة المراد. وسيأتي بسط ذلك.

[1]) انظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (ص33)، ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص57 – 58)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين (1/25 – 26).

المبحث الثالث: أسباب توهم الإشكال:

قبل الخوض عن أسباب استشكال النصوص لابد من الكلام على بعض الأمور التي هي بمثابة المقدمة لأسباب توهم الإشكال والتعارض في النصوص:

الأمر الأول: أن التعارض الحقيقي لا يمكن أن يقع بين النصوص الصحيحة، كما نص على ذلك جمع من أهل العلم[1]، إنما يقع التعارض في فهم الناظر في النص، فيكون مرجع التعارض في نظر المجتهد لا في ذات النصوص الشرعية[2]، وفي هذا يقول الله: ﮋ ﭻ ﭼ ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ [النساء: ٨٢]، وقد نبه الشافعي على هذا المعنى بقوله: "لا يصح عن النبي ﷺ أبداً حديثان صحيحان متضادان, ينفي أحدهما ما أثبته الآخر، من غير جهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير، إلا على وجه النسخ، وإن لم يجده"[3].

ويقول ابن خزيمة: "لا أعرف أنه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده، فليأت به حتى أؤلف بينهما"[4].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "النصوص لا تتعارض في نفس الأمر، إلا في الأمر والنهي، إذا كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، وأما الأخبار فلا يجوز تعارضها"[5].

---

[1]) أصول السرخسي (2/12)، والمستصفى (1/279)، والأحكام لابن حزم (2/174)، والمجموع (12/212)، والمسودة (274)، ودرء التعارض (1/79 – 80)، والموافقات (5/341)، والبحر المحيط (4/407، 442)، وإرشاد الفحول (2/260)، وتعارض دلالات الترجيح (ص42).

[2]) انظر: شرح مشكل الآثار (1/159).

[3]) البحر المحيط (4/411).

[4]) الكفاية في علم الرواية (433).

وابن خزيمة هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري أبو بكر، الشافعي، ولد سنة (223)، وتوفي في سنة (311)، وقد عاش تسعا وثمانين سنة، من مؤلفاته: الصحيح، وكتاب التوحيد، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان، قال عنه ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط. انظر: تذكرة الحفاظ (2/ 207)، سير أعلام النبلاء (14/ 365)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (3/ 109)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (1/ 99).

[5]) درء التعارض (5/31).

الأمر الثاني: أن من علم صدق الرسول استحال أن يكون عنده دليل يعارض ما أخبر به، إذ أنه لا بد في الإيمان الصحيح من تصديق الرسول في كل ما أخبر به، ولازم هذا التصديق عدم معارضة خبره[1].

الأمر الثالث: من ادعى التعارض بين النصوص فقد جعل كلامه هو المحكم، وكلام الله - عز وجل - هو المتشابه، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوا، هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم، وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه"[2].

الأمر الرابع: أن الإشكال في النصوص هو من الأمور النسبية، فقد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم؛ لعجزهم عن فهم معانيها، إما بكونهم لا يعرفون اللفظ أو لا يعرفون معناه أو لأسباب أخرى، لكن ما يشكل على أناس قد يعرفه آخرون، وهكذا[3].

وبعد هذه المقدمة التي لابد من التعريج عليها، وتفصيل القول فيها، نذكر أبرز الأسباب التي نتج عنها توهم الإشكال والتعارض في النصوص، ويمكن أن نقسم هذه الأسباب باعتبار تعلقها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسباب توهم الإشكال في نصوص القرآن، وهي كثيرة نذكر منها:

السبب الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة، وأطوار شتى، كقول الله - سبحانه - في خلق آدم أنه خلقه: ﮋ   ﮊ[آل عمران: ٥٩]، وفي موضع آخر قال: ﮋ ﮎ ﮏ ﮐ ﮊ[الحجر: ٢٦]، وفي موضع آخر: ﮋ ﮎ ﮏﮊ[الرحمن: ١٤]، وكل واحد مما ذكر الله أنه خلق آدم منه أراد به حال من الأحوال التي مر بها حين خلقه، ومرجعها جميعاً للتراب[4].

---

1) انظر: المجموع (7/196)، ودرء التعارض (5/338) ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (1/90).

2) درء تعارض العقل والنقل (1/275)، والحموية (ص177 – 178)، وانظر أيضا: الصواعق المرسلة (3/990 – 991)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (1/95).

3) انظر: المجموع (17/307، 396، 400)، و(13/144).

السبب الثاني: اختلاف الموضوع، أو الموضع والمكان، كقوله: ﮋ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﮊ [الصافات: ٢٤]، وقوله: ﮋ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﮊ [الرحمن: ٣٩].

فقيل: باختلاف الموضوع، وهو أن المثبت السؤال عن التوحيد، وتصديق الرسل، والمنفي هو ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه، وقيل: باختلاف الموضع والمكان؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يسألون، وفي موضع لا يسألون[1].

السبب الثالث: الاختلاف في جهتي الفعل، كقوله: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﮊ [الأنفال: ١٧]، فأضاف الرمي إليه باعتبار، ونفاه عنه باعتبار آخر[2].

السبب الرابع: الاختلاف بوجهين واعتبارين، كقوله: ﮋ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﮊ [الرعد: ٢٨]، وقوله عن المؤمنين: ﮋ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮊ [الحج: ٣٥] فالطمأنينة تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدي[3].

السبب الخامس: الاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع، كقوله: ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﮊ [يس: ٧١]، وقوله: ﮋ ﯜ ﯝ ﯞ ﮊ [ص: ٧٥]، وقوله: ﮋ ﮑ ﮒ ﮊ [آل عمران: ٢٦]، فمرة ذكر اليد مفردة، ومرة مثناة، ومرة مجموعة.

إلى غير ذلك من الأسباب التي يطول ذكرها، ويكثر منشؤها، ويصعب حصرها.

القسم الثاني: أسباب توهم الإشكال في نصوص السنة، ومن هذه الأسباب:

السبب الأول: ضعف النص، فقد يستشكل بعض الناس بعض النصوص، ويظن أنها تعارض نصوصاً أخرى صحيحة، أو تخالف العقول الصحيحة، ويكون ما عارض به هو ضعيف في أصله، أو أن فيه زيادة ضعيفة، ويقرر شيخ الإسلام هذا المعنى بقوله: "فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح، إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع" [4]. وهذا لا يعني أن كل دليل يخالف نصاً آخراً، ومعقولاً، لابد أن يكون ضعيفاً، لكون

---

4) البرهان في علوم القرآن (2/55)، والإتقان في علوم القرآن (2/77).

1) البرهان (2/55)، الإتقان في علوم القرآن (2/77).

2) البرهان (2/59)، الإتقان في علوم القرآن (2/78).

3) البرهان (2/61)، الإتقان في علوم القرآن (2/78).

ظن المخالفة قد يحصل في نظر المجتهد، وقد لا يكون صحيحاً في نفس الأمر، لكن شيخ الإسلام يقول هذا القول بحسب التتبع والاستقراء.

السبب الثاني: أن يكون في النص زيادة من الراوي، ليست من كلام النبي وإنما قالها الراوي، تفسيراً واجتهاداً منه، فظن بعض الرواة أنه من قول النبي **،** وخفي على الراوي أن هناك نص آخر يخالف ما فسر به هذا النص[1].

السبب الثالث: ظنية الدلالة، وذلك أن كلام النبي كان كعادة العرب في كلامهم, فيه ما هو واضح جلي غير قابل للاحتمال، وفيه ما يخفى على بعض الناس إرادة المتكلم، إلى درجة الإشكال بحيث يصبح قابلا لعدة احتمالات[2].

القسم الثالث: الأسباب المشتركة لتوهم الإشكال في نصوص الكتاب والسنة:

السبب الأول: وجود الهوى عند من يستشكل النصوص، وذلك بأن يعتقد اعتقاداً باطلاً، ويأتي بقول مبتدع؛ فيستدل لهذا القول والاعتقاد، ومن ثم فإنه ينظر إلى النصوص من منطلق اعتقاده، وقصده الاستدلال على معتقده، لا أن يأخذ الاعتقاد منهما.

ومن ثم فإنه يستدل على ما يراه دليلاً لمعتقده، ويستند في ذلك بلغة العرب؛ لسعتهما، وتعدد ألفاظها[3].

السبب الثاني: الجهل، وهذا يحصل بعدة أمور:

الأول: الجهل بسعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، فإن العرب تسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة، وهذا كله جار على لسان العرب وفطرتهم، وبلسان العرب نزل القرآن، وجاءت السنة، فمن جهل ذلك استشكل كثيراً من نصوص الكتاب والسنة[4].

---

4) درء التعارض (1/150)، و(7/35)، وانظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/320).

1) أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض (1/39).

2) مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه (ص46).

3) انظر: مختلف الحديث لابن قتيبة (150)، والمجموع (17/400)، والتفسير اللغوي للقرآن لـ د مساعد الطيار (ص517)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (2/381 – 477).

4) الرسالة للشافعي (50 – 51)، وانظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/320)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض (

الثاني: الجهل بحال المتكلم، وذلك بعدم معرفة عادته في الخطاب، وأسلوبه في البيان، وذلك باستقراء وتتبع مختلف استعمالات الألفاظ ودلالاتها على المعاني من قبل المتكلم[1].

الثالث: الجهل بسياق الكلام، وذلك بعدم معرفة السياق الذي ورد فيه اللفظ، حتى يمكن تحديد مراد المتكلم، وذلك بالنظر إلى القرائن المحتفة في الكلام، إذ أن دلالة كل موضع بحسب سياقه، وما يحتف به من القرائن اللفظية والحالية[2].

الرابع: الجهل بالنسخ[3]، وذلك بأن يكون أحد النصين ناسخاً للآخر، فيتوهم الناظر فيهما أن بينهما إشكالاً وتعارضاً، وحقيقة الأمر أنه لا إشكال فيها، إنما أحدهما ناسخ للآخر، وهذا لا يقع في مسائل الاعتقاد؛ لأن الأخبار لا يدخلها النسخ، إلا إذا قيل نسخ الفهم الخطأ فإنه يقع.

السبب الثالث: الاستغلاق وعدم الفهم، فبسبب العجز عن الفهم، يغلط في فهم النص، وهذا سبب عظيم من أسباب استشكال النصوص، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة عليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها"[4].

ويقول ابن القيم: "وما يؤتى أحد إلا من غلط الفهم؛ أو غلط الرواية، متى صحت الرواية وفهمت كما ينبغي، تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق"[5].

ويقول الشاطبي: "لا تجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، ولكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ، أمكن التعارض بين الأدلة عندهم"[6].

(1/39).

[1]) انظر: المجموع (2/27)، والصواعق المرسلة (1/386)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة 2/382).

[2]) انظر: المجموع (6/14)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (2/383)، ومختلف الحديث وجهود المحدثين فيه (52).

[3]) انظر: منهج التوفيق والترجيح (ص105)، ومنهج الاستدلال علي مسائل الاعتقاد (1/321).

[4]) المجموع (17/307).

[5]) شفاء العليل (1/40).

[6]) الموافقات (5/341).

والشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، مات في شعبان سنة (790)، من علماء المالكية، كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً نظاراً ثبتاً

إذا علم أن الغلط في الفهم هو منشأ كثير من إشكالات النصوص، فإن هناك جملة من الأسباب المؤدية إلى الغلط في الفهم، ذكرها شيخ الإسلام بقوله: "وذلك – أي الإشكال – تارة يكون لغرابة اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارة لعدم التدبر التام، وتارة لغير ذلك من الأسباب"[1].

السبب الرابع: ما يكون بين آي القرآن ونصوص السنة، من عموم وتخصيص، وإطلاق وتقييد واستثناء، ونحو ذلك، فيقع في فهم الناظرين أن ذلك من التعارض، وليس الأمر كذلك[2].

بارعاً في العلوم، من مؤلفاته: عنوان التعريف بأسرار التكليف في الأصول، وشرح على الخلاصة في النحو، والموافقات في الأصول والأحكام، وعنوان الاتفاق في علم الإشتقاق، والاعتصام. انظر: معجم المؤلفين (1/ 118).

1) المجموع (17/400).

2) الرسالة (51)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/320)، ومنهج التوفيق والترجيح (ص97 – 104)، ومختلف الحديث وجهود المحدثين فيه (55، 106).

المبحث الرابع: موقف أهل العلم من النصوص المشكلة:

بينا فيما سبق أن النصوص المتوهم إشكالها إنما هي في نظر المجتهد لا في نفس الأمر وحقيقته، لكن الإشكال من حيث منشؤه قسمان:

القسم الأول: ما أوهم الإشكال في ذاته.

القسم الثاني: ما أوهم الإشكال لكون ظاهر النص يوهم معارضةً لنص آخر.

<u>القسم الأول ما أوهم الإشكال في ذاته:</u>

وهذا القسم قرر فيه العلماء جملة من الأصول والقواعد، تزيل كثيراً مما أوهم الإشكال على فئام من الناس، بل إنها تمنع توهم حصول الإشكال في ذاته، إلا على نطاق ضيق، وهذه الأصول والقواعد هي مما يجب الرجوع إليها عند التنازع، وهي على النحو التالي:

أولاً: أن ما أخبر به الله - سبحانه - والرسول ، فإنه يجب الإيمان به، سواءاً عرفنا معناه أو لم نعرف، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه[1].

ثانياً: أن ظواهر ألفاظ الكتاب والسنة كلها حق، ولو لم يقع ذلك لكان في النصوص إضلال للناس لا هدايتهم، يقول ابن القيم: "مع كمال علم المتكلم، وفصاحته، وبيانه ونصحه، يمتنع أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته"، ثم يقول: "وحمل كلامه مع ذلك على خلاف حقيقته وظاهره، يلزم منه أحد محاذير ثلاثة لابد منها أو من بعضها، وهي: القدح في علم المتكلم بها، أو في بيانه، أو في نصحه"[2].

ثالثاً: لا يخرج مذهب السلف ومن تبعهم بإحسان إزاء المحكم والمتشابه عن العمل بمحكم ما جاء في القرآن والسنة، والإيمان بمتشابهه، وهذا مبني على جملة من الأسس، منها:

الأساس الأول: أن لكل ما أنزل الله تعالى على رسوله معنى يمكن فهمه.

الأساس الثاني: أنه لا فرق في وضوح المعنى بين نصوص الأحكام ونصوص الإعتقاد.

---

1) انظر المجموع (3/41).

2) الصواعق المرسلة (1/320، 324).

الأساس الثالث: أن ضابط الإحكام والتشابه في النصوص هو الشرع[1].

رابعاً: تأويل المتشابه بالرد إلى المحكم، وذلك أن المحكم في كتاب الله هو الأعظم والأكثر، وهو أم الكتاب أي جماع الكتاب وعماده، ومتشابهه قليل؛ لذلك كان اتباع المتشابه دون رده للمحكم موقعاً في الفتنة والضلال، لما فيه من الخفاء والاحتمال، وحقيقته لا يعلمها إلا الله، وتفسيره يعلمه الراسخون في العلم[2].

خامساً: يجب في تفسير النصوص الرجوع إلى تفسير النبي لها، وتفسيره يقع على عدة صور:

الأول: أن ينص على تفسير آية أو لفظة.

الثاني: أن يفسر للصحابة ما أشكل عليهم من المعاني.

الثالث: أن يذكر في كلامه ما يصلح أن يكون تفسيراً للآية.

الرابع: أن يتأول القرآن؛ فيعمل بأمره[3].

سادساً: إذا لم نجد في كلام النبي تفسيرًا للنصوص، فإنه يجب الرجوع لأقوال الصحابة، والاحتجاج بها فيما لا مجال للرأي فيه، يقول ابن القيم: "أخبر النبي : أن خير القرون قرنه مطلقاً، وذلك يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير"[4]، ويقول: "ومن المحال أن يخطئ الحق في حكم الله خير قلوب العباد بعد رسول الله **،** ويظفر به من بعدهم"[5].

إلا أن أقوال الصحابة فيما لا نص فيه من حيث الاحتجاج بها على درجات:

الدرجة الأولى: أن يرد قول الصحابي، ولا يكون له مخالف، وأن ينتشر ذلك القول ويشتهر، يقول ابن القيم عن ذلك: "الذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة"[6].

---

1) انظر: تفسير الطبري (3/1681)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (2/129 – 137).

2) انظر: تفسير الطبري (3/1683)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (2/151 – 152).

3) انظر: المجموع (7/286)، ودرء التعارض (5/233)، ومسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (2/161 – 169).

4) إعلام الموقعين (4/136).

5) إعلام الموقعين (4/138).

6) إعلام الموقعين (4/120)، وانظر أيضا: المجموع (1/283)، و(20/14).

الدرجة الثانية: أن لا يشتهر ذلك القول، ولا يظهر له مخالف كذلك، فيكون ذلك القول حجة لا إجماعاً.[7]

[7]) انظر: مجموع الفتاوى (1/283)، وإعلام الموقعين (4/120).

الدرجة الثالثة: أن يظهر لقول الصحابي مخالف من الصحابة، فهذا لا يكون حجة يقول شيخ الإسلام: "إن تنازعوا – أي الصحابة – رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، ولم يكن قول بعضهم حجه مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء"[1].

سابعاً: الرجوع إلى لسان العرب، لكن الرجوع إلى لسان العرب مبني على سعة العلم بلسان العرب، وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها[2]، ثم تنزيل ذلك على الأصول الشرعية والقواعد المرعية.

ثامناً: تتبع النصوص الشرعية، ومعرفة حال القائل في الخطاب، وأسلوبه في البيان، وذلك باستقراء وتتبع مختلف استعمالات الألفاظ، ودلالتها على المعاني من قبل المتكلمين.

تاسعاً: معرفة السياق الذي ورد فيه اللفظ، حتى يمكن تحديد مراد المتكلم، وذلك بالنظر إلى القرائن المحتفة في الكلام، إذ دلالة كل لفظ بحسب سياقه، وما يحتف به من القرائن اللفظية والحالية[3].

---

1) المجموع (20/14)، و (1/284)، وانظر: أيضا: إعلام الموقعين (4/119)، ومسالك أهل السنة (2/323 – 336).

2) الرسالة للشافعي (50 – 51).

3) انظر: المجموع (6/14)، ومسالك أهل السنة (2/383).

القسم الثاني: ما أوهم الإشكال لكون ظاهر النص يوهم معارضة لنص آخر:

وقد عمل العلماء لإزالة التعارض في النصوص التي توهم تعارضاً جملة من القواعد، تعين المجتهدين على إزالة هذا التعارض، إذ يحاول المجتهد التوفيق بين النصوص المختلفة بالجمع إن أمكن، فإن تعذر فالنسخ، فإن تعذر فالترجيح، فإن تعذر فالتوقف، ولا تستعمل قاعدة إلا بعد تعذر ما قبلها، والترتيب فيها على النحو التالي:

أولاً: **الجمع**، ويطلق في اللغة على تأليف المتفرق، وعلى ضم الشيء بتقريب بعضه[1]، أما في الاصطلاح فهو: إعمال النصين المتعارضين الصالحين للاحتجاج، المتحدين زمناً، بحمل كل منهما على محمل صحيح مطلقا، أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما[2].

يقول الشافعي: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهاً يمضيان معاً"[3]. ويقول: "وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً ولم يعطل واحد منهم الآخر"[4].

ويقول الخطابي: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر، وأمكن التوفيق بينهما، وترتيب أحدهما على الآخر: أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء"[5].

ويقول ابن حزم: "وإذا تعارض الحديثان أو الآيتان فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك؛ لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض"[6].

ويقــول أبــو يعلى الفــراء: "والجمــع بين الــدليلين أولى من إسقاط أحدهما بالآخر، أو وقفهما وإيقــاع التعــارض بينهمــا؛ لأن كــل واحــد يقتضــي العمــل بــه، والمصــير إلى موجبــه، فمــا أدى استعماله كان

---

1) انظر: معجم تهذيب اللغة (1/652), ومعجم مقاييس اللغة (1/479), ولسان العرب (2/329) مادة (جمع) ومنهج التوفيق والترجيح (138).

2) انظر: مختلف الحديث، للخياط (130) ومنهج التوفيق والترجيح (142)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/323).

3) الرسالة (ص321).

4) اختلاف الحديث (ص487).

5) معالم السنن (3/68).

6) الأحكام (2/158).

أولى"[1].

والجمع المعتبر عند العلماء ما اجتمعت فيه الشروط التالية:

1- إعمال النصين معاً، فلا يهمل أحدهما ولا يهملان جميعاً.

2- ثبوت الحجية لكل واحد من المتعارضين، إذا كان أحدهما أو كلاهما من السنة، وذلك بصحة سنده ومتنه، فإن لم تثبت الحجية لواحد منهما أو كليهما فلا حاجة للجمع.

3- صحة المحمل الذي حمل عليه النصان، فيكون المحمل صحيحاً مقبولاً غير متعسف ولا متكلف، ولا معارض له من قواعد الدين المعلومة بالضرورة.

4- زوال التعارض والاختلاف بهذا الجمع.

5- أن يكون من يقوم بالجمع أهلاً لذلك[2].

فإذا تعذر الجمع بين النصين فإنه يصار إلى:

ثانياً: **النسخ**، وهو في اللغة: مصدر نسخ، ويطلق على معنين:

الأول: النسخ بمعنى الإزالة، التي يراد بها الانعدام والإبطال والمحو، وهو قسمان:

1- إزالة إلى بدل، ومن هذا قولهم: نسخت الشمس الظل وانتسخته.

2- إزالة إلى غير بدل، ومن هذا قولهم: نسخت الريح الأثر.

الثاني: النسخ، ويراد به النقل والتبديل، وإحلال شيء محل آخر، ومن هذا قولهم نسخت الكتاب[3].

---

[1]) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (2/623).
وأبو يعلى الفراء هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد أبو يعلى المعروف بابن الفراء، ولد في أول سنة (380)، توفي سنة (458)، ومصنفاته كثيرة، فمنها: أحكام القرآن، والرد على الأشعرية، والرد على الكرامية، والرد على المجسمة، والرد على السالمية، وإبطال التأويلات لأخبار الصفات، والعدة في أصول الفقه، وإبطال الحيل، قال الخطيب: كان أحد الفقهاء الحنابلة، وله تصانيف على مذهب أحمد بن حنبل، درس وأفتى سنين كثيرة، كتبنا عنه، وكان ثقة. انظر: تاريخ بغداد (3/ 55)، تاريخ الإسلام (10/ 101)، سير أعلام النبلاء (18/ 89)، الوافي بالوفيات (3/ 8).

[2]) انظر مختلف الحديث، للخياط (130 – 131)، منهج التوفيق والترجيح (143 – 153)، ودراسات في التعارض والترجيح (ص354 – 359).

[3]) معجم تهذيب اللغة (4/3558)، ولسان العرب (14/114) وتاج العروس (7/355)، مادة (نسخ)، وانظر: مختلف الحديث، للخياط (173)، ومنهج التوفيق والترجيح (280).

أما في الاصطلاح: فإن معنى النسخ عند السلف أعم منه عند المتأخرين من الأصوليين، يقول شيخ الإسلام: "والمنسوخ يدخل فيه في مصطلح السلف العام: كل ظاهر ترك ظاهرة لمعارض راجح، كتخصيص العام، وتقييد المطلق"[1].

ويقول ابن القيم: "ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرهما تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد، وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً؛ لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر"[2].

أما النسخ عند الأصوليين فقد تعددت عباراتهم في تعريفه[3]، ولعل أشمل تعريف هو: "رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر"[4].

وقد نص العلماء على أنه إذا تعذر الجمع تعين النسخ، يقول الشافعي: "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف، كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام، كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخا"[5].

ولكي يتحقق النسخ لابد أن تتوفر فيه جملة من الشروط:

1- أن يكون الناسخ خطاباً شرعياً.

2- أن يكون الناسخ مساوياً للمنسوخ في قوة ثبوته ودلالته أو أقوى منه.

3- أن يكون الناسخ ورد متراخياً عن المنسوخ.

4- أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً.

5- أن يكون المنسوخ حكماً عملياً جزئياً.

6- أن يوجد تعارض بين الناسخ والمنسوخ، ولا يمكن الجمع بينهما.

7- أن لا يكون المنسوخ حكماً مؤبداً، أو مؤقتاً.

---

[1]) المجموع (13/272). وانظر أيضا: الموافقات (3/ 344).

[2]) إعلام الموقعين (1/35).

[3]) أنظر: أصول السرخسي (2/35)، والتلخيص للجويني (2/465)، والبرهان (2/842)، والإبهاج في شرح المنهاج (2/227)، وإرشاد الفحول (2/50).

[4]) انظر: الموافقات (3/341)، وإرشاد الفحول (2/50)، ومناهل العرفان (2/176)، ومنهج التوفيق والترجيح (283)، ومختلف الحديث، للخياط (176).

[5]) اختلاف الحديث (1/7)، والإتقان (2/56)، ومختلف الحديث، للخياط (178)، منهج التوفيق والترجيح (285).

8- أن يكون المنسوخ مما يصح نسخه، وهو الأمر والنهي دون الأخبار[1]، يقول السيوطي: "لا يقع النسخ إلا من الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، فأما الخبر الذي ليس بمعنى فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد"[2].

وينبه إلى أن النسخ إذا كان واضحًا جليًا؛ فإنه يقدم على الجمع.

فإن تعذر النسخ بأن لم يعلم تاريخ الخطابين أو أحدهما، فإنه يصار إلى:

ثالثاً: الترجيح، وهو في اللغة: مصدر رجح، ويطلق على التمييل والتغليب والتثقيل والتفضيل والتقوية، يقال: ترجح الرأي، أي غلب على غيره، ويقال: رجح الميزان أي مال، ويقال: رجحت الشيء بالتثقيل، فضلته وقويته[3].

أما في الاصطلاح: فقد اختلف الأصوليون في تعريف الترجيح؛ وذلك لاختلافهم في تكييف الترجيح: هل هو فعل المجتهد أم أنه وصف قائم بالدليل الراجح أم كلاهما؟ فمن قال: إنه فعل المجتهد قال: "هو تقوية أحد الطريقين على الآخر؛ ليعلم الأقوى، فيعمل به ويطرح الآخر"[4].

ومن جعل الترجيح بمعنى رجحان الدليل؛ لوجود قوة كامنة فيه، فعرفه بأنه: "اقتران الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به، وإهمال الآخر"[5].

ومن جمع بين الطريقين السابقين جعله وصف قائم بالدليل، وفعل المجتهد، فقال: "بيان الرجحان، أي القوة لأحد المتعارضين على الآخر"[6]، ولعل أشمل تعريف للترجيح هو: "بيان المجتهد للقوة الزائدة في أحد الدليلين الظنيين المتعارضين؛ ليعمل به"[7].

---

1) انظر: درء التعارض (5/208)، الإتقان (2/56)، ومختلف الحديث، للخياط (178 - 179)، ومنهج التوفيق والترجيح (285 - 288).

2) الإتقان (2/56).

3) معجم تهذيب اللغة (2/1364)، وتاج العروس (6/384)، ولسان العرب (5/137)، مادة (نسخ)، وانظر: مختلف الحديث، للخياط (205)، ومنهج التوفيق والترجيح (336)، ودراسات في التعارض والترجيح (415).

4) المحصول (5/529).

5) الإحكام للآمدي (4/245).

6) التلويح على التوضيح (2/216).

7) انظر: منهج التوفيق والترجيح (336 – 340)، ومختلف الحديث، للخياط (205 – 207) ودراسات في التعارض (415).

والعمل بالراجح وترك المرجوح متفق عليه بين العلماء، يقول الشوكاني: "إنه متفق عليه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"[1]، لكن اشترط الأصوليون شروطاً للترجيح بين المتعارضين لابد من تحققها؛ حتى يكون الترجيح صحيحاً، وبدونها يكون الترجيح فاسداً، وهي:

1- عدم إمكان الجمع بين المتعارضين حقيقة أو تقديراً.
2- مساواة الدليلين المتعارضين في الحجية.
3- تحقق المعارضة بين الدليلين.
4- أن لا يعلم تأخر أحدهما، لأنه إذا علم قيل بالنسخ[2].

ووجوه الترجيح كثيرة جداً، حيث أوصلها بعض أهل العلم إلى أكثر من مائة وجه، لكنها تنقسم باعتبار تعلقها إلى ثلاثة أقسام:

1- باعتبار السند. 2- باعتبار المتن. 3- باعتبار أمر خارجي[3].

وإذا تعذر الترجيح فإنه يصار إلى:

رابعاً: التوقف، فيجب التوقف عن العمل بأحد النصين، حتى يتبين وجه الحق فيهما، يقول الشاطبي: "أما في ترك العمل بهما معاً مجتمعين أو متفرقين، فهو التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح"[4].

---

1) إرشاد الفحول (2/268) وانظر: العدة في أصول الفقه (3/1019). والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، ولد في سنة (1173)، وتوفي سنة (1229)، من كتبه: نيل الأوطار في الفقه، وفتح القدير في التفسير، وإرشاد الفحول في الأصول، وهو فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، وكان يرى تحريم التقليد. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (2/ 214)، الأعلام للزركلي (6/ 298)، معجم المؤلفين (11/ 53).

2) انظر: روضة الناظر (385)، وإرشاد الفحول (2/268)، والتعارض والترجيح (2/128 – 132)، ومنهج التوفيق (341 – 342).

3) انظر: روضة الناظر (390)، والمسودة (275)، والتعارض والترجيح (2/151 – 274)، ومنهج التوفيق (355 – 562)، ودراسات في التعارض والترجيح (452، 493)، ومختلف الحديث، للخياط (208، 295).

4) الموافقات (5/113).

ويقول ابن حجر: "فصار ما ظاهره التعارض واقفاً على هذا الترتيب: الجمع - إن أمكن -، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح أن تعين، ثم التوقف"[1].

لكن هذا التوقف ليس إلى أبد، إنما هو إلى أمد، أي أنه توقف مؤقت؛ لأن التوقف إلى غير غاية يفضي إلى تعطيل الأحكام الشرعية، وقد يكون الحكم مما لا يقبل التأخير، وعلى هذا فإن المتوقف عليه أن يبحث وينظر ويتأمل؛ حتى يتبين له وجه الحق في المسألة[2].

---

1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص97).
وابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حجر المصري الشافعي، ولد في مصر سنة (773)، توفي في سنة (852)، من تصانيفه: فتح الباري، وتغليق التعليق، ولسان الميزان، والإصابة في معرفة الصحابة، قال السخاوي: أكثر جدا من المسموع والشيوخ فسمع العالي والنازل وأخذ عن الشيوخ والأقران فمن دونهم واجتمع له من الشيوخ المشار إليهم والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره لأن كل واحد منهم كان متبحرا في علمه ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق فيه. انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (1/ 352)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (211)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 251)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (2/ 37).

2) انظر: روضة الناظر (243، 372)، والمسودة في أصول الفقه (ص 400)، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (1/324 – 326), وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض (1/43).

61

الباب الأول
موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالإيمان بالله

وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الربوبية.

الفصل الثاني: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الألوهية.

الفصل الثالث: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات.

الفصل الأول
موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الربوبية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: أول المخلوقات.

المبحث الثاني: اليوم الذي ابتدأ الله فيه خلق السموات والأرض وما بينهما.

المبحث الثالث: لفظ الرب وما يوهمه من التشريك.

المبحث الرابع: قوله - سبحانه - : (ۋ ې ې).

المبحث الخامس: قوله - سبحانه - : ().

المبحث السادس: قولـه - سـبحانه - : (ﭙ ٺ ٿ).

المبحث الأول: أول المخلوقات:

النصوص المتوهم إشكالها:

عن عبادة بن الصامت ، قال قال رسول الله : (**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**)[1].

وحديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله يقول: (**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق**

[1]) رواه أبو داود واللفظ له (4700)، والترمذي (3319)، وأحمد (37 / 379)، والبزار (7 / 137)، والبيهقي في السنن الكبرى (10 / 204)، وقد ورد هذا الحديث بألفاظ عدة، كما روى عن بعض الصحابة مرفوعاً وموقوفاً، وهي على النحو التالي:

أولا: حديث عبادة مرفوعا، وألفاظه:

1) (إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب وماذا أكتب، قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة)، رواه أبو داود (4700)، والبيهقي (10 / 204).

2) (إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب، فقال: ما أكتب، قال: اكتب القدر ما كان، وما هو كائن إلى الأبد)، رواه الترمذي (2155)

3) (إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، فجرى بما هو كائن إلى الأبد) رواه الترمذي (3319).

4) (إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اجر، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة)، رواه البزار (7 / 137).

5) (إن أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم قال: اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة)، رواه الإمام أحمد في مسنده (37 / 379).

ثانيا: حديث ابن عمر مرفوعا، ولفظه: (إن أول شيء خلقه الله القلم، فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين، قال: فكتب الدنيا وما يكون فيها من عمل معمول، برا وفجورا، ورطبا أو يابسا، فأحصاه عنده في الذكر)، أخرجه: ابن أبي عاصم في (السنة) (106)، والآجري في (الشريعة) (1 / 517).

ثالثاً: حديث أبي هريرة مرفوعا: (أول شيء خلقه الله القلم، ثم خلق النون وهي الدواة، ثم قال: اكتب، قال: وما أكتب قال: اكتب ما هو كائن من عمل أو أثر أو رزق أو أجل فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة). رواه ابن بطه في الإبانة (2/387).

رابعا: حديث ابن عباس، وقد جاء مرفوعاً وموقوفا: أما المرفوع فلفظه: (أول شيء خلق الله تعالى القلم، فأمره فكتب كل شيء يكون)، أخرجه ابن أبي عاصم في (السنة) (108)، وأبو يعلى في (مسنده) (2/ 368)، والبيهقي في (السنن الكبرى)، (9 / 3).

وأما الموقوف فلفظه: (أول ما خلق الله - عز وجل - القلم والحوت،

السموات والأرض بخمسين ألف سنة)، قال: (**وعرشه على الماء**)[1].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

يفهم من الحديث الأول وهو حديث عبادة بن الصامت أن أول المخلوقات وجودا هو القلم، ويؤيد ذلك أنه نص على أوليته ثم أمره بكتابة مقادير كل شيء إلى قيام الساعة، ما يوهم أنه سابق في الخلق على جميع الكائنات.

وأما الحديث الثاني وهو حديث عبد الله بن عمرو فيفهم منه أن خلق العرش والماء سابق على خلق القلم لأنه حين كتب المقادير والكتابة حاصلة بالقلم كان عرشه على الماء, مما يلزم منه تقدمه على خلق القلم.

من أجل ذلك اختلف العلماء ما أول المخلوقات وجوداً؟ وكيف يجمع بين هذه النصوص؟[2].

فالأرض على الحوت، ثم قال للقلم: اكتب، فكتب ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة)، ذكره ابن بطه في الإبانة (2/389), والبيهقي في سننه الكبرى (9/3).

والحديث بمجموع طرقه صحيح، قال الترمذي: حسن صحيح غريب، (حديث رقم 3319)، وصححه الحاكم في المستدرك، ووافقه الذهبي (3/323)، وحسنه المقدسي، انظر: الأحاديث المختارة للضياء (3/348)، وحسن إسناده السيوطي في (تخريج أحاديث شرح المواقف) (ص123)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد (7/329)، وصححه الألباني في الصحيحة (1/257).

[1]) أخرجه: مسلم كتاب القدر، حديث (2653).

[2]) انظر: الصفدية (ص366), واجتماع الجيوش الإسلامية (389), والبداية والنهاية (1/10), وفتح الباري (6/348).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

يقرر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن الأدلة صريحة في كون القلم ليس أول المخلوقات، وأن العرش سابق له، وفي ذلك يقول: "دل الكتاب والسنة أن الله – تعالى - لما قدر مقادير الخلائق بالقلم الذي أمره أن يكتب في اللوح، كان عرشه على الماء، فكان العرش مخلوقاً قبل القلم"[1].

ثم يجمع بين هذه النصوص التي يظن تعارضها بتبيينه أن قوله: (**أول ما خلق الله القلم**)، ليس المراد بها الأولية المطلقة, إنما هي أولية نسبية, ومقصوده أوليته على ما هو من جنسه وأسبابه، وهو هذا العالم، وذلك لكون التقدير سابق لخلق المخلوق، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام: "فذلك بيان لخلق العالم الذي خلقه في ستة أيام، وأن تقدير هذا العالم كان قبل خلقه، وأنه أول ما خلق من أسباب هذا العالم القلم؛ لأن تقدير المخلوق سابق لخلق المخلوق"[2].

ويؤكد هذا المعنى أن هذا الحديث فيه حد لمقدار ما يكتب القلم، وأنه إلى يوم القيامة، وعليه فلا يدخل فيه ما بعد ذلك مما يكون بعد نهاية العالم، فعلم أنه لا يجب أن يكون متقدماً على غيره مما خلق قبل خلقه، قال شيخ الإسلام: "ولم يذكر فيه - أي حديث القلم - تقدير جميع المخلوقات الكائنة بعد القيامة، فلم يجب أن يكون متقدماً على غيره، هذه المقدرات المخلوقة مما خلق قبل ذلك"[3].

وقد أيد شيخ الإسلام ما ذهب إليه من تقدم العرش على القلم بمجموعة من الأدلة، نوردها فيما يلي:

أولاً: حديث عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله يقول: (**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**)، قال: (**وعرشه على الماء**)[4].

ووجه الدلالة: أن الله - سبحانه - بين أنه قدر المقادير، وعرشه على الماء، قبل أن يخلق السموات والأرض, مما يظهر أن العرش كان قبل القلم, يقول شيخ الإسلام: "هذا يدل على أنه قدر إذ كان عرشه على الماء، فكان العرش موجوداً مخلوقاً

---

[1]) منهاج السنة (1/226) بتصرف يسير, وانظر: الصفدية (ص366).

[2]) الصفدية (ص208) وانظر: بغية المرتاد (1/294)، ومنهاج السنة (1/226).

[3]) الصفدية (ص208).

[4]) أخرجه: مسلم كتاب القدر، حديث (2653).

عند التقدير لم يوجد بعده"[1].

يشار إلى أن التقدير متعلق بالكتابة لا بعلم الله له, وذلك لكون علم الله لا يعلق بزمن، إنما هو علم أزلي.

ثانياً: حديث عمران بن حصين الذي فيه أن النبي قال: (**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض**)[2].

وفي رواية: (**ثم كتب في الذكر كل شيء**)[3].

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أنه بعد ذكره لخلق العرش, ثنى بذكر الكتابة بلفظ (**ثم**) التي تدل على الترتيب, فيكون المعنى ظاهراً في أنه كتب في الذكر بعد كون عرشه على الماء، قال شيخ الإسلام: "كتب في الذكر ما كتبه بعد أن كان عرشه على الماء، وقبل أن يخلق السموات والأرض"[4].

ثالثاً: حديث عمر قال: "قام فينا رسول الله مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه"[5].

فقوله: "أخبرنا عن بدء الخلق" أي خلق هذا العالم الموجود، ويدل على ذلك جعله نهاية هذا العالم بدخول أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، فلما لم يذكر ما بعد ذلك، علم أن ما بعد ذلك ليس داخل في هذا الخلق، فكذلك ما قبله، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام: "فهو ذكر المبتدأ، وجعل المنتهى دخول الدارين، ومعلوم أن ما يكون بعد ذلك من تفاصيل أحوال أهل الدارين، لم يدخل في هذا، فعلم أنه أريد

---

1) الصفدية (ص208), وانظر: بغية المرتاد (1/194), درء التعارض (8/289).

2) رواه البخاري كتاب بدء الخلق، حديث (3190).

3) هذه الزيادة جاءت في نقض الدارمي (1/462)، وكتاب القدر للفريابي (ص66)، والأسماء والصفات للبيهقي (2/235)، وصححه ابن حبان (14/7)، وقال شيخ الإسلام: "هذا حديث الثقات المتفق على ثقتهم"، انظر: بغية المرتاد (1/292)، وذكر البيهقي في الأسماء والصفات: أن هذا اللفظ أخرجه البخاري من طريق الأعمش، ولم أقف عليه عند البخاري، ولعله وهم في ذلك، وقال شعيب الأرنؤوط عن هذا الحديث: إسناده صحيح على شرط الصحيح، انظر: التعليق على صحيح ابن حبان (14/7).

4) بغية المرتاد (1/292).

5) البخاري كتاب بدء الخلق، حديث (3192).

هذا الخلق؛ لأن هذا الخلق هو المقدر بالقلم"[1].

أقوال أهل العلم في المسألة:

اختلف العلماء في أول المخلوقات ما هو؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن العرش خلق قبل القلم، وهو قول الجمهور، كما حكاه الحافظ الهمداني[2], وإلى هذا ذهب كثير من السلف والخلف[3]: كابن عباس[4]، ومجاهد[5]،

1) بغية المرتاد (1/301 ، 302)، بتصرف يسير.

2) البداية والنهاية (1/10).

والهمداني هو: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل بن سلمة بن عثكل بن إسحاق بن حنبل الهمذاني العطار، ولد في سنة (488)، توفي في سنة (569)، قال عنه الذهبي: الإمام، الحافظ، المقرئ، شيخ الإسلام، شيخ همذان بلا مدافعة، وله التصانيف في الحديث، وفي الزهد والرقائق، وقد صنف كتاب زاد المسافر في خمسين مجلدا، وكان إماما في الحديث وعلومه، وكان عالما، إماما في النحو واللغة. انظر: سير أعلام النبلاء (21/ـ 40)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: 296)، غاية النهاية في طبقات القراء (1/ـ 204)، المقصد الأرشد (1/ 312).

3) انظر: مجموع الفتاوى (2/275).

4) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص38)، والشريعة للآجري (1/457).

5) انظر: نقض الدارمي (1/466).

ومجاهد هو: مجاهد بن جبر، ويقال ابن جبير، أبو الحجاج المكي الفقيه المقرئ، توفي سنة (101)، وهو تابعي، إمام، متفق على جلالته وإمامته، قال مجاهد: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. وقال خصيف: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد. ومناقبه كثيرة مشهورة. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (57/ـ 17)، تهذيب الأسماء واللغات (2/ـ 83)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 228)، تاريخ الإسلام (3/ 148).

والـــــــدارمــــــي[1]، وابن منده[2]، والبيهقي[3]، وتـــــــابعهم ابــــن القيم[4]، وابن أبي العز[5]، وابــــــن كثير[6]، وهـــــــو قـــــــــول ابـــــــــن حجر[7]، إلى هذا ذهب كثير من المتأخرين[8].

القول الثاني:

أن القلم هو أول المخلوقات، وأنه أسبق من العرش، وعمدتهم في ذلك هو هذا الحديث، وهذا القول هو ما يفهم في الظاهر من كتب من صنف في الأوائل: كابن أبي عروبة

---

1) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص39).
والدارمي هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سـعيد، الحافـظ أبـو سـعيد الدارمي السجستاني، وتوفي في سنة (280)، من كتبـه: الـرد على الجهمية، والرد علي المريسـي، قـال الـذهبي: محـدث هـراة، وأحـد الأعلام، طـــوف الأقـــاليم، ولقي الكبـــار، وكـــان جـــذعا في أعين المبتدعين، وصنف مسندا كبـيرا. انظـر: تـاريخ الإسـلام (6/ـ 575)، تذكرة الحفاظ (2/ـ 146)، سـير أعلام النبلاء (13/ـ 319)، طبقـات الشافعية الكبرى للسبكي (2/ 302).

2) كتاب التوحيد لابن منده (ص13).
وابن منــده هــو: محمــد بن إسـحاق بن محمــد المعــروف ابن منــده الأصبهاني، أبـو عبـد اللـه الحافـظ الإمـام، كـان كبـير الشـأن جليـل القدر، حسن الخط واسع الرواية، له أصـحاب وأتبـاع، ولـه تصـانيف كثـيرة وردود جمـة على أهـل البـدع، تـوفي (395). انظـر: التقييـد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 39)، تذكرة الحفاظ (4/ 33)، سير أعلام النبلاء (14/ 188)، فوات الوفيات (2/ 288).

3) الأسماء والصفات (ص378).
والبيهقي هو: أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى أبو بكر البيهقي، ولد في سنة (384)، وتوفي في سنة (458)، وهـو الإمـام الحافظ الفقيه الأصولي الدَّين الورع، واحد زمانه في الحفظ، وفـرد أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحـاكم أبي عبـد اللـه الحافظ والمكثرين عنه، ألف من الكتب ما لم يسبقه إليه أحد، مثل كتـاب السـنن الكبـير، وكتـاب المعرفـة، والجـامع لشـعب الإيمـان، ومناقب الشافعي، والدعوات والاعتقـاد. انظـر: المنتخب من كتـاب السـياق لتـاريخ نيسـابور (108)، وفيـات الأعيـان (1/ـ 75)، تـاريخ الإسلام (10/ 95)، سير أعلام النبلاء (18/ 163).

4) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص389).

5) شرح الطحاوية (2/405).

6) البداية والنهاية (1/10).

7) فتح الباري (6/348).

8) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص596)، وحاشية كتاب التوحيد (ص 366)، والقــول المفيــد (2/420)، وإعانــة المســتفيد (ص257)،

الحراني[1]، وأبي القاسم الطبراني[2]، وبه قال ابن جرير الطبري[3]،
وابن طاهر المقدسي[4]، وابن الجوزي[5]، ورجح هذا ابن الأثير[6].

القول الثالث:

التوقف في المسألة، وقد ذكروا أن بدء الخلق هو العرش والماء والقلم، لكن توقفوا عن القول أيهما أسبق، وممن ذهب

وشرح الواسطية للهراس (ص254).

1) سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي، أبو النضر البصري، توفى سنة (150)، اتفقوا على توثيقه، واختلط قبل وفاته، وما كان في الصحيحين من حديثه فهو محمول على الأخذ عنه قبل اختلاطه. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (1/ 221)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 5)، تاريخ الإسلام (4/ 61)، تذكرة الحفاظ (1/ 133).

2) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (1/375).
والطبراني هو: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ولد سنة (260)، وتوفي سنة (360)، ومن كتبه: المعجم الكبير والأوسط والصغير، وكان حافظ عصره، رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة، وسمع الكثير. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (22/ـ 163)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 283)، وفيات الأعيان (2/ 407)، تاريخ الإسلام (8/ 143).

3) تاريخ الطبري (1/29).
وابن جرير الطبري هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ولد سنة (224)، ومات في سنة (310)، ومن كتبه: التفسير المشهور، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، قال الخطيب: جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظا لكتاب الله، عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفا بأيام الناس وأخبارهم. انظر: تاريخ بغداد (2/ـ 548)، معجم الأدباء (6/ 2441)، وفيات الأعيان (4/ 191)، تاريخ الإسلام (7/ 160).

4) انظر: البدء والتاريخ (1/156).
وابن طاهر المقدسي هو: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، الحافظ المعروف بابن القيسراني؛ ولد سنة (448)، وتوفي في سنة (507)، وصنف تصانيف كثيرة منها: أطراف الكتب الستة، وكان أحد الرحالين في طلب الحديث، والمشهورين بالحفظ

إلى ذلك جابر بن زيد[7].

الترجيح:

القول الراجح الذي تعضده الأدلة أن خلق العرش سابق على خلق القلم بمدة الله أعلم بها، كما رجح هذا شيخ الإسلام، ويؤيد هذا عدة أمور:

الأول: أن حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن الله – جل في علاه – حين كتب المقادير عرشه على الماء، وهذا يلزم سبق خلق العرش على القلم.

الثاني: ذكر النبي لخلق القلم وأوليته كان في سياق الحديث عن هذا الكون المشاهد، مما يشعر أنه لم يرد الأولية

والمعرفة بعلوم الحديث، وله في ذلك مصنفات ومجموعات تدل على غزارة علمه وجودة معرفته. انظر: وفيات الأعيان (4/ 287)، تاريخ الإسلام (11/ 92)، سير أعلام النبلاء (19/ 361)، الوافي بالوفيات (3/ 139).

5) انظر: البداية والنهاية (1/10).

وابن الجوزي هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد، من ولد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة، الحافظ العلامة جمال الدين، أبو الفرج ابن الجوزي، القرشي، التيمي البكري، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، ولد تقريبا سنة (508)، مات في سنة (630)، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم من التفسير، والحديث، والفقه، والوعظ، والزهد، والتاريخ، والطب، وغير ذلك. انظر: تاريخ الإسلام (12/ 1100)، سير أعلام النبلاء (22/ 353)، الوافي بالوفيات (18/ 109)، غاية النهاية في طبقات القراء (1/ 375).

6) الكامل في التاريخ (1/15).

وابن الأثير هو: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب عز الدين، ولد سنة (555)، ومات سنة (630)، ومن كتبه: الكامل في التاريخ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة. قال عنه الذهبي: كان مكملا في الفضائل علامة نسابة أخباريًّا عارفًا بالرجال وأنسابهم لا سيما الصحابة مع الأمانة والتواضع والكرم. انظر: وفيات الأعيان (3/ 348)، تذكرة الحفاظ (4/ 129).

7) الأسماء والصفات للبيهقي (2/242).

وجابر بن زيد هو: جابر بن زيد الأزدي اليحمدي، أبو الشعثاء، مات سنة (93)، كان من كبار أصحاب ابن عباس، قال ابن عباس قال: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علما عما في كتاب الله. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 434)، تاريخ الإسلام (2/ 1199)، تذكرة الحفاظ (1/ 57)، سير أعلام النبلاء (4/ 481).

المطلقة، وإنما أراد أوليته على المخلوقات المشاهدة المعلومة.

الثالث: أن هذا القول هو قول بعض الصحابة كابن عباس، ولم يعرف له مخالف، مما يؤكد حجيته، وتابعه على هذا القول جمهور السلف والخلف.

يشار إلى أن من قال بأن القلم ليس أول المخلوقات، لهم توجيهان لهذا الحديث:

الأول: أن قوله (**أولُ**) هو بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره القلم، فيكون المعنى: إن أول ما خلق الله هو القلم، فالأولية هنا نسبية، إذ هو أول المخلوقات مما نشاهده من هذا العالم، كالسموات والأرض ونحوها[1]، وهذا كما بينا هو توجيه شيخ الإسلام.

الثاني: أن قوله (**أولَ**) هو بالنصب على الظرفية، فيكون المعنى: أن الله أمر القلم أن يكتب عند أول خلقه، فالأولية راجعة إلى كتابته لا إلى خلقه[2].

---

[1]) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص389)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (6/348)، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (22/413)، وفيض القدير للمناوي (4/668)، ولوامع الأنوار البهية (1/277)، وتحفة الأحوذي (6/348)، والقول المفيد (2/420).

[2]) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص 388)، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح (1/265)، وفتح الباري لابن حجر (6/348)، وشرح الواسطية للهراس (ص254)، والقول المفيد (2/420).

المبحث الثاني: اليوم الذي ابتدأ فيه خلق السموات والأرض وما بينهما:

النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله - عز وجل - : ﮋ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ... ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ... ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ... ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﮊ [فصلت: ٩ - ١٢].

وقول الله - عز وجل - : ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮊ [يونس: ٣].

وحديث أبي هريرة قال: أخذ رسول الله بيدي فقال: (**خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل**)[1].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

حديث أبي هريرة في الخلق أشكل على كثير من العلماء توجيهه، وذلك لمعارضة ظاهره جملة من نصوص القرآن، حتى حكم بعض العلماء على الحديث بالنكارة، وذهبوا إلى إعلاله ورده، ويمكن جمع مآخذهم على هذا الحديث فيما يلي:

1) أنه لم يذكر خلق السماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيام، مع كون الله ذكر خلق السموات والأرض في ستة أيام.

2) أنه جعل الخلق في سبعة أيام، والقرآن بين أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام، أربعة منها للأرض، ويومان للسماء.

3) مخالفته للآثار في اليوم الذي ابتدأ الله فيه خلق السموات والأرض، وهو يوم الأحد[2].

موقف شيخ الإسلام من الإشكال:

سلك شيخ الإسلام في هذه النصوص مسلك الترجيح، ويرجع هذا إلى تعذر الجمع بين هذا الحديث، وبين بقية النصوص الأخرى.

---

[1]) أخرجه: مسلم كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث رقم (2789).

[2]) انظر: الأنوار الكاشفة (ص189).

ويرى شيخ الإسلام أن هذا الحديث من أغلاط مسلم، فيقول: "وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه: (**خلق الله التربة يوم السبت**)، وقد بين البخاري أن هذا غلط"[1]، وبين أن هذا الحديث معلول بعلل تقدح في صحته[2]، وتتبين علله كما ذكرها شيخ الإسلام فيما يلي:

1. مخالفته للقرآن:

قال شيخ الإسلام: "والقرآن يدل على غلط هذا، ويبين أن الخلق في ستة أيام"[3]، وقال أيضاً في موضع آخر: "وهو - أي الحديث - خلاف ما أخبر به القرآن"[4].

2. مخالفته للسنة من وجوه:

الأول: أن الثابت في السنة أن آدم آخر الخلق، وأنه خلق يوم الجمعة، فيلزم أن يكون ابتدأ الخلق يوم الأحد، لأن الخلق كان في ستة أيام، يقول شيخ الإسلام: "ولما ثبت بهذه الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها: أن آدم خلق يوم الجمعة، وثبت أنه آخر المخلوقات بلا نزاع، علم أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد؛ لأن القرآن قد أخبر أن الخلق كان في ستة أيام"[5].

الثاني: مخالفته لما هو أصح منه، قال شيخ الإسلام: "وقد روي إسناد أصح من هذا: أن أول الخلق كان يوم الأحد"[6].

الثالث: تعارض الحديث في نفسه؛ وذلك بموافقته للأحاديث الأخرى التي تصرح بأن خلق آدم كان يوم الجمعة وأنه آخر الخلق, أما في هذا الحديث فإنه بدأ بيوم السبت مع أن الخلق كان في ستة أيام، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "الحديث في نفسه متعارض، إذ قد بين ما يوافق سائر الأحاديث من أن آدم خلق يوم الجمعة، وأنه آخر الخلق، ومعلوم بنصوص القرآن أن الخلق كان في ستة أيام، وذلك يدل على ما وقع فيه من الوهم بذكر الخلق يوم السبت"[7].

---

[1]) مجموع الفتاوى (18/73)، وانظر: أيضاً (1/256) والجواب الصحيح (1/517).

[2]) انظر: مجموع الفتاوى (17/235).

[3]) الجواب الصحيح (1/518).

[4]) مجموع الفتاوى (18/19).

[5]) بغية المرتاد (1/306)، والمجموع (18/18)، وأيضاً (17/235)، والجواب الصحيح (1/518).

[6]) مجموع الفتاوى (1/257)، وسيأتي الكلام على هذا الحديث.

[7]) بغية المرتاد (1/307)، بتصرف يسير.

3. طعن الأئمة في هذا الحديث:

وذلك بأن الأئمة طعنوا في هذا الحديث، وفيهم من هو أعلم من الإمام مسلم في معرفة العلل، يقول شيخ الإسلام: "ونازعه فيه – أي في هذا الحديث – من هو أعلم منه كيحيى بن معين[1]، والبخاري وغيرهما، فبينوا أن هذا غلط ليس هذا كلام النبي "[2]، وقال أيضاً: "فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث، كيحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي[3]، والبخاري، وغيرهم أنه غلط، وأنه ليس من كلام النبي ، بل صرح البخاري في تاريخه الكبير: أنه من كلام كعب الأحبار"[4].

ثم بعد بيان شيخ الإسلام لعلل هذا الحديث بين أن الصحيح أن الله بدأ الخلق يوم الأحد، فيقول - رحمه الله - : "في أول الأيام يقال يوم الأحد، فإن فيه – على أصح القولين – ابتدأ الله خلق السموات والأرض، وما بينهما كما دل عليه القرآن

---

1) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، ولد في سنة (158)، ومات بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (233)، وقد استوفى خمسا وسبعين سنة، وقال الخطيب: كان إماما ربانيا عالما، حافظا، ثبتا، متقنا. وقال النووي: وهو إمام الحديث في زمانه والمعول عليه فيه. انظر: تاريخ بغداد (16/ـ 263)، تاريخ دمشق لابن عساكر (65/ـ 3)، تهذيب الأسماء واللغات (2/ـ 156)، وفيات الأعيان (6/ 139).

2) المجموع (1/256)، (18/18).

3) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن أبو سعيد العنبري، ولد في سنة (135)، ومات في سنة (198)، وهو ابن ثلاث وستين، قال الخطيب: كان من الربانيين في العلم، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن برع في علم الأثر، وطرق الروايات، وأحوال الشيوخ. انظر: تاريخ بغداد (11/ـ 512)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/ـ 430)، تاريخ الإسلام (4/ـ 1152)، سير أعلام النبلاء (9/ 192).

4) الجواب الصحيح (1/518).

وكعب الأحبار هو: كعب بن ماتع، المعروف بكعب الأحبار، من مسلمة أهل الكتاب أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، وصحب عمر وأكثر الرواية عنه، ذكره أبو الدرداء، فقال: إن عنده علمًا كثيرًا، واتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه، وكان قبل إسلامه على دين اليهود، توفي في خلافة عثمان سنة (32). انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (50/ـ 151)، تهذيب الأسماء واللغات (2/ـ 68)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ـ 189)، تذكرة الحفاظ (1/ 42).

والأحاديث الصحيحة"[1].

إضافة إلى ما سبق من إعلال شيخ الإسلام لهذا الحديث فقد أيد ما رجحه بأدلة أخرى من الكتاب والسنة وهي كما يلي:

أولاً: قول الله - عز وجل - : ﮋ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﮊ [يونس: ٣]، وما يدل على هذا المعنى في القرآن آيات كثيرة، تدل على خلق الله لهذه المخلوقات في ستة أيام[2]، فإذا جمعنا إلى هذه الأدلة ما جاء في السنة، وهي:

ثانياً: حديث أبي هريرة عن النبي قال: (**خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها**)[3]. فأثبت خلق آدم يوم الجمعة, يقول شيخ الإسلام: "ثبت بالكتاب والسنة والإجماع: أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة"[4]، فإذا جمعت الخلق في ستة أيام، وجعلنا آدم ضمن خلق هذه الأيام الست، وهو في آخرها، وأنه في يوم الجمعة، لزم أن يكون بداية الخلق يوم الأحد؛ ليتم الخلق في اليوم السادس، وهو يوم الجمعة[5].

ثالثاً: أنه قد ثبت ما هو أصح من هذا الحديث، وهو ما جاء عن ابن عباس : أن اليهود أتوا النبي فسألته عن خلق السموات والأرض، فقال: (**خلق الله الأرض يوم الأحد والاثنين، وخلق الجبال يوم الثلاثاء**....) الحديث[6].

رابعا: أن النقل المتواتر عن السلف مع شهادة أهل الكتاب تدل على وقوع بداية الخلق يوم الأحد، يقول شيخ الإسلام: "بهذا النقل المتواتر مع شهادة ما عند أهل الكتاب على ذلك"[7].

خامساً: أن في بداية الخلق يوم السبت مخالفة لما تدل

---

1) المجموع (17/235).

2) المجموع (18/18) و (17/235).

3) رواه مسلم كتاب الجمعة، حديث رقم (854).

4) المجموع (1/257).

5) انظر: بغية المرتاد (1/306)، والمجموع (18/18)، وأيضا (17/235).

6) رواه ابن جرير في تفسيره (9/7171)، وأبو الشيخ في العظمة (4/1363)، وصححه الحاكم في مستدركه وخالفه الذهبي (2/451)، وصححه ابن تيمية في المجموع (1/257)، واستغربه ابن كثير في تفسيره (4/108).

7) بغية المرتاد (1/306)، وانظر: المجموع (18/18).

عليه أسماء الأيام، كما ورد ذلك عن السلف[1].

[1]) انظر: بغية المرتاد (1/306)، والمجموع (18/18).

أقوال أهل العلم عن المسألة:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن اليوم الذي بدأ الله فيه خلق السموات والأرض هو يوم الأحد، وهذا ما روي عن جماعة من الصحابة[1]: كابن مسعود[2]، وعبد الله بن سلام[3]، وابن عباس[4]، وغيرهم من السلف: ككعب الأحبار[5]، ومجاهد[6]، والضحاك[7]، والسدي[8]، واختاره ابن جرير[9]، بل حكي فيه الإجماع[10]، ووافقهم على ذلك جمع من الأئمة، وأعلوا الحديث: كابن مهدي[11]، ويحيى بن معين[12]، وابن المديني[13]،

[1]) انظر: تاريخ الطبري (1/37).

[2]) تاريخ الطبري (1/37)

[3]) انظر: تفسير الطبري (1/293)، وتاريخ الطبري (1/34).

[4]) انظر: تفسير الطبري (9/7174).

[5]) انظر: تفسير الطبري (6/4294)، وتاريخ الطبري (1/35)، وقد رجح ابن حجر: أنه أسلم في زمن عمر، فليست له صحبه، انظر: الإصابة (ص1128).

[6]) انظر: تفسير الطبري (5/293)، وتاريخ الطبري (1/34).

[7]) انظر: تفسير الطبري (6/4294)، وتاريخ الطبري (1/35).

والضحاك هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم الخراساني، مات سنة (105)، لقي جماعة من التابعين، ولم يشافه أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت أمه حاملا به سنتين، وولد وله أسنان، قال الذهبي: وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وضعفه يحيى القطان، وغيره، واحتج به النسائي وغيره، وكان مدلسا، له يد طولى في التفسير والقصص. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 291)، تاريخ الإسلام (3/ 63)، سير أعلام النبلاء (4/ 598)، الوافي بالوفيات (16/ 207).

[8]) انظر: تفسير الطبري (9/7171).

[9]) تاريخ الطبري (1/35).

[10]) تاريخ الطبري (1/35).

[11]) انظر: الجواب الصحيح (1/517).

[12]) انظر: المجموع (18/18)، وقد ذكر ابن معين هذا الحديث في تاريخه فيما رواه الدوري ولم يعله بشيء (3/52)، لكن ذكر ابن تيمية أنه أعل هذا الحديث ولم أقف على قوله.

[13] () الأسماء والصفات للبيهقي (2/255).

وابن المديني هو: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم، ويعرف بابن المديني، ولد سنة (161)، مات سنة (235)، وهو أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدم علي حفاظ وقته، وكان الإمام أحمد لا يسميه وإنما يكنيه تبجيلا له. انظر: تاريخ بغداد (13/ 421)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 5)، تذكرة الحفاظ (2/ 13)، سير

والبخاري[1]، والبيهقي[2].

وهذا قول جمهور العلماء: كالقرطبي[3]، وابن القيم[4]، وابن كثير[5]، والسيوطي[6]، وغيرهم[7]، وعلى هذا القول جمع من المتأخرين[8].

ومن أنكر الحديث منهم ذهب إلى أن علته في سنده، ومنهم من ذهب إلى أن علته في متنه، كما سبق، ومنهم من ذهب إلى أن العلة فيهما معاً جميعاً، كما هو قول شيخ الإسلام.

ومن أعله من جهة سنده، اختلفوا في مورد علته إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أنه موقوف: فهذا الحديث عندهم من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وإلى هذا ذهب البخاري[9]، وابن القيم[10]، وابن كثير[11]، والزركشي[12]، والسيوطي[13].

أعلام النبلاء (11/ 41).

[1]) التاريخ الكبير (1/414).

[2]) الأسماء والصفات (2/256).

[3]) الجامع لأحكام القرآن (6/355).

[4]) بدائع الفوائد (1/149)، ونقد المنقول (1/78)، والمنار المنيف (ص62).

[5]) البداية والنهاية (1/16)، وتفسير ابن كثير (1/336)، (5/319)، (12/224).

[6]) الحاوي للفتاوى (1/306)، والشماريخ في علم التاريخ (ص25).

[7]) انظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (ص212)، والبرهان في علوم القرآن (2/ 195)، ومغني المحتاج (4/483)، وفيض القدير للمناوي (3/447)، وشرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص 159).

[8]) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (1/10)، وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين (6/675).

[9]) التاريخ الكبير (1/414).

[10]) نقد المنقول (1/78)، وبدائع الفوائد (1/149).

[11]) تفسير ابن كثير (1/336).

[12]) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص 212)، ومغني المحتاج (4/483).

[13]) الشماريخ (ص25)، والحاوي للفتاوى (1/306).

الثاني: وقوع التدليس، وذلك بكون إسماعيل بن أمية[1] قد أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم ضعيف، لا يحتج به[2]، مع أنه قد تابع إبراهيم على هذه الرواية موسى بن أبي عبيدة[3]، إلا أن موسى ضعيف، بل منكر الحديث[4].

وقد أعل الحديث بذلك: علي بن المديني[5]، والبيهقي[6].

الثالث: ضعف أحد رواة الحديث، وهو: أيوب بن خالد[7].

القول الثاني: أن هذا الحديث لا مطعن فيه، وعليه فإن اليوم الذي بدأ الله فيه خلق السموات والأرض هو يوم السبت،

---

1) إسماعيل بن أمية هو: ابن عمرو القرشي، مات سنة (144)، قال علي ابن المديني: له نحو ستين حديثا أو أكثر. وقال ابن عيينة: لم يكن عندنا قرشيان مثل إسماعيل بن أمية وأيوب بن موسى. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/ 45)، إكمال تهذيب الكمال (2/ 154)، الوافي بالوفيات (9/ 58)، تهذيب التهذيب (1/ 283).

2) التاريخ الكبير للبخاري (1/323)، والصغير (2/234)، والأسماء والصفات للبيهقي (2/255)، وميزان الاعتدال (1/75).

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم، أبو إسحاق المدني، ولد في حدود سنة مائة أو قبل ذلك، ومات سنة (184)، قال الذهبي: الشيخ، العالم، المحدث، أحد الأعلام المشاهير، وصنف (الموطأ)، وهو كبير أضعاف موطأ الإمام مالك، حدث عنه جماعة قليلة، منهم: الشافعي. وهو متروك الحديث، ضعفه جمع من أهل العلم والمحدثين. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 184)، تاريخ الإسلام (4/ـ 805)، سير أعلام النبلاء (8/ـ 450)، تهذيب التهذيب (1/ 158).

3) موسى بن أبي عبيدة هو: موسى بن عبيدة بن نشيط بن عمرو بن الحارث الربذي، أبو عبد العزيز المدني، توفي بالمدينة سنة (153)، قال عنه أحمد: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشئ. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ـ 104)، ميزان الاعتدال (4/ـ 213)، تهذيب التهذيب (10/ 356).

4) التاريخ الكبير (7/291)، والضعفاء الصغير (1/11)، والأسماء والصفات (2/255)، والضعفاء للعقيلي (4/160)، وميزان الاعتدال (4/160).

5) الأسماء والصفات للبيهقي (2/255)، وكأن البخاري لم يقنع بهذه العلة إذ لم يقدح بها كما قدح بها شيخه.

6) الأسماء والصفات (2/255).

7) أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري النجاري المدني، كان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/ 468)، تاريخ الإسلام (2/ 1064)، تهذيب التهذيب (1/ 401).

وإلى هذا ذهب محمد بن إسحاق[1]، والإمام مسلم[2]، وابن الأنباري[3]، والسهيلي[4]، وابن الجوزي[5]، بل زعم بعضهم الإجماع على هذا كما حكاه: ابن الأنباري[6]، والأزهري[7]، ومال إلى هذا القول طائفة من الفقهاء من الشافعية وغيرهم[8].

وقد ضعفه الأزدي، وقال: ليس حديثه بذاك، انظر: لسان الميزان (2/70) بل حكي الأزدي عن يحيى بن معين ونظرائه: أنهم كانوا لا يكتبون حديثه، انظر: تهذيب التهذيب (1/202)، وقال عنه ابن حبان: يعتبر بحديثه من غير موسى أبي ابن عبيدة عنه، انظر: الثقات (4/29)، وقال ابن حجر: فيه لين، انظر: تقريب التقريب (ص118).

1) انظر: تاريخ الطبري (1/35).

2) كما هو ظاهر من إيراده لهذا الحديث.

3) انظر: مجموع الفتاوى (18/18).

وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر ابن الأنباري النحوي، ولد في سنة (271)، وتوفي في سنة (328)، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة. قال ابن بطة: سئل أبو بكر ابن الأنباري عن الاستثناء في الإيمان؟ فقال: نحن نستثني فنقول: نحن مؤمنون إن شاء اللَّه، فراجعه السائل في ذلك وعلل عليه الجواب، فأجابه أبو بكر وتراجعا في الكلام، فقال له أبو بكر ابن الأنباري: هذا مذهب إمامنا أحمد بن حنبل رضي اللَّه عنه. وقال الخطيب البغدادي: كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا له، وكان صدوقا، فاضلا، دينا، خيرا، من أهل السنة. انظر: تاريخ بغداد (4/ـ 299)، طبقات الحنابلة (2/ 69)، معجم الأدباء (6/ـ 2614)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 201).

4) الروض الأنف (2/253).

والسهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ، أبو القاسم، توفي بمراكش في سنة (581)، من تصانيفه: الروض الأنف في السيرة النبوية. وكان عالما بالقراءات، واللغات، والغريب، بارعا في ذلك، وتصدر للإقراء والتدريس والحديث، وبعد صيته، وجل قدره، وجمع بين الرواية والدراية، وحمل الناس عنه. انظر: تاريخ الإسلام (12/ـ 731)، تذكرة الحفاظ (4/ـ 96)، الوافي بالوفيات (18/ 100)، نكث الهميان في نكت العميان (ص: 168).

5) زاد المسير (7/55)، ومجموع الفتاوى (18/18).

وانتصر لهذا الحديث من المتأخرين: المعلمي[1]، والألباني[2].

6) انظر: زاد المسير (3/143)، والبحر المحيط (4/309).
7) تهذيب اللغة (2/1607)، وتاج العروس (4/535).
8) انظر: البداية والنهاية (1/16)، والمجموع في شرح التهذيب (8/474).
1) الأنوار الكاشفة (ص189).
والمعلمي هو: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي، ولد في سنة (1313)، وتوفي سنة (1386)، وهو فقيه من العلماء، وسافر إلى جيزان سنة (1329)، في إمارة محمد بن علي الإدريسي بعسير، وتولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام، وبعد موت الإدريسي (1341) سافر إلى الهند، وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححا كتب الحديث والتاريخ زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة سنة (1371)، فعين أمينا لمكتبة الحرم المكي إلى أن شوهد فيها منكبا على بعض الكتب وقد فارق الحياة، وقيل: بل توفي على سريره، له تصانيف منها: طليعة التنكيل، وهو مقدمة كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، والأنوار الكاشفة. انظر: الأعلام للزركلي (3/ 342).
2) السلسلة الصحيحة (4/449)، وتحقيق كتاب مشكاة المصابيح (3/1597)، وتحقيق مختصر العلو (ص 122).
والألباني هو: محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني، أبو عبد الرحمن، ولد في ألبانيا سنة (1332)، وتوفي في الأردن سنة (1420)، يعد من المكثرين من التأليف، فمن كتبه: السلسلة الصحيحة، والضعيفة، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وغيرها الكثير، وكان سلفي العقيدة، كثير الدعوة إلى منهج السلف الصالح، محاربا للبدع والخرافات والشركيات. انظر: حياة الألباني للشيباني (1/ـ 44)، محمد ناصر الدين الألباني محدث العصر لإبراهيم العلي (11)، صفحات مشرقة من حياة الألباني لإبراهيم الهاشمي (126).

الترجيح:

عند التأمل في أدلة من أنكر هذا الحديث سندا ومتنا، يظهر والله أعلم أن سبب إنكارهم للحديث نكارة متنه عندهم، وهذا ما جعلهم يبحثون عن علة خفية تبين مصدر الوهم في هذا النص، الذي يقطعون بضعفه لمخالفته ظاهر القرآن في ظنهم.

لكن هذا الحديث جاء من طريق آخر - سيأتي ذكره – فإن صح فلا مطعن في هذا الحديث بوجه، ويمكن حمل هذا الحديث بما لا يخالف القرآن، وتكون الأيام الستة المذكورة في هذا الحديث محمولة على أحد وجهين:

الأول: أن تكون هذه الأيام الستة هي الأيام التي ذكرها الله – عز وجل – في كتابه، أربعة منها للأرض، وهي خلق التربة والجبال والشجر والمكروه، أما خلق السموات ففي يومين، هما النور والدواب، وذلك أن حياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والنور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام، لم يذكر ما يدل على أن من جملة ذلك خلق النور والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل على أنه في أثناء ذلك لم يُحدث للأرض شيئا، والمعقول أن بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله فيها[1].

الثاني: أن الأيام الستة في هذا الحديث غير الأيام الستة التي في القرآن، وأن الحديث يتحدث عن شيء من التفصيل الذي أجراه الله على الأرض، فهو يزيد على ما في القرآن ولا يخالفه[2].

ويشهد لهذا الوجه ما جاء من طريق آخر لهذا الحديث: أن النبي أخذ بيد أبي هريرة ، ثم قال له: (**يا أبا هريرة، إن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش في اليوم السابع، وخلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والشر يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس، وآدم في يوم الجمعة في آخر ساعة من النهار بعد العصر، خلقه من أديم الأرض بأحمرها وأسودها، وطيبها وخبيثها، من أجل ذلك**

[1]) الأنوار الكاشفة (ص 190).

[2]) انظر: مختصر العلو، تحقيق الألباني (112)، ومشكاة المصابيح، تحقيق الألباني (3/ 1598).

جعل الله من آدم الطيب والخبيث) [1].

ووجه الاستدلال على أن هذه الأيام السبعة المذكورة في الحديث ليست هي الأيام الستة الواردة في القرآن: أنه ذكر هذه الأيام السبعة بعد ذكره لخلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وعقب ذلك بـ(ثم) التي تدل على الترتيب، وذكر استواءه على العرش، مما يؤكد أن الأيام السبعة المذكورة في هذا الحديث حصلت بعد الخلق الأول الذي وقع في ستة أيام، وكأن هذه الأيام السبعة فيها خلق خاص الله أعلم به.

وقد انتصر لهذا القول الألباني، ولم أقف على قائل به قبله، وهذا ما يجعلني أحجم عن القطع في هذا الوجه، مع التردد في صحة الحديث من هذا الطريق.

أما الجواب عن العلل الموجهة لهذا الحديث، فنأخذها بشيء من التفصيل، وهي على النحو التالي:

أ/ **ما أعل به السند**:

1- ما أعل به البخاري هذا الحديث، وهو أنه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار موقوفا، ويجاب عن ذلك بأن كعب الأحبار روي عنه ما يخالف هذا القول[2]، مما يرجح أن أبا هريرة لم يأخذ هذا الحديث عنه.

2- ما أعل به ابن المديني، وهو أن إسماعيل بن أمية قد رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك متهم بالكذب، ويجاب عن هذا: بأن إسماعيل بن أمية ثقة[3]، لم يرمه أحد

---

[1]) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: التفسير، سورة السجدة، حديث رقم (11328). ورجاله ثقات إلا الأخضر بن عجلان، فقد تكلم فيه، فقال عنه ابن معين: "ثقة". انظر: تاريخ ابن معين برواية الدروي (4/ 306). وقال مرة: "صالح"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه"، وقال النسائي: "ثقة". انظر: تهذيب التهذيب (1/ 169). ونقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال: "ثقة"، وقال الأزدي عنه: "ضعيف". انظر: تهذيب التهذيب (1/ 169)، وقال عنه ابن حجر: "صدوق". انظر: تقريب التهذيب (ص 97)، وقال الألباني عن هذا الحديث: "جيد الإسناد". انظر: تعليقه على مختصر العلو (ص 112).

[2]) كما روى ذلك الطبري بسنده، ورجاله ثقات، إلا محمد بن حميد الرازي، وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه ابن معين، والطيالسي، وضعفه البخاري، والنسائي، وقال ابن حجر: "حافظ ضعيف". انظر: الضعفاء للعقيلي (4/ 61)، وتقريب التهذيب (ص 410).

[3]) وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم، انظر: تهذيب الكمال (3/48)، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"، انظر: تقريب التهذيب (ص

بالتدليس، ولهذا لم يرتض البخاري قول شيخه ابن المديني، وأعله بأمر آخر[1].

3- من أعل هذا الحديث بأن أيوب بن خالد أحد رواة الحديث فيه لين، وقد أجاب عن هذا المعلمي بقوله: "وأيوب لا بأس به، وصنيع ابن المديني يدل على قوته عنده، وقد أخرج له مسلم في صحيحه كما علمت،

وإن لم يكن حده أن يحتج به في الصحيح"[2].

وقال الألباني: "ليس بشيء فإنه لم يضعفه أحد سوى الأزدي، وهو نفسه لين عند المحدثين"[3].

وهاتان العلتان الأخيرتان يجاب عنهما بجواب عام، وهو أن الحديث قد ثبت من طريق آخر، إن صح، فإنه إذا قرن بهذا الطريق فهو حديث صحيح لا مطعن فيه.

ب/ **ما أعل به المتن:**

1- أن هذا الحديث يخالف ظاهر القرآن فإن قيل: إن هذه الأيام السبعة هي غير الأيام الستة التي في القرآن، فلا إشكال، لكن إن قيل بأنها هي، فيجاب عن ذلك بأن اليوم الذي خلق الله فيه آدم ليس داخلا في هذه الآية، وعليه تكون الأيام ستة في القرآن، وفي هذا الحديث أن مبدأها يوم السبت[4].

2- عدم ذكر خلق السموات في هذا الحديث، ويقال هنا: إن كانت هذه الأيام المذكورة في هذا الحديث هي ما في القرآن، فالجواب عنه بما قال المعلمي: "الحديث وإن لم ينص على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكره، في اليوم الخامس: النور، وفي السادس: الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة والنور، والحرارة والنور مصدرهما الأجرام السماوية"[5].

وإن لم تكن هي الأيام، فلا حاجة للجواب.

3- أن هذا الحديث يدل على أن خلق الأرض كان في ستة أيام، وصريح القرآن يدل على أن خلقها كان في أربعة أيام، ويجاب عن هذا: بأن الذي في الحديث: أن خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيام، كما في القرآن، والقرآن إذ ذكر خلق

---

45).

1) انظر: الأنوار الكاشفة (ص 189).

2) الأنوار الكاشفة (ص 190).

3) السلسلة الصحيحة (4/ 450).

4) كشف المشكل من حديث الصحيحين (3/ــ 580)، والأنوار الكاشفة (190).

5) الأنوار الكاشفة (190).

الأرض في أربعة أيام، لم يذكر ما يدل على أن من جملة ذلك خلق النور والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل على أنه في أثناء ذلك لم يُحدث في الأرض شيئا، والمعقول أنها بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها[1].

[1]) الأنوار الكاشفة (190).

4- مخالفة هذا الحديث للآثار القائلة بأن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وقد أجاب المعلمي عن ذلك: بأن "ما كان منها مرفوعا فهو أضعف من هذا الحديث بكثير، وأما غير المرفوع، فعامته من قول عبد الله بن سلام، وكعب ووهب، وممن يأخذ من الإسرائيليات، وتسمية الأيام كانت قبل الإسلام تقليدا لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت، فلم ير ضرورة إلى تغييرها"[1].

[1]) الأنوار الكاشفة (191). وانظر في تسمية الأيام في: الروض الأنف (2/ 253).

المبحث الثالث: لفظ الرب وما يوهمه من التشريك:

النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله عز وجل حكاية عن يوسف : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ[يوسف: ٤٢]، وقوله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[يوسف: ٥٠].

وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله : (**لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضِّيء ربك، اسق ربك، وليقل سيدي ومولاي**) الحديث[1].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

الربوبية من خصائص الله - عز وجل - التي لا يشاركه فيها أحد من خلقه؛ ولذلك ورد في الحديث السابق نهي صريح عن إطلاق لفظ الرب على غير الله عز وجل، والنهي يقتضي التحريم إلا بصارف، لكن يرد على هذا النهي قول يوسف حيث أطلق لفظ الرب على السيد والملك، فوقع لبعض العلماء إشكال في الجمع بين النهي، وبين قول يوسف -كما سيأتي بيانه -.

[1]) أخرجه: البخاري كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، حديث رقم (2552)، ومسلم كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، حديث رقم (2249).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال:

سلك شيخ الإسلام - رحمه الله - مسلك الجمع بين قول يوسف وبين حديث النهي عن إطلاق لفظ الرب على غير الله - عز وجل - ، ببيانه أن إطلاق لفظ الرب على غير الله - عز وجل - كان جائزاً في شرع يوسف كما في كثير من الأحكام التي كانت جائزة بحقهم كالسجود، ونحو ذلك، أما في شرع النبي فهو منسوخ، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "فإن قيل لا ريب أن يوسف سمى السيد رباً في قوله ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﮊ [يوسف: ٤٢]، وﮋ ﮎ ﮏ ﮐ ﮊ [يوسف: ٥٠] ونحو ذلك، وهذا كان جائزاً في شرعه، كما جاز في شرعه أن يسجد له أبواه وإخوته، وكما جاز في شرعه أن يؤخذ السارق عبداً، وإن كان هذا منسوخاً في شرع محمد "[1].

وبين أن النهي الوارد في الحديث متوجه إذا كانت الإضافة إلى المكلفين، أما غير المكلفين فيرى شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه لا بأس من إطلاقه، فيقول: "ولهذا منع في شريعتنا من إضافة الرب إلى المكلفين، كما قال : (**لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك**)[2].

بخلاف إضافته إلى غير المكلفين، كقول النبي :(**أرب إبل أنت أم رب شاء؟**)[3]، وقولهم: رب الثوب والدار"[4].

ثم بين وجه المنع من إطلاق لفظ الرب إذا كان مضافًا للمكلفين، بأنه حفظٌ لجناب التوحيد، وسدٌ لكل ذريعة إلى الشرك حتى وإن كانت في الألفاظ, أما في إطلاقه على غير المكلفين، فإن هذه العلة لا وجود لها؛ وذلك لكونها مفطورة على أمر لا يمكن أن تتغير عنه، يقول شيخ الإسلام: "ليس في هذه الإضافة – أي الإضافة لغير المكلفين – ما يقتضي عبادة هذه الأمور لغير الله، فإن هذا لا يمكن فيها فإن الله فطرها على أمر لا يتغير بخلاف المكلفين، فإنهم يمكن أن يعبدوا غير الله كما عبد المشركون به من الجن والإنس غيره، فمنع من الإضافة في حقهم، تحقيقاً للتوحيد الذي بعث الله به رسله،

---

[1]) المجموع (15/118). واحتمل هذا ابن العربي في أحكام القـرآن (3/ 56).

[2]) سبق تخريجه.

[3]) أخرجه: أحمد (28/464) حديث رقم (17228)، وإسـناده صـحيح رجاله رجال الشـيخين غـير أبي الأحـوص فمن رجـال مسـلم، قالـه الأرنؤوط (28/65).

[4]) در التعارض (9/342).

وأنزل به كتبه"[1].

ودليل شيخ الإسلام على منعه من إطلاق لفظ الرب على غير الله - عز وجل - : أن الأصل في مقتضى النهي هو التحريم[2]، وذلك أن ظاهر النص صريح في النهي عن إطلاق هذا اللفظ، ولا يوجد صارف عن التحريم, وأما إطلاق يوسف لفظ الرب على السيد والملك فمنسوخ[3]، وذلك لكون شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه[4].

---

1) در التعارض (9/342).

2) انظر: المسودة (1/221).

3) انظر: كلامه عن النسخ المسودة (1/403-409).

4) انظر: المسودة (1/400).

أقوال أهل العلم في المسألة:

للعلماء في جواز إطلاق لفظ الرب على المخلوق وعدم جوازه عدة أقوال:

القول الأول: التحريم، وإلى هذا ذهب: ابن بطال[1]، والكرماني[2]، وسليمان بن عبد الله[3]، وغيرهم[4].

الثاني: أن النهي ليس للتحريم، وإنما هو للكراهة، فيكره كراهة تنزيه، وإلى هذا القول ذهب: الخطابي[5]، والبغوي[6]،

---

1) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (7/56).
وابن بطال هو: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن القرطبي، ويعرف أيضا بابن اللجام، توفي سنة (449)، قال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة وأتقن ما قيد منه، وشرح صحيح البخاري. وقال الذهبي: كان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري، وقد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهمية في الصحيح، والجهمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم وعلتهم، ومقصود البخاري بتلك الأبواب من أوضح الأشياء فإنهم قائلون خلافها، فظن ابن بطال أن الجهمية هم المجسمة، وأن مقصود البخاري الرد على المجسمة، فقال: تضمنت ترجمة هذا الباب أن الله واحد، وأنه ليس بجسم، فانظر: إلى سوالفهم، وما علمنا أحدا من الجهمية قال بأن الله جسم، بل هم يكفرون من جسَّم، وبالجملة فلا خير في الطائفتين. انظر: تاريخ الإسلام (9/ـ 741)، الوافي بالوفيات (21/ 56)، شذرات الذهب (3/ 283).

2) عمدة القاري (3/159).
والكرماني هو: محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي، ولد في جمادى الآخرة سنة (717)، وتوفي سنة (786)، من كتبه: له شرح للبخاري سماه الكواكب الدراري، قال الشيخ شهاب الدين ابن حجي: تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة وكان مقبلا على شأنه لا يتردد إلى أبناء الدنيا قانعا باليسير ملازما للعلم مع التواضع والبر بأهل العلم. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (6/ 66)، بغية الوعاة (1/ 279)، طبقات المفسرين للأدنه وي (298)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (2/ 292).

3) تيسير العزيز الحميد (ص556).

4) انظر: روح المعاني (1/123)، وتيسير العزيز الحميد (ص556)، وحاشية كتاب التوحيد (ص345)، وإعانة المستفيد (2/221).

5) عمدة القاري (13/159).

6) شرح السنة (6/398).
والبغوي هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، البغوي، الملقب بظهير الدين، توفي في سنة (510)، من

والقاضي عياض[1]، والقرطبي[2]، وأبو السعود[3]، وغيرهم[4].

الثالث: أن النهي إنما هو عن الإكثار من استعمال هذه اللفظة، واتخاذها عادة، ولم ينه عن إطلاقها في نادر الأحوال، وهذا قول للقاضي عياض[5].

الرابع: أن النهي فيما إذا كان على وجه التعاظم، وإلى هذا ذهب النووي[6].

الخامس: التفريق بين إطلاق اللفظ بلا إضافة، فهذا مختص بالله - عز وجل - ، وأما مع الإضافة فيجوز إطلاقه على

كتبه: معالم التنزيل في التفسير، والمصابيح، والجمع بين الصحيحين، قال عنه ابن خلكان: الفقيه الشافعي المحدث المفسر، كان بحراً في العلوم. وقال الذهبي: كان إماما في التفسير، إماما في الحديث، إماما في الفقه، وكان قانعا، ورعا. انظر: وفيات الأعيان (2/ـ 136)، تاريخ الإسلام (11/ـ 250)، تذكرة الحفاظ (4/ 37)، سير أعلام النبلاء (19/ 439).

1) إكمال المعلم (7/188), وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (5/553).

والقاضي عياض هو: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي أبو الفضل المالكي، ولد منتصف شعبان سنة (476)، وتوفى سنة (544) بمراكش، له تواليف، منها: كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، والشفا في حقوق المصطفى، وهو فقيه محدث عارف أديب. انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 437)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ـ 363)، تهذيب الأسماء واللغات (2/ 43)، وفيات الأعيان (3/ 483).

2) الجامع لأحكام القرآن (9/166)، والمفهم (5/552).

3) تفسير أبي السعود (1/13).

وأبو السعود هو: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، ولد سنة (898)، وتوفي في سنة (982هـ)، من مؤلفاته: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وبضاعة القاضي في الصكوك، وتهافت الأمجاد في الفقه، والفتاوى، وتحفة الطلاب في المناظرة، وهو مفسر شاعر، من علماء الترك المستعربين، وكان حاضر الذهن سريع البديهة. انظر: شذرات الذهب (8/ـ 398)، التتمة الجلية لطبقات الحنفية (8)، الأعلام للزركلي (7/ـ 59)، معجم المؤلفين (11/ 301).

4) فتح الباري (5/222)، عمدة القاري (13/161).

5) إكمال المعلم (7/188), وانظر: شرح مسلم للنووي (15/9).

6) شرح مسلم للنووي (15/10).

والنووي هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، مفتي الأمة، شيخ الإسلام، الحافظ الفقيه الشافعي الزاهد، أحد الأعلام، محيي الدين، ولد في سنة (631)، وتوفي سنة (676)، ومن كتبه:

المخلوقين، كما في قول يوسف، وإلى هذا القول ذهب: النسفي[1]، وابن حجر[2]، وغيرهما[3].

السادس: التفصيل، وهو أن إضافة الرب إلى غير الله تنقسم إلى أقسام:

1. أن تكون الإضافة إلى ضمير المخاطب، مثل (**اطعم ربك**)، فيكره ذلك للنهي الوارد في الحديث.
2. أن تكون الإضافة إلى ضمير الغائب، فهذا لا بأس به.
3. أن تكون الإضافة إلى ضمير المتكلم (هذا ربي)، وهذا لا بأس به.
4. أن يضاف إلى الاسم الظاهر فيقال: (هذا رب الغلام)، فظاهر الحديث الجواز، وإلى هذا التفصيل ذهب الشيخ محمد بن عثيمين[4].

المنهاج في شرح مسلم، وكتاب الأذكار، وكتاب رياض الصالحين، انظر: تاريخ الإسلام (15/ 324)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 395)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (2/ 153)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 513).

1) تفسير النسفي (1/29).

والنسفي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبو البركات النسفي، توفي في سنة (701)، من كتبه: كنز الدقائق، والمنار في أصول الفقه، وهو أحد العلماء الزهاد، وصاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول والعربية، وغير ذلك، نشأ على قدم هائل، وتفقه بجماعة من أعيان العلماء، حتى برع في الفقه والأصول والعربية واللغة. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (1/ 270)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (3/ـ 17)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (7/ 71)، تاج التراجم لابن قطلوبغا (174).

2) فتح الباري (5/222).

3) انظر: المفهم (5/554)، والسراج المنير (1/11)، وروح المعاني (1/122).

4) القول المفيد (2/340).

ومحمد بن عثيمين هو: محمد بن صالح بن سليمان الوهيبي التميمي، ولد سنة (1347)، وتوفي سنة (1421)، له مؤلفات كثيرة، منها: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، والقول المفيد على كتاب التوحيد، ويعتبر من أكابر علماء هذا العصر في العقيدة السلفية، ونصر عقيدة أهل السنة والجماعة. انظر: الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين (17).

الترجيح:

عند التأمل في حديث النهي عن إطلاق لفظ الرب على غير الله - عز وجل - فإنه يمكن القول: بأن النهي ليس على درجة واحدة من حيث التحريم، وهذا يتضح في عدة أمور:

أولا: أن النهي جاء صريحا في أمور لا تليق بالله جل جلاله، كالأكل والشرب ونحوه، فلا شك أن إطلاق لفظ الرب في مثل هذه الأحوال محرم تحريما قطعياً.

الثاني: إطلاق لفظ الرب على ما سوى ذلك، وفيه تفصيل:

1- إن كان اللفظ مضافًا إلى ما لا يعقل، كحيوان ونحوه، فالظاهر جواز ذلك، كما فصل ذلك شيخ الإسلام؛ لكون العلة تدور مع الحكم وجوداً وعدماً.

2- إضافته إلى من يعقل، فإن قول يوسف ليس دليلاً على الجواز، ولا هو صارف للحديث إلى الكراهة، لكونه شرع لمن قبلنا، وجاء شرعنا بنسخه، وعليه فالظاهر - والله أعلم - أن العلة في النهي هي سد كل ذريعة إلى الشرك، وأن الله - عز وجل - مختص بلفظ الرب، ويشهد لهذا ما جاء في السنن: (**لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي، ولا يقولن المملوك ربي وربتي، وليقل المالك فتاي وفتاتي، وليقل المملوك سيدي وسيدتي، فإنكم المملوكون والرب الله عز وجل**)[1].

---

[1])) رواه أبو داود كتاب الأدب, باب لا يقول المملوك ربي وربتي، رقم (4975), وأحمد حديث رقم (9451)، وقال الألباني: سنده صحيح على شرط مسلم. الصحيحة (2/439)، وقال الأرنؤوط: حديث صحيح. انظر: التعليق على المسند (15/267).

المبحث الرابع: قوله - سبحانه - : ژ ۋ ې ېٻ ژ:

النص المتوهم إشكاله:

قول الله - سبحانه - : ژ ۋ ې ېٻ ٻ ٮ ٮ ژ [الأنبياء: ٢٢].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

وقع لأهل الكلام في هذه الآية إشكال بنوا عليه جزءاً من عقيدتهم الفاسدة، وكان هذا الإشكال مبنياً على عدة أمور:

أولاً: أنهم فسروا الإله هنا بأنه القادر على الاختراع والخلق، على رأيهم.

ثانياً: تفسيرهم الألوهية بالربوبية، مما ترتب على ذلك إنكارهم للشرك في الألوهية.

ثالثاً: استدلالهم بهذه الآية على دليل التمانع[1]، الذي يقولون به، وهو أحد أدلة توحيد الربوبية عندهم، وكان مبنى استدلالهم بهذه الآية على دليل التمانع مبنياً على رأيهم في معنى الإله، وهو القادر على الاختراع[2].

[1]) التمانع هو: أنه لو كان للعالم صانعان، لكان أحدهما إذا أراد أمراً، وأراد الآخر خلافه امتنع أن يحصل مرادهما؛ لأن ذلك جمع بين الضدين، فيلزم إما أن لا يحصل مراد واحد منهما، فلا يكون واحد منهما رباً، وإما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر، فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر. انظر: منهاج السنة (2/414)، ودرء التعارض (7/195).

[2]) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (2/388) وانظر: قواعد العقائد (173)، ومنهاج السنة (2/413)، وتنزيه القرآن عن المطاعن (231)، وتبصرة الأدلة (1/ 231).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

بين شيخ الإسلام - رحمه الله - خطأ هؤلاء المتكلمين في اعتقادهم أن هذه الآية إنما تدل على نفي الشركة في الربوبية، وأنه ليس للعالم خالقان[1].

ومع كون هذا المعنى صحيحاً، إلا أنه ليس المراد هنا, إنما تدل الآية على هذا المعني بطريق اللزوم, أما المقصود الأصل في هذه الآية فهو نفي الألوهية عما سوى الله، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "فإن قوامهما بأن تأله الإله الحق، فلو كان فيهما آلهة غير الله لم يكن إلهاً حقاً, إذ الله لاسمي له ولا مثل له، فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها، هذا من جهة الإلهية، وأما من جهة الربوبية فشيء آخر"[2]. ثم يقول: "فكل مألوه سواه يحصل به الفساد، ولا يحصل صلاح القلوب إلا بعبادة الله وحده لا شريك له"[3].

والفساد الذي يشير إليه شيخ الإسلام - رحمه الله - يتضمن شيئين:

أولاً: بطلان المعبودات دون الله.

ثانياً: بطلان ما لا يكون من الأعمال خالصاً لوجهه، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "فكل معبود دون الله باطل، وكل ما لا يكون لوجهه، فهو هالك فاسد باطل"[4].

كما أن تأليه غيره لا يحصل به صلاح القلوب، بل صلاحها لا يكون إلا بعبادة الله وحده لا شريك له.[5]

وأدلة شيخ الإسلام فيما ذهب:

أولاً: أن هذه الآية جاءت بلفظ (الإله) مما يشير إلى أن المراد هو الإلوهية، يقول شيخ الإسلام: "والإله هو المألوه الذي تألهه القلوب"[6]، ولو كان المراد بهذه الآية الربوبية لجاء بلفظ الرب.

ثانياً: أن تفسير الآية بالألوهية، أشمل من كونه معناً للربوبية، إذ الإلوهية متضمنة للربوبية[7].

---

1) درء التعارض (9/348).

2) المجموع (1/24).

3) المجموع (1/55), وانظر: أيضا المجموع (10/607)، والجواب الصحيح (3/296).

4) المجموع (2/433) وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (2/387).

5) المجموع (1/55).

6) اقتضاء الصراط المستقيم (2/287).

7) انظر: المجموع (2/433).

ثالثاً: أن مقصود القرآن هو توحيد الألوهية، وهو مستلزم لما ذكره من غير عكس[1].

رابعاً: أن التمانع يمنع الوجود لا الفساد، والوجود يكون في البداية والسبب, أما الفساد ففي الحكم والنهايات، يقول شيخ الإسلام: "التمانع يمنع وجود المفعول لا يوجب فساده بعد وجوده، وذلك يذكر في الأسباب والبدايات التي تجري مجرى العلل الفاعلات، والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات"[2].

ثم يشير شيخ الإسلام إلى أن أقوال المتكلمين متناقضة في هذا الباب؛ وذلك بكون بعضهم لم يسلم بهذا الدليل، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - : "حتى إن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع واستشكلوه"[3].

وشيخ الإسلام في مخالفته لما يقولون به في معنى هذه الآية، وترجيحه أن المراد بالآية الألوهية، وأنه ليس دليلاً للتمانع الذي يقولون به، فهو لا ينكر دليل التمانع، وأنه دال على مقصودهم في نفي الشركة في الربوبية, يقول شيخ الإسلام: "دليل التمانع برهان تام على مقصودهم، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين، وإن كان هذا هو توحيد الربوبية"[4].

لكن شيخ الإسلام قال بأن هذه الآية في الإلوهية ليلزمهم بأمرين:

الأول: أنه إذا كان ذلك في الإلوهية، فالربوبية في ضمنها دون العكس[5].

الثاني: أن شرك المشركين كان في الإلوهية، أما الربوبية فكانوا مقرين بذلك، فعلم أن المراد إلزامهم في الإلوهية، ومحاجتهم في ذلك[6].

[1]) درء التعارض (9/369).
[2]) اقتضاء الصراط المستقيم (2/388).
[3]) منهاج السنة (2/413).
[4]) درء التعارض (9/354).
[5]) انظر: درء التعارض (9/369).
[6]) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (2/386).

أقوال أهل العلم في المسألة:

للعلماء في هذه الآية قولان:

القول الأول: أن المراد بهذه الآية هو نفي الألوهية عما سوى الله تعالى، وأن الآلهة هي المعبودات، وإلى هذا ذهب: الطبري[1]، وابن الجوزي[2]، والقرطبي[3]، والشوكاني[4].

القول الثاني: أن المراد بالآية نفي الربوبية، وإلى هذا ذهب: البغوي[5]، والزمخشري[6]، وابن عطية[7]، والثعالبي[8]،

---

1) تفسير الطبري (7/568).

2) زاد المسير (5/238).

3) الجامع لأحكام القرآن (11/246).

4) فتح القدير (3/575).

5) معالم التنزيل (3/203).

6) الكشاف (1/728).

والزمخشري هو: محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم الزمخشري جار الله، ولد سنة (467)، وتوفي سنة (538)، كان حنفي المذهب، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة، والفائق، قال عنه ياقوت الحموي: كان إماما في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفننا في علوم شتى، معتزليّ المذهب متجاهرا بذلك. انظر: معجم الأدباء (6/ 2687)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 265)، وفيات الأعيان (5/ 168)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (2/ 160).

7) المحرر الوجيز (6/159).

وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي، المعروف بابن عطية، أبو محمد، ولد في عام (481)، وتوفي في سنة (542)، ومن كتبه: المحرر الوجيز في التفسير، وهو فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي شاعر بليغ كاتب. انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 389)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (2/ـ 57)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: 177)، طبقات المفسرين للداوودي (1/ 265).

8) الجواهر الحسان (2/264).

والثعالبي هو: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المغربي المالكي، ولد سنة (786)، ومات سنة (876)، من كتبه: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، وهو مفسر، فقيه، صوفي، متكلم. قال السخاوي: كان إماما علامة مصنفا، اختصر تفسير ابن عطية. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (4/ـ 152)، ديوان

والسيوطي[1]،
والمراغي[2]، والسعدي[3].

الإسلام (2/ 56)، الأعلام للزركلي (3/ 331)، معجم المؤلفين (5/ 192).

1) تفسير الجلالين (363).

2) تفسير المراغي (6/123).
والمراغي هو: أحمد بن مصطفى المراغي، توفي سنة (1371)، له كتب، منها: الحسبة في الإسلام، والوجيز في أصول الفقه، وتفسير المراغي، تخرج بدار العلوم سنة (1909)، ثم كان مدرّس الشريعة الإسلامية بها، وعين أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية غوردون بالخرطوم. انظر: الأعلام للزركلي (1/ 258)، والتفسير والمفسرون (2/ 590).

3) تيسير الكريم الرحمن (2/705).
والسعدي هو: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السَّعْدي التميمي، ولد سنة (1307)، وتوفي سنة (1376)، له نحو (30) كتابا، منها: تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن، والقواعد الحسان في تفسير القرآن، والقواعد والأصول الجامعة في أصول الفقه، وهو مفسر، من علماء الحنابلة، من أهل نجد. انظر: الأعلام للزركلي (3/ 340).

<u>الترجيح</u>:

ما ذهب إليه شيخ الإسلام بأن المراد بهذه الآية هو نفي الألوهية عما سوى الله – عز وجل –، هو القول الصواب، لعدة أمور:

الأول: أنه جاء بلفظ الألوهية دون الربوبية، مما يعني أنه أراد الألوهية.

الثاني: أن الآية جاءت في سياق ذكر عبادة الله وحده لا شريك له، ووقوعها من جميع خلقه إلا عصاة الجن والإنس، فقال – سبحانه -: ژ ڻ ڼ ڽ ه ھ ه ھ ڪ ڭ ڬ ژ[الأنبياء: ١٩ – ٢٠].

مما يؤكد أنه أراد المقارنة بين الإلهية الحقة والباطلة.

الثالث: أن الألوهية أشمل من الربوبية، حيث إنها مستلزمة لها، ومن يقول بالمعنى الأعم فلا حاجة لأن يستدل، وإنما يتعين الدليل على من خصص الآية.

يشار إلى أن من ذهب إلى القول الثاني فهم ليسوا على مذهب واحد من حيث منشأ القول، إذ من بينهم متكلمون لا يعتنون بتوحيد الألوهية، بل جل همهم في توحيد الربوبية، كما ينازعون في وقوع الشرك في الألوهية، ومن أصحاب هذا القول من هو على مذهب السلف في التفريق بين الربوبية والألوهية، وأن شرك المشركين كان في الألوهية، وتفسيرهم بأن المراد بالآية الربوبية ليس كمأخذ المتكلمين الذين لا يعتنون بالألوهية.

المبحث الخامس قوله - سبحانه - : ﮋ ﮊ:

<u>النص المتوهم إشكاله:</u>

قوله - سبحانه - : ﮋ
ى ى ي ﯿ ﮊ [فصلت: ٥٣].

<u>وجه الإشكال ومن وقع فيه:</u>

فسر أهل الباطل هذه الآية بما يوافق اعتقادهم، وجعلوها دليلاً فيما يقولون به، وذلك أن طائفة من المتفلسفة[1]، ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة، اعتقدوا أن الضمير في قوله: ﮋ ﮊ عائد إلى الله - عز وجل - ، وجعلوا ذلك حجة لهم في أن طريقة معرفة الله لا تكون إلا بالاستدلال العقلي[2].

---

1) قال الشهرستاني: "الفلسفة باليونانية: محبة الحكمة، والفيلسوف هو: فيلا وسوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة، أي هو محب الحكمة... وكانت مسائل الأولين محصورة في الطبيعيات، والإلهيات، وذلك هو الكلام في الباري تعالى والعالم، ثم زادوا فيها الرياضيات". الملل والنحل (2/ 116).

2) انظر: درء تعارض العقل والنقل (3/134)، وانظر: مجموع الفتاوى (3/331)، وتأويلات أهل السنة، للماتريدي (9/ 99).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

بين شيخ الإسلام خطأ من قال بأن الضمير عائد إلى الله - عز وجل - ، فيقول: "وأما قول طائفة من المتفلسفة، ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة[1]: أن الضمير عائد إلى الله، وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل، فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها"[2].

ويقرر بأن الضمير عائد إلى القرآن، فيقول:"والصواب الذي عليه المفسرون، وعليه تدل الآية أن الضمير عائد إلى القرآن"[3].

ومستند شيخ الإسلام في كون الضمير عائداً إلى القرآن هو دلالة الآية، وهو الذي عليه المفسرون[4]، أما دلالة الآية فظاهر، وذلك لكون هذه الآية جاءت في سياق ما يراد من العباد من معرفة صدق هذا القرآن, فأخبر أن الآيات تدل على أنه الحق[5], كما أن في الآية ربطاً بين الأدلة السمعية والأدلة المشاهدة، إذ بعضها مصدق لبعض، يقول شيخ الإسلام: "فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة، لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية

---

[1]) هم الصوفية نسبة إلى الصوفي، والأقرب في تسميتها أنه نسبة لاشتهارهم بلبس الصوف، والمراد بالتصوف في الأصل: التنسك والعبادة والزهد في الدنيا، ثم تحول أمرهم إلى إلحاد وزندقة، ومن أهم معتقداتهم: أن مصادر التلقي عندهم: الذوق، والوجد، والكشف: ويدخل فيه: الأخذ عن النبي يقظة أو مناما، والأخذ عن الخضر عليه السلام، والإلهام من الله تعالى مباشرة، والهواتف وهو سماع خطاب الله أو من الملائكة أو الجن الصالح أو أحد الأولياء، الرؤى والمنامات.

ومن طرق الصوفية: الطريقة القادرية المنسوبة لعباد القادر الجيلاني، الطريقة الرفاعية المنسوبة لأبي العابس أحمد بن أبي الحسين الرفاعي، ويطلق عليها أيضا: البطائحية، نسبة إلى مكان قرب قرى البطائح بالعراق، الطريقة الشاذلية نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي. انظر: مجموع الفتاوى (11/ 6- 8- 19- 20)، والموسوعة الميسرة (1/ 258، 263).

[2]) مجموع الفتاوى (3/331).

[3]) درء تعارض العقل والنقل (3/134)، وانظر: مجموع الفتاوى (7/236)، وأيضاً (13/182).

[4]) انظر: درء التعارض (3/134).

[5]) انظر: النبوات (1/343).

العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول"[1].

وكل الآيات المسموعة والمعقولة سواء كانت أفقية أو نفسية فحاصلها ثبوت الرسالة، يقول شيخ الإسلام: "الله يرى عباده من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن القرآن حق، وذلك يتضمن ثبوت الرسالة، وأن يسلم ما أخبر به الرسول"[2].

ويقول أيضاً: "فبين - سبحانه - أنه يرى الآيات المشهودة ليبين صدق الآيات المسموعة، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية"[3].

وفي هذه الآية قرن الله لعباده الآيات المشاهدة بالآيات المسموعة، فيحصل اليقين بالسماع في المشاهدة المخلوقة، حتى يتبين أن الآيات المسموعة حق[4].

وفي بيان شيخ الإسلام لمراد الله - سبحانه - في هذه الآية وإعمالها للحس والعقل, رد على كثير من أهل الكلام الذي يظنون حصر الدلالة الشرعية على خبر الصادق، حيث إنهم يقسمون أصول الدين إلى نوعين: عقليات وسمعيات، ويجعلون العقليات هي ما لا يعلم في الكتاب والسنة، والسمعيات ما لا يعلم بالعقل، وهذا خطأ بين, جرهم إلى تعطيل صفات الله، والقول عليه بغير علم، يقول شيخ الإسلام: "وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة.

وهذا غلط منهم، بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها، ونبه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه"[5].

كما ينبه شيخ الإسلام إلى أن قولهم بأن السمع موقوف على العقل غلط عظيم، بل هو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع[6].

---

[1]) منهاج السنة (1/188)، وانظر: الجهمية (1/456)، وانظر: الصفدية (ص232).
[2]) درء التعارض (3/134).
[3]) مجموع الفتاوى (3/331).
[4]) مجموع الفتاوى (18/241)، وأيضاً (4/9)، وانظر: درء التعارض (7/40)، وشرح الأصفهانية (ص45)، ومنهاج السنة (3/168).
[5]) درء التعارض (1/199)، وانظر: مجموع الفتاوى (3/331).
[6]) مجموع الفتاوى (3/331).

فطريقة الاستدلال العقلية التي نبه القرآن عليها هي أدلة شرعية، دل الشرع عليها وأمر بها، إذ القرآن مملوء من ذكر الآيات العقلية التي يستدل بها العقل, ووجه كونها شرعية أن الشرع دل عليها وأرشد إليها [1].

أقوال أهل العلم في المسألة:

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الضمير في هذه الآية عائد إلى القرآن، كما نص على ذلك: مقاتل[2]، والطبري[3]، وابن الجوزي[4]، والقرطبي[5]، وإلعز بن عبد السلام[6].

ومن العلماء من قال: بأن الضمير عائد إلى النبي ﷺ[7].

وقيل: إلى الإسلام الذي جاءهم به رسول الله ﷺ[8].

1) النبوات (1/343)، وانظر: الصفدية (ص231).

2) تفسير مقاتل بن سليمان (3/171).

ومقاتل هو: مقاتل بن سليمان بن بشير، أبو الحسن البلخي، ومات في سنة (150)، قال الخطيب: كان له معرفة بتفسير القرآن، ولم يكن في الحديث بذاك. وقال ابن خلكان: كان من العلماء الأجلاء، حكي عن الإمام الشافعي أنه قال: الناس كلهم عيال على ثلاثة: على مقاتل بن سليمان في التفسير، وعلى زهير بن أبي سلمى في الشعر، وعلى أبي حنيفة في الكلام. انظر: تاريخ بغداد (15/ 207)، وفيات الأعيان (5/ـ 255)، تاريخ دمشق لابن عساكر (60/ 113)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 434).

3) تفسير الطبري (9/7216).

4) زاد المسير (7/69).

5) الجامع لأحكام القرآن (15/325).

6) تفسير القرآن العظيم للعز بن عبد السلام (3/135).

والعز بن عبد السلام هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، عز الدين، أبو محمد السلمي، الدمشقي، الشافعي، ولد سنة (577)، مات في سنة (660)، شيخ الإسلام، وبقية الأئمة الأعلام، وانتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه، وتخرج به أئمة، وله التصانيف المفيدة، والفتاوى السديدة، وكان إماما، ناسكا، ورعا، عابدا، لا يخاف في الله لومة لائم. انظر: تاريخ الإسلام (14/ 933)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ـ 209)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (2/ـ 109)، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص: 239).

7) فتح القدير (4/ 685).

8) فتح القدير (4/ 685).

المبحث السادس قوله - سبحانه - : ﭥ ﭦ ﭧ ﭤ:
النصوص المتوهم إشكالها:

قوله - سبحانه - عن المؤمنين: ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭤ [البقرة: ٣]، وقوله - عز وجل - : ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮊ [الأعراف: ٧].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

نفى الله - عز وجل - أن يكون غائباً، فقال: ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮊ, لكنه - سبحانه - في موضع آخر أثنى على المؤمنين الذين يؤمنون بالغيب، فقال: ﭥ ﭦ ﭧ ﭤ, ومن جملة الغيب الذي يؤمنون به هو الإيمان بالله - سبحانه - ، فاستشكل كيف يجمع بين الآيتين؟ وذلك أنه إذا كان غيبا فكيف ينفى أن يكون غائباً؟ وإذا لم يكن كذلك، فكيف يثني على المؤمنين إيمانهم بالغيب؟

كما أن أهل البدع بنوا على كونه من الأمور الغائبة التي لا تحس نفيهم رؤيته وصفاته.

مع ظن من ظن من المتكلمين أن في هذا قياساً للغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله ونفى بعضهم: أن يسمي الله غائباً[1].

---

1) مجموع الفتاوى (14/51)، وانظر: درء التعارض (6/33).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

يبين شيخ الإسلام أن الإيمان بالغيب أصل الإيمان، وأن الغيب الذي يؤمن به كل ما غاب عن الحس، ويدخل فيه الإيمان بالله فيقول: "وأصل الإيمان الإيمان بالغيب, والغيب الذي يؤمن به ما أخبرت به الرسل من الأمور العامة، ويدخل في ذلك الإيمان بالله، وأسمائه وصفاته، وملائكته، والجنة والنار، والإيمان بالله وبرسله وباليوم الآخر يتضمن الإيمان بالغيب"[1].

ثم يزيل الإشكال ببيانه أن الفرق بين الغيب والشهادة عائد إلينا لا إلى ذات الشيء، فكون الشيء غائباً أو شاهداً أمر مضاف إلينا، فيقول - رحمه الله - : "وكون الشيء غائباً وشاهداً أمر إضافي بالنسبة إلينا، فإذا غاب عنا كان غيباً، وإذا شاهدناه كان شهادة، ليس فرقاً يعود إلى أن ذاته تعقل ولا تشهد ولا تحس، بل ما كان يعقل ولا يمكن أن يشهد بحال، فإنما يكون في الذهن"[2].

كما أن الغيب يكون فيما لم ندركه ويكون فيما لم يدركنا يقول شيخ الإسلام "اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية يراد به ما غاب عنا فلم ندركه ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا"[3].

ثم يبين شيخ الإسلام سبب كونه عز وجل غيباً، لكون العباد لم يروه فيدخل في الغيب الذي يؤمن به، وليس هو الغائب إذ أنه - سبحانه - شهيد على العباد رقيب عليهم، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء[4].

ويشير شيخ الإسلام إلى أن المتكلمين أخطئوا في ظنهم كون الله غيباً، لأنه لا يمكن إحساسه، وعليه نفوا رؤيته، وأصل خطئهم عدم تفريقهم بين ما هو محسوس، وبين ما يمكن إحساسه، مع كوننا لا نحسه، فالأعيان منها ما هو محسوس، ومنها ما ليس بمحسوس، أما ما أخبرتنا به الأنبياء من الغيب فليس محسوساً، فلا نشاهده الآن، بل هو غيب عنا، ولكن مما يمكن إحساسه، ومما يحسه الناس بعد الموت[5]، لكن قد تعلم الأمور الغائبة بما يدل عليها، فالله - سبحانه وتعالى - يمكن

---

1) المجموع (13/233).

2) الرد على المنطقيين (ص255).

3) مجموع الفتاوى (14/52).

4) انظر: مجموع الفتاوى (14/52).

5) انظر: درء التعارض (6/33)، وانظر: درء التعارض (5/172).

رؤيته بالأبصار، والمؤمنون يرونه يوم القيامة، وفي الجنة، كما تواترت النصوص، واتفق على ذلك السلف[1].

ولا بد من العلم بأن أصل هؤلاء الجهمية[2] النفاة في نفي الرؤية هو تقسيمهم الأمور إلى محسوس ومعقول، ومنشأ ذلك من مناظرة الجهم[3] للسمنية[4][5]، ومقصود الجهم بهذه الحجة بيان إمكان وجود موجود لا سبيل إلى إحساسه، فاحتج عليهم بالنفس الناطقة، إذ لا سبيل إلى إحساسها فخلص إلى أن الأمور إما محسوسة، وإما معقولة[6]، ولا شك أن تقسيمها إلى محسوس ومعقول خطأ مخالف لما عليه الرسل، إذ الرسل قسموا الأمور إلى غيب وشهادة، كما بين ذلك شيخ الإسلام[7].

ثم يزيد شيخ الإسلام هذا الأمر تقريراً بأن: "الغيب ما غاب

---

1) الرد على المنطقيين (ص255).

2) نسبة إلى الجهم بن صفوان، ومن أهم معتقداتهم: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلفه، لأن ذلك يقضي تشبيها، وأن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازا كما تنسب إلى الجمادات، وأن حركات أهل الخالدين تنقطع، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها، وتألم أهل النار بجحيمها، وأن من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن. الملل والنحل (1/ 86)

3) الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، قال الذهبي: "المتكلم الضال رأس الجهمية وأساس البدعة، كان ذا أدب ونظر وذكاء وفكر وجدال ومراء...، وكان الجهم ينكر صفات الرب عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، فقيل: كان يبطن الزندقة، والله أعلم بحقيقته". انظر: تاريخ الإسلام (3/ 389)، سير أعلام النبلاء (6/ 26)، الوافي بالوفيات (11/ 160).

4) هم قوم من المشركين من فلاسفة الهند، ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، من أهم معتقداتهم: أنهم يقولون بقدم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طرق الحواس الخمس، وأنكروا المعاد والبعث بعد الموت، وقالوا بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 253)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز (ص: 540).

5) انظر: الرد على الجهمية للأمام أحمد (ص199).

6) درء التعارض (5/171).

7) انظر: درء التعارض (6/33).

عن شهود العباد، والشهادة ما شاهدوها، وهذا الفرق لا يوجب أن الغيب لا يمكن إحساسه، كما أن الفرق بين الغيب والشهادة ليس هو الفرق بين المحسوس والمعقول"[1].

وأما قول المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد، فينبه شيخ الإسلام إلى أن قياس الغائب فيه مخالفة في ظاهر اللفظ، لكنها موافقة في المعنى، والعبارة الموافقة هي قياس الغيب على الشهادة، لا قياس الغائب على الشاهد[2].

1) درء التعارض (5/172)، بتصرف يسير.
2) انظر: المجموع (14/53).

أقوال أهل العلم في المسألة:

لم أقف على خلاف في أن الغيب يطلق على الإيمان بالله وملائكته، ونحو ذلك مما لا يشاهد، ولا يلزم من عدم مشاهدته أنه لا يمكن مشاهدته، أما قوله: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔﭼ فمراده الاطلاع والإحاطة والعلم، وإلى هذا أشار كثير من العلماء: كمقاتل[1]، والطبري[2]، وابن عطية[3]، وابن الجوزي[4]، والقرطبي[5]، وابن كثير[6]، والشوكاني[7]، والسعدي[8]، وغيرهم[9].

---

1) تفسير مقاتل بن سليمان (1/384).
2) تفسير الطبري (5/3442).
3) المحرر الوجيز (3/514).
4) زاد المسير (3/114).
5) الجامع لإحكام القرآن (1/209)، وانظر: (7/147).
6) تفسير القرآن العظيم (2/250).
7) فتح القدير (2/266).
8) تيسير الكريم الرحمن (1/359).
9) انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (2/112)، وتفسير السمعاني (2/164)، البحر المحيط (4/270)، تفسير أبي السعود (3/212)، والبحر المديد (2/335)، والتحرير والتنوير (8/28)، وأضواء البيان (2/344)، والحاشية على تفسير البيضاوي (8/337).

الفصل الثاني
موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الألوهية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الغاية من الخلق.

المبحث الثاني: قوله - سبحانه - : (ٹ ٹ ٹ ڨ).

المبحث الثالث: التوسل .

المبحث الرابع: الرقية .

المبحث الخامس: التوكل وقول يوسف: (ۆ ۆ ۈ).

المبحث السادس : قوله - سبحانه - : (ۑ ۑ ڗ ڗ ڗ).

المبحث السابع : حديث: (حـق العبـاد على الله).

المبحث الأول: الغاية من الخلق:

النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله عز وجل: ﮋ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﮊ[الذاريات: ٥٦]،
وقوله: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﮊ [هود: ١١٨- ١١٩].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

ذكر الله - عز وجل - الغاية التي خلق الخلق من أجلها، وهي عبادته وحده لا شريك له، فقال: ﮋ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﮊ لكن في موضع آخر ذكر علة أخرى، وهي الاختلاف فقال بعد ذكره للاختلاف: ﮋ ﭠ ﭡ ﮊ [هود: ١١٩] فأوهمت هذه الآيات إشكالاً من وجهين:

الأول: أي الغايتين التي خلق الله الخلق لأجلها أهي العبادة أم الاختلاف؟

الثاني: إذا كانت إرادة الله من العباد أن يعبدوه فكيف لم يقع مراده، إذ نجد في الواقع كثيراً من الخلق لا يعبدون الله[1].

[1]) انظر: درء التعارض (8/477)، المجموع (8/186).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

قرر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن كلتا الغايتين مرادتان لله - عز وجل - ، ببيانه أن الإرادة نوعان: إرادة كونية، وإرادة شرعية[1], وفي هذا يزول الإشكال من حيث أن لكل من الغايتين متعلق.

ثم يوضح الفرق بين الإرادتين، وأن الإرادة الكونية هي مشيئته وخلقه، يقول شيخ الإسلام: "الإرادة الكونية مشيئته لما خلقه، وجميع المخلوقات داخله في مشيئته"[2].

والإرادة الكونية هي مقتضى الربوبية: "يكون الرب بها مريداً، والعبد فيها مراداً، إرادة تكوين وربوبية"[3].

وهذه الإرادة تستلزم وقوع المراد يقول شيخ الإسلام: "الإرادة الكونية وهي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد، التي يقال فيها ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن"[4].

ثم بين أن هذه الإرادة هي المقصودة في اللام، بقوله: ﮋ ﭞ ﭟ ﮌ [هود: ١١٩] فيقول: "وهذه الإرادة هي مدلول اللام، في قوله ﮋ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﮌ [هود: ١١٨ - ١١٩]، قال السلف: خلق فريقا للاختلاف، وفريقاً للرحمة، ولما كانت الرحمة هنا الإرادة، وهناك كونية، وقع المراد بها، فقوم اختلفوا وقوم رحموا"[5].

وأما الإرادة الشرعية فبين شيخ الإسلام: أنها محبة المراد ورضاه، ومحبة أهله والرضا عنهم، وجزائهم بالحسنى[6].

وهذه الإرادة تتضمن محبته ورضاه المتناولة لما أمر به وجعله شرعاً وديناً[7]، كما أنها مقتضى الإلهية، وهي إرادة غائية يكون الرب بها مريداً، إرادة حب ورضا وإلهية، والعبد أيضاً مريداً، إرادة عبادة وديانة وإرادة وقصد[8].

ويزيد شيخ الإسلام في بيان الإرادتين بتقسيمه الإرادة إلى أربعة أقسام:

---

1) انظر: المجموع (10/24)، و(4/236)، و(18/132).
2) الفرقان (ص121).
3) جامع المسائل (6/67).
4) المجموع (8/188).
5) المجموع (8/188).
6) مجموع الفتاوى (8/188).
7) الفرقان (ص121).
8) انظر: جامع المسائل (6/67).

1. ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع من الأعمال الصالحة فالله أراده كوناً وشرعاً.
2. ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فلم تقع من الكفار.
3. ما تعلقت به الكونية فقط، وهو ما قدره من الحوادث التي لم يأمر بها كالمباحات والمعاصي.
4. ما لم تتعلق به الإرادتان، وهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي[1].

فعلى هذا، فالكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه ولا يرضاه، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بإيمان الكافر، وأما الشرعية فأعم من جهة تعلقها بكل مأمور وقع أم لا، وأخص من جهة أنها قد لا تقع.

وبعد هذا البيان للإرادة وأقسامها يتبين رأي شيخ الإسلام - رحمه الله - في قوله: ﱡﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﱠ أن هذه الغاية هي التي أمروا بها, وأما قوله: ﱡ ﭙ ﭚ ﭛﱠ فهذه الغاية هي التي إليها يصيرون، فاللام هنا هي لام الصيرورة والعاقبة, وكلاهما مرادتان لله - سبحانه - ، إذ لا يقع شيء إلا بإرادته، يقول - رحمه الله - : "ففي تلك الآية ذكر الغاية التي أمروا بها، وهنا ذكر الغاية التي إليها يصيرون، وكلاهما مرادة له، تلك مرادة بأمره، والموجود منها مراد بخلقه وأمره، وهذه مرادة بخلقه، والمأمور منها مراد بخلقه وأمره"[2].

أما ما يشكل من أن ما أراده الله شرعاً من توحيده بالعبادة لم يقع كوناً من كثير من الناس، فيقول شيخ الإسلام بعد ذكره لآية: ﱡﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﱠ: "هذه الإرادة الدينية الشرعية، وهذه قد يقع مرادها وقد لا يقع، والمعنى: أن الغاية التي يحب لهم ويرضي لهم، والتي أمروا بفعلها هي العبادة، فهو العمل الذي خلق العباد له، أي هو الذي يحصل كمالهم وصلاحهم، الذي به يكونون مرضيين محبوبين، فمن لم تحصل منه هذه الغاية كان عادماً لما يحب ويرضى، ويراد له الإرادة الدينية التي فيها سعادته ونجاته، وعادماً لكماله وصلاحه العدم المستلزم فساده وعذابه"[3].

---

[1]) انظر: مجموع الفتاوى (8/189).
[2]) درء التعارض (8/477), وانظر: المجموع (4/236).
[3]) المجموع (8/190)، وانظر: درء التعارض (8/477).

أقوال أهل العلم في المسألة:

لم يقع بين العلماء خلاف في أن العباد خلقوا لعبادة الله وطاعته، لكن اختلفوا في كيفية وقوع ذلك منهم، على ثلاثة أقوال:

الأول: أن إرادة الله - عز وجل - من عباده أن يعبدوه إرادة شرعية دينية لا كونية قدرية، فوقعت من بعضهم ولم تقع من آخرين، فيكون المعنى ما خلقتهم إلا لأمرهم بالعبادة، وهذا يروي عن علي بن أبي طالب [1]، وقال به: مجاهد[2]، والزجاج[3]، وابن كثير[4]، والشنقيطي[5].

الثاني: أن قوله ﮋ ﭸ ﭹ ﮊ عام مراد به الخصوص، فيكون المعنى ما خلق المؤمنين إلا ليعبدوه فأراد المؤمنين دون غيرهم؛ فلذلك وقعت منهم، وإلى هذا القول ذهب: سعيد بن

---

1) انظر: تفسير البغوي (4/213)، والمحرر الوجيز (8/82)، وزاد المسير (7/213)، والجامع لأحكام القرآن (17/50).

2) انظر: الجامع لأحكام القرآن (17/51)، وفتح القدير (5/122)، وتفسير المراغي (9/229).

3) معاني القرآن وأعرابه (5/58)، وانظر: زاد المسير (7/313)، وتفسير المراغي (9/229).

والزجاج هو: إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق النحوي، توفي في سنة (310)، ببغداد، من مؤلفاته: معاني القرآن، والأمالي، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، قال عنه الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، وله مصنفات حسان في الأدب. انظر: تاريخ بغداد (6/ـ 613)، وفيات الأعيان (1/ـ 49)، سير أعلام النبلاء (14/ـ 360)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: 59).

4) تفسير ابن كثير (4/274)

5) دفع إيهام الاضطراب (ص173).

والشنقيطي هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ولد سنة (1325)، وتوفي سنة (1393)، من كتبه: أضواء البيان في تفسير القرآن، ودفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، وآداب البحث والمناظرة، وهو مفسر مدرّس من علماء شنقيط (موريتانيا). انظر: الأعلام للزركلي (6/ـ 45)، تكملة معجم المؤلفين (ص: 550).

المسيب[1]، والضحاك[2]، وزيد بن أسلم[3]، والكلبي[4]، وسفيان[5]، واختاره الفراء[6]، وابن قتيبة[7]، والقاضي أبو يعلي[8]، والقشيري[9]، والواحدي[10]، والسمعاني[11].

الثالث: أن أمر الله بالعبادة باق على عمومه، وقد وقع ذلك منهم جميعاً، وهؤلاء فريقان:

الأول: من حمل العبادة منها على ما ينفع، وهي عبادة الله، وقد وقعت من المؤمنين، ومن العبادة ما لا ينفع، وهي عبادة

---

1) زاد المسير (7/214).
وسعيد بن المسيب هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أبو محمد المدني، سيد التابعين، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، مات سنة (89)، قال مالك: كان يقال لابن المسيب: راوية عمر، فإنه كان يتبع أقضية عمر يتعلمها، وإن كان ابن عمر ليرسل إليه يسأله. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 66)، تاريخ الإسلام (2/ـ 1107)، سير أعلام النبلاء (4/ـ 217)، إكمال تهذيب الكمال (5/ 351).

2) تفسير البغوي (4/213)، وزاد المسير (7/214)، والجامع لأحكام القرآن (17/50).

3) انظر: المحرر الوجيز (8/82) وتفسير البغوي (4/213).
وزيد بن أسلم هو: زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة، المدني، الفقيه، والده أسلم مولى عمر بن الخطاب، مات سنة (136)، كانت له حلقة للعلم بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال مالك: قال محمد بن عجلان: ما هبت أحدا هيبتي زيد بن أسلم. وقال الذهبي: لزيد تفسير، رواه عنه ابنه عبد الرحمن، وكان من العلماء العاملين، ظهر لزيد من المسند أكثر من مائتي حديث. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 12)، تهذيب الأسماء واللغات (1/ 200)، تاريخ الإسلام (3/ 656)، سير أعلام النبلاء (5/ 316).

4) تفسير البغوي (4/213) الجامع لأحكام القرآن (17/50).
والكلبي هو: أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي، مات في سنة (150)، قال الذهبي: اتهم بالأخوين الكذب والرفض، وهو آية في التفسير، واسع العلم على ضعفه. وقال أيضا: وكان أيضا رأسا في الأنساب، إلا أنه شيعي، متروك الحديث. انظر: وفيات الأعيان (4/ـ 309)، تاريخ الإسلام (3/ـ 960)، سير أعلام النبلاء (6/ـ 248)، الوافي بالوفيات (26/ 53).

5) انظر: تفسير الطبري (9/7640)، وتفسير البغوي (4/213)، والمحرر الوجيز (8/82).

6) زاد المسير (7/214).

ما سوى الله - عز وجل - ، أو عبادة مع شرك فلا تنفع، وإلى هذا القول ذهب السدي[1].

الثاني: من حمل العبادة على معان مختلفة، وقد تعددت أقوالهم في معنى العبادة:

1. أن معنى ﮋ ﭼ ﮊ أي يقروا بالعبودية طوعاً أو كرهاً، وهذا قول ابن عباس[2]، واختاره الطبري[3].

---

7) زاد المسير (7/214).
8) زاد المسير (7/214).
9) الجامع لأحكام القرآن (17/50)، وفتح القدير (5/122).
والقشيري هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد، أبو القاسم القشيري النيسابوري، توفي سنة (465)، صنف: نحو القلوب، وكتاب لطائف الإشارات، وكتاب الجواهر، وكتاب أحكام السماع، وكتاب آداب الصوفية، وكتاب عيون الأجوبة في فنون الأسولة، وكتاب المناجاة، وكتاب المنتهى في نكت أولي النهى، وغير ذلك، قال الخطيب: كان ثقة، وكان يقص، وكان حسن الموعظة، مليح الإشارة، وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي. انظر: تاريخ بغداد (11/ 83)، معجم الأدباء (4/ 1570)، تاريخ الإسلام (10/ 218)، الوافي بالوفيات (19/ 63).
10) فتح القدير (5/122).
والواحدي هو: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، مات سنة (468)، ومن كتبه: الوجيز والوسيط والبسيط، وكلها في التفسير، قال ابن خلكان: كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها وذكرها المدرسون في دروسهم. انظر: معجم الأدباء (4/ـ 1659)، وفيات الأعيان (3/ 303)، تاريخ الإسلام (10/ 264)، سير أعلام النبلاء (18/ 339).
11) تفسير السمعاني (5/264).
والسمعاني هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السمعاني التميمي المروزي، الفقيه الحنفي ثم الشافعي، ولد في سنة (426)، وتوفي سنة (489)، من تصانيفه: التفسير، والقواطع في أصول الفقه، والانتصار، وكان بحرا في الوعظ، حافظا لكثير من الروايات والحكايات والنكت والأشعار، فظهر له القبول عند الخاص والعام. انظر: تاريخ الإسلام (10/ 640)، تذكرة الحفاظ (4/ 43)، سير أعلام النبلاء (19/ 114)، الوافي بالوفيات (18/ 199).
1) انظر: تفسير ابن كثير (4/274).
2) تفسير الطبري (9/7641)، وزاد المسير (7/213)، والجامع لأحكام القرآن (17/50).

2. أن معنى ﮋ ﭴ ﮊ أي يوحدون، فهذا يكون من المؤمن في الشدة والرخاء، أما الكافر ففي الشدة، وإلى هذا القول ذهب الكلبي في أحد قوليه[1]، ورجحه البغوي[2].
3. أن المراد بالعبادة الخضوع والذل له - سبحانه - ، وعلى ذلك فكل عبادة كذلك، وإلى هذا ذهب ابن عباس في أحد قوليه[3]، ورجحه بعض المفسرين[4].
4. أن المراد بالعبادة المعرفة، فإذا وقعت المعرفة فقد حصل المقصود من الآية، وهذا حاصل من جميع الخلق، وإلى هذا ذهب: مجاهد[5]،
وابن جريح[6]، ورجحه الثعلبي[7] والمراغي[8].
5. إن المراد بقوله: ﮋ ﭴ ﮊ أي خلقتهم مستعدين للعبادة، مستطيعين لها بما خلق لهم من حواس وقدرة، وإلى هذا ذهب ابن عطية[9].

[3]) تفسير الطبري (9/7641).
[1]) انظر: الجامع لأحكام القرآن (17/51)
[2]) تفسير البغوي (4/213).
[3]) انظر: المحرر الوجيز (8/82).
[4]) انظر: زاد المسير (7/214)، والجامع لأحكام القرآن (17/51)، وتفسير المراغي (9/229).
[5]) انظر: تفسير البغوي (4/213)، والجامع لأحكام القرآن (17/50)، وفتح القدير (5/122).
[6]) تفسير ابن كثير (4/274).
[7]) الجامع لأحكام القرآن (17/51)، وفتح القدير (5/122).
والثعلبي هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي، ويقال أيضا: الثعالبي، مات في محرم سنة (427)، وهو صاحب الكتاب المشهور بأيدي الناس المعروف بتفسير الثعلبي، وكان أوحد زمانه في علم التفسير. ينظر: معجم الأدباء (2/ـ 507)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (1/، 154)، وفيات الأعيان (1/، 79)، تأريخ الإسلام (9/ 422).
[8]) تفسير المراغي (9/229).
[9]) المحرر الوجيز (8/82).

الترجيح:

القول الذي تلتئم عليه النصوص، ويؤيده استقراء الأدلة، أن الإرادة نوعان، على ما سبق بيانه.

ومن حيث التفصيل، فإن قوله - سبحانه - : ﮋﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮊ ظاهر في أن المراد بها الإرادة الشرعية، وهي إرادة العبادة، كما ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام، وهذه الإرادة قد تقع وقد لا تقع، ويدل على ذلك الحصر والقصر، مما يفيد أن علة الخلق هي العبادة.

ومما يؤيد ذلك أن أغلب الخلق لم تقع منهم العبادة، إذ لو أراده كوناً لم يكن لأحد الخروج عن مراد الله.

أما قوله: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙﮊ فإن هذه الإرادة هي الكونية التي آل الناس إليها, مع أن الله - سبحانه - لم يأمر بالاختلاف ولم يرض به، مما يؤكد أنه وقع بإرادته الكونية دون الشرعية.

المبحث الثاني: قوله - سبحانه - : ﮋ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮊ:

النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله عز وجل: ﮋ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﮊ [آل عمران: ١٠٢]، وقوله - عز وجل - : ﮋ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮊ [التغابن: ١٦].

وجه الإشكال:

أمر الله - عز وجل - المؤمنين بتقواه، فقال: ﮋ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﮊ وفي هذا تشديد في الأمر بالتقوى من غير اشتراط للقدرة، لكن في قوله: ﮋ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮊ أناط التقوى بالاستطاعة، ولذلك وقع لبعض أهل العلم إشكال في الجمع بين هذين النصين[1].

[1]) انظر: المجموع (14/100-101)، وتوحيد الربوبية والألوهية للدجوي (19).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

قرر شيخ الإسلام أن مدار الشريعة على قوله: ﮋ   ﮬ ﮊ[1]، وأن الوجوب معلق باستطاعة العبد[2].

ثم بين أن الاستطاعة مطلوبة في التقوى، فقال: "أمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة"[3].

ويوجه شيخ الإسلام التشديد في الأمر بالتقوى: "بأن حق تقاته التي أمركم بها"[4].

وأما الجمع بين الآيتين فيرى شيخ الإسلام أن الآية التي أناطت التقوى بالاستطاعة مفسرة ومبينه لقوله: ﮋ ٹ ٹ ٹ ڤ ﮊ[5]، فالأمر بتقوى الله حق تقاته لما فهم على غير مقصده وبيانه، حيث اشتد على بعض الصحابة هذا الأمر، فقاموا حتى جهدوا في ذلك[6]، فنزل قوله: ﮋ   ﮬ ﮊ بيان للتقوى المأمور بها.

يقول شيخ الإسلام: "وليس بين الآيتين تناقض، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: ﮋ ٹ ڤ ﮊ الأمر بما لا يستطيعه العبد فينسخ ما فهمه هذا"[7].

وأما ما روي عن بعض السلف: بأن آية: ﮋ   ﮬ ﮊ ناسخة لقوله: ﮋ ٹ ٹ ٹ ڤ ﮊ، فبين شيخ الإسلام: أن النسخ عند السلف مجمل، يراد به التخصيص، أو بيان لمعنى فيقول: "وفصل الخطاب أن لفظ النسخ مجمل، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق، أو غير ذلك"[8].

ويقول في موضع آخر عن مفهوم النسخ عند السلف: "كانوا يسمون ما عارض الآية ناسخاً لها، فالنسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل، وإن كان ذلك المعنى لم يرد بها، وإن كان لا يدل عليه ظاهر الآية، بل قد لا يفهم

---

[1]) انظر: السياسة الشرعية (ص69)، وانظر: المجموع (28/284).

[2]) درء التعارض (1/53)، والمجموع (3/313)، وانظر: الاستقامة (ص153).

[3]) المجموع (8/372).

[4]) المجموع (13/161).

[5]) السياسة الشرعية (ص96)، والمجموع (11/208).

[6]) هذا ما روي عن سعيد بن جبير، انظر: تفسير ابن أبي حاتم (3/722).

[7]) المجموع (14/101).

[8]) مجموع الفتاوى (14/101)، وانظر: منهاج السنة (3/379)، وذهب إلى هذا أيضا: الشاطبي في الموافقات (3/358).

منها، وقد فهمه منها قوم، فيسمون ما رفع ذلك الإبهام والإفهام نسخاً، وهذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم"[1]، ودليل شيخ الإسلام فيما ذهب إليه من كون المأمور بالتقوى ما يستطيعه العبد، هو قول النبي : (**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**)[2][3], فالنبي أمر بالإتيان بأوامره بقدر الاستطاعة، وهذا مقصد شرعي ظاهر.

[1]) المجموع (13/30)، وانظر: منهاج السنة (3/379)، وأشار إليه ابن عاشور، انظر: التحرير والتنوير (4/30).

[2]) البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث رقم (7288)، ومسلم كتاب الحج باب فرض الحج مرة في العمر، حديث (1337).

[3]) انظر: درء التعارض (1/53)، والمجموع (3/313)ـ (28/284)، والسياسة الشرعية (ص69)، والاستقامة (ص513).

أقوال أهل العلم في المسألة:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: أن قوله: ﮋ ﮪ ﮊ مفسرة ومبينة، لقوله: ﮋ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮊ، والمراد اتقوا الله حق تقاته ما استطعتم، فليست ناسخة لها، وإنما مبينة، وإلى هذا ذهب: ابن عباس[1]، وطاووس[2]، ورجحه الطبري[3]، والسمعاني[4]، وابن عطية[5]، وابن الجوزي[6]، والقرطبي[7]، والنووي[8]، وابن كثير[9]، والشاطبي[10]، وابن حجر[11]، والثعالبي[12]، والشوكاني[13]، وابن عاشور[14].

الثاني: أن قوله - عز وجل - : ﮋ ﮪ ﮊ ناسخ لقوله:

---

1) تفسير الطبري (3/1902)، وتفسير ابن أبي حاتم (3/722)، وزاد المسير (2/12).

2) تفسير الطبري (3/1902)، وزاد المسير (2/12).

وطاووس هو: أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني اليماني، من أبناء الفرس، توفي سنة (106)، أحد الأعلام التابعين، كان رأسا في العلم والعمل، قال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدا مثل طاوس. وقال قيس بن سعد: كان طاوس فينا مثل ابن سيرين في أهل البصرة. انظر: وفيات الأعيان (2/ـ 509)، تاريخ الإسلام (3/ 68)، تذكرة الحفاظ (1/ 69)، الوافي بالوفيات (16/ 236).

3) تفسير الطبري (10/8062).

4) تفسير السمعاني (1/345).

5) المحرر الوجيز (2/304).

6) نواسخ القرآن (328).

7) الجامع لأحكام القرآن (4/155).

8) المنهاج (10/106-9).

9) تفسير ابن كثير (4/438).

10) الموافقات (3/358).

11) فتح الباري (13/323).

12) الجواهر الحسان (1/279).

13) فتح القدير (1/602).

14) التحرير والتنوير (4/30).

وابن عاشور هو: محمد الطاهر بن عاشور، ولد سنة (1296)، وتوفي سنة (1393)، من كتبه: مقاصد الشريعة الإسلامية، والتحرير والتنوير في تفسير القرآن، وأصول الإنشاء والخطابة، وهو رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، عين عام (1932) شيخا للإسلام مالكيا، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة. انظر: الأعلام للزركلي (6/ 174).

ﮋ ﮂ ﮃ ﭬﮊ وإلى هذا القول ذهب ابن عباس في أحد قوليه[1]، وسعيد بن جبير[2]، وأبو العالية[3]، وقتادة[4]، والسدي[5]، وزيد بن أسلم[6]، والربيع بن أنس[7]، ومقاتل بن حيان[8]، والقاسم بن سلام[9]، ورجح هذا القول: البغوي[10]، والسيوطي[11].

---

1) زاد المسير (2/11)، ولم أقف على من نسب قول النسخ لابن عباس إلا ابن الجوزي.

2) تفسير ابن أبي حاتم (3/722)، وزاد المسير (2/11).

وسعيد بن جبير هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد، استشهد في سنة (95)، وهو أحد أعلام التابعين، وكان أسود، أخذ العلم عن عبد الله بن العباس وعبد الله بن عمر، رضي الله عنهم. قال الذهبي: الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، الشهيد، أحد الأعلام. انظر: وفيات الأعيان (2/ـ 371)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ـ 358)، تاريخ الإسلام (2/ـ 1100)، سير أعلام النبلاء (4/ 321).

3) تفسير ابن أبي حاتم (3/722)، وتفسير ابن كثير (1/482).

وأبو العالية هو: رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي البصري، توفي سنة (90)، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، ودخل على أبي بكر الصديق، وصلى خلف عمر بن الخطاب، قال أبو القاسم اللالكائي: ثقة مجمع على ثقته. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ـ 214)، تاريخ الإسلام (2/ 1204)، تذكرة الحفاظ (1/ 49)، سير أعلام النبلاء (4/ 207).

4) تفسير الطبري (3/1902)، وتفسير ابن أبي حاتم (3/722)، والمحرر الوجيز (2/304).

وقتادة هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري التابعي، ولد أعمى، ومات سنة (117)، وأجمعوا على جلالته، وتوثيقه، وحفظه، وإتقانه، وفضله، وكان أحد من يضرب المثل بحفظه، قال معمر: أقام قتادة عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثالث: ارتحل يا أعمى، فقد أنزفتني. وقال قتادة: ما قلت لمحدث قط أعد علي، وما سمعت أذناي شيئا قط إلا وعاه قلبي. وقال محمد بن سيرين: قتادة أحفظ الناس. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (2/ـ 57)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (23/ـ 498)، تاريخ الإسلام (3/ 302)، سير أعلام النبلاء (5/ 269).

5) تفسير ابن أبي حاتم (3/722)، والمحرر الوجيز (2/304)، وزاد المسير (2/11).

6) تفسير ابن أبي حاتم (3/722)، وتفسير ابن كثير (1/482).

الترجيح:

الخلاف في هذه المسألة كثير منه لفظي، وذلك أن من روي عنه من السلف القول بالنسخ، فلا شك أن مرادهم ليس هو مراد المتأخرين به، إنما يريدون التخصيص، أو بيان المعنى، كما نبه على ذلك شيخ الإسلام، والشاطبي[1]، وابن عاشور[2].

أما من أراد أن الآية ناسخة لها بالمعنى المعروف عند المتأخرين، فلا شك أنه لا وجه لذلك، وذلك أنه لا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع، والجمع بين النصين متيسر، فعلى ذلك فالقول بأن آية: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮊ مفسرة لقوله: ﮋ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﮊ هو الصواب، فيكون المراد: اتقوا الله حق تقاته ما استطعتم.

ثم إنه لابد من العلم أن سبب الخلاف في آية: ﮋ ﭨ ﭩ ﭪ ﮊ راجع إلى الاختلاف في المعنى المراد به، فالمعتقد نسخها يرى أن حق تقاته الوقوف مع جميع ما يجب، وهذا ما يعجز عنه الكل، فتحصيله ممتنع، والمعتقد إحكامها يرى أن ﮋ ﭨ ﭩ ﭪ ﮊ إزاء ما يلزم العبد على قدر طاقته، فكان قوله: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮊ مفسراً لا ناسخاً[3].

---

[7]) تفسير الطبري (3/1902)، وتفسير ابن أبي حاتم (3/722)، والمحرر الوجيز (2/304).

[8]) تفسير ابن أبي حاتم (3/722)، وزاد المسير (2/12).

ومقاتل بن حيان هو: مقاتل بن حيان بن دوال أبو بسطام النبطي، توفي في حدود (150)، قال الذهبي: الإمام، العالم، المحدث، الثقة، وله حديث في (صحيح مسلم) وكان من العلماء العاملين، ذا نسك وفضل، صاحب سنة، هرب من خراسان أيام أبي مسلم صاحب الدولة، إلى بلاد كابل، فدعاهم إلى الله، فأسلم على يده خلق. قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو داود: ليس به بأس. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 430)، سير أعلام النبلاء (6/ 340)، تاريخ الإسلام (3/ 983)، ميزان الاعتدال (4/ 171).

[9]) الناسخ والمنسوخ (261).

[10]) تفسير البغوي (4/325).

[11]) تفسير الجلالين (ص625).

[1]) الموافقات (3/358).

[2]) التحرير والتنوير (4/30).

[3]) انظر: زاد المسير (2/12)، والتحرير والتنوير (4/30).

المبحث الثالث: التوسل:

النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله عز وجل: ﭽ   ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[المائدة: ٣٥]، وقوله: ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ[الإسراء: ٥٧].

وقوله: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ [الزمر: 3]

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

أمر الله - عز وجل - المؤمنين بابتغاء الوسيلة إليه، وحثهم على ذلك، وفي هذا زلت أقدام بعض أهل البدع المنتسبين للعلم، وحملوا هذه الآيات على غير محملها، حتى أوصلتهم إلى الشرك والعياذ بالله، ومرد ذلك شبهات ظنوها أدلة على ما يقولون به من جواز التوسل بذات النبي أو غيره من الأنبياء والصالحين, فاستشكل ما هي الوسيلة التي أمر بها؟ وما هي التي نهي عنها؟[1].

[1]) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص120)، والمجمـوع (1/224-225)، وصيانة الإنسان (ص57-85)، والصراع بين الإســلام والوثنية (2/ 478، 659)، والديوبندية تعريفها وعقائدها (223).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

أوضح شيخ الإسلام أن لفظ التوسل من الألفاظ المجملة، التي يشتبه الحق فيها بالباطل، فيقول: "لفظ الوسيلة والتوسل فيه إجمال واشتباه، يجب أن نعرف معانيه، ويعطى كل ذي حق حقه، فيعرف ما ورد به الكتاب والسنة من ذلك وما معناه، وما كان يتكلم به الصحابة ويفعلونه ومعنى ذلك، ويعرف ما أحدثه المحدثون في هذا اللفظ ومعناه، فإن كثيراً من اضطراب الناس في هذا الباب هو بسبب ما وقع من الإجمال والاشتراك في الألفاظ والمعاني"[1].

والوسيلة في الاصطلاح الشرعي يقسمها شيخ الإسلام إلى قسمين:

الأول: بمعنى القربة والتقرب إلى الله بما شرع، وهي كل ما أمر الله المؤمنين بابتغائها، فتتناول كل واجب ومستحب[2]، وهذه هي المقصودة بقول الله: ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﮊ.

يقول شيخ الإسلام عن هذه الوسيلة: "هي التقرب إلى الله بطاعته، وهذا يدخل فيه كل ما أمرنا به الله ورسوله"[3]، وقال أيضا: "فجماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها، هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول لا وسيلة لأحد إلى الله إلا ذلك"[4].

الثاني: الدرجة العالية في الجنة، وهذه خاصة بالنبي كما في حديث: (**سلوا الله لي الوسيلة**.....) الحديث[5]، فالله أمرنا أن نسأل هذه الوسيلة للنبي [6].

ويقرر شيخ الإسلام أن التوسل عموما إما مشروع وإما ممنوع.

أما التوسل المشروع فيبين أن له أنواعاً ثلاثة:

الأول: التوسل بأسماء الله وصفاته، كما في قوله - سبحانه - : ﮋ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﮊ [الأعراف: ١٨٠]. وهذا النوع يقول عنه شيخ الإسلام إنه: "أعظم ما يسأل الله تعالى به"[7].

---

1) التوسل والوسيلة (ص38).

2) المجموع (1/199).

3) المجموع (1/247).

4) المجموع (1/200).

5) رواه مسلم باب استحسان القول مثل قول المؤذن، حديث رقم (384).

6) المجموع (1/200).

7) التوسل والوسيلة (ص102).

132

الثاني: طلب الدعاء ممن ترجى إجابته، وذلك يكون بطلبه من الغير أن يدعوا له، وذلك كمن طلب من النبي حين أصاب الناس سنة أن يدعوا لهم[1]، وكتوسل عمر بالعباس واستسقائه به[2].

الثالث: التوسل بالأعمال الصالحة، كأن يقول: اللهم بإيماني بك، وكقوله - سبحانه - : ﮋ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﮊ [البقرة: ٢٠١] وكفعل أصحاب الغار[3][4].

أما التوسل الممنوع فيشير إلى أنه نوعان:

الأول: المحرم، وهو الذي لا يخرج عن ملة الإسلام، كالتوسل بذوات الأنبياء والصالحين ومنزلتهم وجاههم، وفي هذا يقول شيخ الإسلام: "هذا يجوزه طائفة من الناس، لكن الأحاديث في ذلك كلها ضعيفة بل موضوعة، وهذا هو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه: إنه لا يجوز، وليس فيه عن مالك ما يناقض ذلك"[5]، ومن هذا النوع التوسل إلى الله بحق فلان أو جاهه[6]، والإقسام على الله بذات المتوسل به، والسؤال بذاته، وهذا لم يكن الصحابة يفعلونه، وهو الذي قال فيه أبو حنيفة وأصحابه: إنه لا يجوز، حيث قالوا: لا يسأل بمخلوق[7].

وكل هذه الوسائل لو كانت مشروعة لكان التوسل بذات النبي، والإقسام به على الله حياً وميتاً، أولى من العباس وغيره، لأن ذاته أفضل من ذواتهم[8]، وسيأتي مزيد من البيان حول التوسل بذات النبي .

الثاني: من أنواع التوسل الممنوع، التوسل المخرج من الملة، كجعل الأنبياء والصالحين وسائل في جلب المنافع ودفع

---

1) رواه البخاري كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر حديث، رقم (1015)، ومسلم كتاب الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء عند الاستسقاء، حديث رقم (897).

2) رواه البخاري كتاب الاستسقاء باب سؤال الناس بالإمام، إذا قحطوا، حديث رقم (1010).

3) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، حديث رقم (3465)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء، باب قصة أصحاب الغار، حديث رقم (2743).

4) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (2/317-322)، والتوسل والوسيلة (ص102).

5) قاعدة جليلة (ص 42).

6) المجموع (1/202- 326).

7) قاعدة جليلة (ص 86).

8) الرد على الشاذلي (ص 54).

المضار، وهذا من جنس ما حكاه الله عن المشركين[1] في قولهم: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [الزمر: ٣]، يقول شيخ الإسلام عن هذا النوع: "ومن أراد بالواسطة أنه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم، يسألونه ذلك ويرجون إليه فيه، فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين، حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يجتلبون بهم المنافع، ويجتنبون المضار"[2].

هذا ما يتعلق بالتوسل عموماً، أما ما حصل فيه نزاع عند بعض المتأخرين، فهو التوسل بالنبي ﷺ ويكون إما لإجابة الدعاء، وإعطاء السؤال، أو لحصول الثواب والجنة[3].

وقد بين شيخ الإسلام أن التوسل بالنبي ﷺ له ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أصل الإيمان والإسلام، وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته، وهذا فرض عيني على كل أحد، يقول شيخ الإسلام: "التوسل بالإيمان به وطاعته فرض على كل أحد، باطناً وظاهراً، في حياة الرسول ﷺ وبعد موته، في مشهده ومغيبة، لا يسقط التوسل بالإيمان به وبطاعته عن أحد من الخلق، في حال من الأحوال، بعد قيام الحجة عليه، ولا بعذر من الأعذار، ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته، والنجاة من هوانه وعذابه، إلا التوسل بالإيمان به وبطاعته"[4].

النوع الثاني: التوسل بدعائه وشفاعته في الدنيا، وهذا قسمان:

الأول: أن يطلب منه الدعاء والشفاعة، كما كان يطلب منه في حياته، وكما يطلب منه يوم القيامة[5].

الثاني: أن يكون التوسل مع دعاء النبي ﷺ بأن يسأل الله تعالى بشفاعته يوم القيامة، وهذا كحديث الأعمى، فإنه طلب من النبي ﷺ الدعاء والشفاعة، فدعا له الرسول ﷺ، وشفع فيه، وأمره أن يدعوا الله، فيقول: (**اللهم أني أسألك، وأتوجه**

[1]) المجموع (1/309)، والتوسل والوسيلة (ص 120).

[2]) المجموع (1/123).

[3]) التوسل والوسيلة (ص 120).

[4]) المجموع (1/143).

[5]) انظر: المجموع (1/309).

إليك به، اللهم فشفعه فيّ)[1][2].
وهذان النوعان مشروعان، لا ينازع فيهما أحد من أهل العلم والإيمان[3]، بل من أنكر هذين النوعين، فهو كافر مرتد، يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل مرتداً[4].
لكن يبين شيخ الإسلام أن التوسل بدعاء النبي مقيد بقيدين:

1. أن يكون التوسل حال حياته، وهذا بينه توسل عمر بالعباس، يقول شيخ الإسلام: "وأما التوسل بدعائه وشفاعته – كما قال عمر – فإنه توسل بدعائه لا بذاته، ولهذا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بعمه العباس، ولو كان التوسل بذاته مشروعاً، لكان أولى من التوسل بالعباس, فلما عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بالعباس، علم أن ما كان يفعل في حياته قد تعذر بموته"[5].
2. وهو خاص بالمتوسل به وهو النبي حال حياته، فلابد أن يقوم بعمل ما، وهذا يؤكد أن التوسل ليس بذاته، وإنما هو بدعائه وتضرعه إلى الله[6].

النوع الثالث: من أقسام التوسل بالنبي : "التوسل بمعنى الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته، وهذا لم يكن الصحابة تفعله عند الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا قبر غيره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة، أو موقوفة، أو عن من ليس قوله حجة"[7].
فتبين مما سبق أن التوسل في عرف الصحابة قبل وفاة النبي إنما كانوا يسألونه أن يدعوا لهم، أو يتوسلون بدعائه وشفاعته.
أما بعد وفاته فلم يكونوا يفعلون ذلك، بل كان توسلهم

---

[1]) رواه أحمد حديث رقم (17372)، والترمذي كتاب الدعوات، باب في دعاء الضيف، وقال عنه الترمذي حديث حسن صحيح، حديث رقم (3578)، وصححه الحاكم في المستدرك (1/708)، والألباني في صحيح الترمذي (2/469).
[2]) المجموع (1/310).
[3]) المجموع (1/310).
[4]) التوسل والوسيلة (ص 86).
[5]) التوسل والوسيلة (ص 85).
[6]) انظر: المجموع (1/310).
[7]) المجموع (1/202).

بطاعته، والإيمان به[1].
ثم فند شيخ الإسلام الأحاديث التي يستدل بها المجوزون للتوسل بذاته - سوى حديث الأعمى-, بأنها أحاديث ضعيفة، وبعضها مكذوبة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة[2].
وأما حديث الأعمى الذي يستمسك به من يجيز التوسل بذات النبي فقد بين شيخ الإسلام أن هذا الحديث ورد من عدة طرق، كلها صحيحة، لكن ليس فيه حجة لهم، من وجوه:
الأول: أن هذا الحديث من التوسل بدعاء النبي ، وليس من التوسل بذاته أو جاهه، وهذا جائز كما سبق بيانه بشروطه وقيوده.
الثاني: أن النبي أمر الأعرابي بالدعاء، ووعده أن يدعوا له.
الثالث: أن هذا كان حال حياته ومقرون بدعائه، إذ لو لم يكن مقروناً بدعاء لكان الصحابة حال حياته يتوسلون به، وهذا ما لم يقع لأحد منهم.
الرابع: أن في عدول عمر وغيره من كبار الصحابة عن التوسل بذاته، إلى التوسل بدعاء الصالحين، دليل واضح وجلي أن الصحابة لم يكن معروفاً عندهم هذا التوسل[3].

1) انظر: المجموع (1/143).
2) المجموع (1/248)، وأيضاً (1/202),
3) انظر: المجموع (1/265 – 285).

أقوال أهل العلم في المسألة:

ما وقع فيه خلاف هو التوسل بذات النبي ، وفي جوازه قولان:

1. أن ذلك غير جائز، وهذا هو ظاهر فعل الصحابة[1]، وكبار التابعين، يشهد لذلك: عدولهم عن التوسل بالنبي مع اتفاقاهم على أن ذاته أفضل الذوات، كما أن تحريم ذلك هو الوارد عن أبي حنيفة[2]، ولم يرد عن مالك ما يخالفه[3]، وهو قول الشافعي وأحمد[4]، بل ذكر شيخ الإسلام: أنه لم يقل أحد من أهل العلم أنه يسأل الله في ذلك، لا بنبي، ولا غيره، بل من نقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين، فقد كذب عليهم[5]، وأما الإقسام بذات النبي فبالإجماع أن ذلك محرم بل شرك[6].
2. من أجاز التوسل بذات النبي ، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين[7]، وبه قال: ابن قدامه[8]، وابن حجر الهيتمي[9]، وغيرهم من المتأخرين[10].

---

1) انظر: التوسل والوسيلة (ص125)

2) انظـر: مجمـوع الفتـاوى (1/224)، وشـرح العقيـدة الطحاويـة (1/362)، وحاشية ابن عابدين (6/ 397).

3) مجموع الفتاوى (1/224). وورد عنه ما يفيـد كراهـة ذلـك. انظـر: حلية الأولياء (6/ 320).

4) مجموع الفتاوى (1/225).

5) مجموع الفتاوى (1/225).

6) التوسل والوسيلة (ص 169).

7) انظر: مجموع الفتاوى (1/ 14، 264، 337، 347)، والإنصاف (2/ 319)، والفروع (3/ 229).

8) انظر: الوصية (ص76).

9) الجوهر المنظم (ص61).

وابن حجـر الهيتمي هـو: أحمـد بن محمـد بن علي بن حجـر الهيتمي السعدي الأنصاري، ولد في سنة (909)، تـوفي سـنة (974)، ومن مؤلفاته: شرح الهمزيـة البوصـيرية، والصـواعق المحرقـة في الـرد على أهل البدع والضلال والزندقة، وكف الرعاع عن محرمات اللهـو والسماع، والزواجر عن اقـتراب الكبـائر،إلا أنـه جمـع بين الأشـعرية والصوفية , وكانت آراؤه الاعتقاديـة مخالفـة لمنهج السـلف. انظـر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر (258)، الأعلام للـزركلي (1/ 234)، معجم المؤلفين (2/ 152)، آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية (ص9).

10) انظر: منهاج التأسيس (ص267)، وصيانة الإنسان (ص58)، وغاية الأماني في الـرد على النبهـاني (2/416)، والـدرر السـنية في الـرد على الوهابيــة (ص8-13)، وشـــواهد الحـــق للنبهـــاني (ص157).

الترجيح:

التوسل لغة: التقرب، وقد يطلق على المنزلة والدرجة[1]، ولكنها في الأصل تطلق على القربة، وهي ما يتقرب به إلى الغير, والله - عز وجل - أمرنا أن نبتغي إليه الوسيلة، ودلنا على هذه الوسيلة، إذ لم يجعل الله - عز وجل - بينه وبين أحد من خلقه سواه، والأصل في العبادات التوقيف، فلا يصح من أحد أن يعمل بما لم يرد عن الله - عز وجل - ولا عن نبيه وذلك أن دين الإسلام مبني على أصلين:

1. أن لا نعبد إلا الله.
2. أن نعبده بما شرع.

وإذا لم يرد شيء من ذلك لا في الكتاب ولا في السنة ما يؤيد مذهب القائلين بجواز التوسل بذات النبي ، تعين القول بتحريم التوسل بأحد من خلق الله، سواء كان نبياً أو صالحاً.

وهذا ما فهمه الصحابة الأخيار، الذين كانوا أكمل الناس عقولاً وأتمهم فهماً، وذلك ظاهر من فعل عمر حين توسل بالعباس، وترك التوسل بذات النبي مع أن ذاته أكمل الذوات بالإجماع, ومع هذا أقره الصحابة على ذلك، مما يؤكد أن تحريم التوسل بذات النبي كان متقرراً عندهم.

وعليه فإن الإجماع منعقد في القرون الثلاثة المفضلة على عدم جواز التوسل بذات النبي ، ولا بذات غيره.

المبحث الرابع: الرقية:

النصوص المتوهم إشكالها:

حديث عبد الله بن مسعود قال: سمعت النبي يقول:

وانظر: مواهب الجليل (4/ 406).

[1]) معجم تهذيب اللغة (4/3862)، ومعجم مقاييس اللغة (6/110).

(**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**)[1].

وحديث عوف بن مالك الأشجعي أن النبي قال حين سئل عن الرقية: (**اعرضوا علي رقاكم لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً**)[2].

وحديث جابر بن عبد الله أن النبي لما جاءه آل عمرو بن حزام حين نهى عن الرقى فقالوا: إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقرب، وإنك نهيت عن الرقى، فقال: (**ما أرى بها بأساً، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه**)[3].

وحديث ابن عباس أن النبي حين سئل عن السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، قال: (**هم اللذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون**)[4].

ورقية النبي لنفسه[5].

<u>وجه الإشكال ومن وقع فيه:</u>

عند التأمل في النصوص السابقة يظهر شيء من الإشكال وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: نهى النبي عن الرقى، بل أطلق عليها لفظ الشرك, فقال: (**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**), لكن في مقابل هذا النهي الصريح رخص النبي في الرقى، بل حث عليها، في قوله: (**لا بأس بالرقى**)، وقال: (**من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه**)، فكيف يمكن الجمع بين النصوص السابقة؟.

---

1) رواه أبو داود كتاب الطب، باب تعليق التمائم، حديث رقم (3883) وابن ماجه كتاب الطب، باب تعليق التمام، حديث رقم (3530)، وصححه ابن حبان في صحيحة رقم (6090)، والحاكم في المستدرك، حديث رقم (7580)، والألباني في الصحيحة (1/648).

2) رواه مسلم كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى مالم يكن شرك، حديث رقم (2200).

3) رواه مسلم كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين، حديث رقم (2199).

4) رواه البخاري كتاب الطب، باب من لم يرق، حديث رقم (5752) ومسلم كتاب الإيمان، باب دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، حديث رقم (216).

5) رواه البخاري كتاب الطب، باب في المرأة ترقي الرجل، حديث رقم (5751), ومسلم كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات والنفث، حديث رقم (2192).

ثانياً: من جملة ما وصف به النبي الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم: (**لا يسترقون**)، مما يبين فضل ترك الرقية, ومع هذا فقد رقى النبي نفسه، فكيف يجمع بين فعله للرقية، وبين ذكره لفضل من لم يفعلها؟.

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

يقرر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن الرقية نوع من الدعاء[1]، وأنها قسمان:

1. رقى محرمة.
2. رقى مباحة.

أما النوع الأول: فهي الرقى المحرمة، وهي ما اشتملت على ألفاظ مخالفة، أو غير معروفة، يقول شيخ الإسلام: "وإن كان في ذلك كلمات محرمة، مثل أن يكون فيها شرك، أو كانت مجهولة المعنى، يحتمل أن يكون فيها كفر، فليس لأحد أن يرقى بها، ولا يعزم"[2].

ومن مجهولة المعنى: العزائم الأعجمية، حيث بين شيخ الإسلام أنها: "تتضمن أسماء رجال من الجن، يدعون ويستغاث بهم، ويقسم عليهم بمن يعظمونه، وهذا جنس السحر والشرك"[3]، كما أن الرقى التي تكون بالعبرانية والسريانية وغيرهما، مما لا يفقه معناه بالعربية عامته فيه شرك بالجن[4].

ثم يجمع شيخ الإسلام بين أحاديث النهي عن الرقى، والحث عليها، بأن التي نهى عنها النبي ﷺ ليست هي التي رخص فيها، إذ التي نهي عنها، هي ما فيه شرك، فيقول: "نهى عن الرقى التي فيها شرك، كالتي فيها استعاذة بالجن"[5].

كما "نهى العلماء عن التعازيم والأقسام، التي يستعملها بعض الناس في حق المصروع، وغيره، التي تتضمن الشرك"[6].

ويضاف إلى تحريم ما فيه شرك, ما لا يعرف معناه؛ وذلك للخشية من أن يكون فيها شرك[7].

وينبه شيخ الإسلام إلى أن عامة ما يقوله أهل العزائم فيه شرك، مع كونهم يقرؤون معها شيء من القرآن، ويظهرونه, أما كلام الشرك فيكتمونه[8].

النوع الثاني: الرقى المباحة، وهي التي تكون بكلام

---

[1]) المجموع (1/328).
[2]) الفتاوى الكبرى (3/13).
[3]) المجموع (1/362).
[4]) المجموع (19/13)، واقتضاء الصراط المستقيم (1/519).
[5]) تلخيص الاستغاثة (ص40).
[6]) تلخيص الاستغاثة (41).
[7]) المجموع (19/65).
[8]) المجموع (9/61)

الله، أو بما جاء عن رسول الله أو من الكلام الذي يدعي ويذكر الله به، فكل هذه جائزة بل مشروعة[1]، وقد فعلها النبي فرقى بها نفسه، ورقاه جبريل، ورقى غيره، وأمر غيره أن يرقى[2].

وللرقى المباحة عند شيخ الإسلام ثلاثة شروط:

1. أن تكون بما يعرف معناه.
2. أن تكون خالية من الشرك.
3. أن تكون مما يفقه بالعربية[3].

ثم يجمع شيخ الإسلام بين ذكر النبي لفضل الذي لا يسترقون وبين فعله النبي للرقية: أن مدح هؤلاء بكونهم لا يسترقون، أي لا يطلبون من أحد أن يرقيهم، وهذا ما لم يرو عن النبي أنه كان يفعله بل كان يرقى نفسه[4]، فعدم الكمال يكون بطلب الغير أن يرقيه، أما فعل الرقية بنفسه فهو أمر ورد عنه ، وهو لا يفعل إلا الأفضل والأكمل, ولا يرد على فعل النبي رواية: (**لا يرقون**)[5]، وذلك لكونها زيادة ضعيفة بل هي غلط[6].

---

[1]) انظر: المجموع (24/278)، والفتاوى الكبرى (3/13).

[2]) المجموع (1/182 – 328).

[3]) المجموع (19/13)، وأيضا (24/278)، والفتاوى الكبرى (3/13) ، وتلخيص الاستغاثة (ص 40)، وزاد بعض العلماء: 1. أن تكـون بكلام الله أو أسمائه أو صفاته. 2. أن يعتقد أن الرقيـة لا تـؤثر بـذاتها بـل بذات الله عـز وجـل حكي في ذلـك الإجمـاع ابن حجـر، انظـر: فتح الباري (3/2546)، وانظر: تيسير العزيز الحميد (ص130)، ومعـارج القبول (2/ـ 637)، وفتـاوى اللجنـة الدائمـة، المجموعـة الثانيـة (1/ 88).

[4]) المجموع (1/182)، و(1/328).

[5]) رواه مسلم كتـاب الإيمـان، بـاب الـدليل على دخـول طوائـف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، حديث رقم (374).

[6]) المجموع (1/ 182، 328).

أقوال أهل العلم في المسألة:

أجمع العلماء على تحريم الرقى المحرمة، وهي ما اشتملت على شرك، أو كلام محرم[1]، أما الرقى الشرعية، فللعلماء فيها أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنها مستحبة، وهؤلاء فريقان:

الأول: من يقول إنها مستحبة مطلقاً، وإلى هذا القول ذهب: البغوي[2]، والنووي[3].

الثاني: التفريق بين فعلها وبين طلبها من الغير، ففعلها سنة فعله النبي ، وأما طلبها من الغير فإنه دون الكمال، وإلى هذا القول ذهب: شيخ الإسلام[4]، وابن القيم[5].

القول الثاني: القول بالجواز، وهؤلاء فريقان:

الأول: جوازها مطلقاً، وهذا ظاهر قول: ابن قتيبة[6]، والطبري[7]، والمازري[8].

الثاني: القول بالجواز، مع أن تركها توكلاً على الله أكمل وأفضل، وإلى هذا القول ذهب: الخطابي[9]، وابن عبد البر[10]،

---

1) انظر: فتح الباري لابن حجر (3/2546)، وانظر: تيسير العزيز الحميد (ص130).

2) شرح السنة للبغوي (258/6).

3) شرح مسلم للنووي (13-14/392).

4) انظر: المجموع (1/182).

5) حادي الأرواح (1/268).

6) مختلف الحديث (473).

7) فتح الباري لابن حجر (10/261).

8) فتح الباري لابن حجر (10/261).

والمازري هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد التميمي المازري الفقيه المالكي المحدث، توفي في سنة (536)، وعمره ثلاث وثمانون سنة، أحد الأعلام المشار إليهم في حفظ الحديث والكلام عليه، وشرح صحيح مسلم شرحا جيدا سماه: كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم/ وعليه بني القاضي عياض كتاب الإكمال، وكان فاضلا متقنا. انظر: وفيات الأعيان (4/ 285)، تاريخ الإسلام (11/ 661)، سير أعلام النبلاء (20/ 104)، الوفيات لابن قنفذ (ص: 277).

9) فتح الباري (10/261).

10) التمهيد (2/270).

وابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر، ولد في رجب سنة (362)، مات في سنة (460)، من كتبه: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الاستيعاب في أسماء المذكورين في الروايات والسير والمصنفات من الصحابة رضي الله عنهم، كتاب جامع بيان العلم وفضله، وهو فقيه حافظ

والقاضي عياض[1]، وابن الأثير[2]، وابن حجر[3].

القول الثالث: القول بالكراهة، وإلى هذا القول ذهب: داود بن علي[4]، وجماعة من أهل الفقه والأثر، وروي في ذلك آثار: عن أبي الدرداء، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، والربيع بن خثيم[5].

مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة الله عليه. انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص: 367)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (8/ 127)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 489)، وفيات الأعيان (7/ 66).

1) إكمال العلم (7/98)، كتاب الإيمان.

2) النهاية من غريب الحديث (2/255).

3) فتح الباري (10/261).

4) داود بن علي بن خلف، أبو سليمان الفقيه الظاهري، ولد في سنة (200)، مات في ذي القعدة سنة (270)، وهو إمام أصحاب الظاهر، وكان من المتعصبين للشافعي، وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه، وانتهت إليه رياسة العلم ببغداد، وكان ورعا ناسكا زاهدا. انظر: تاريخ بغداد (9/ 342)، طبقات الفقهاء (ص: 92)، سير أعلام النبلاء (13/ 97)، الوافي بالوفيات (13/ 296).

5) انظر: التمهيد لابن عبد البر (5/267/268).

والربيع بن خثيم هو: الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، توفي سنة (65)، قال عنه الذهبي: كان عبدا صالحا جليلا ثقة نبيلا، كبير القدر. وقال أيضا: وهو قليل الرواية، إلا أنه كبير الشأن، وكان يعد من عقلاء الرجال. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 70)، تاريخ الإسلام (2/ 932)، سير أعلام النبلاء 4/ 258)، إكمال تهذيب الكمال (4/ 333).

<u>الترجيح:</u>

الرقية الشرعية تقع على أحد وجهين:

الأول: فعل الرقية من المريض على نفسه، وهذا هو ما فعله النبي ، كما أمر بعض أصحابه بفعلها، والقول باستحبابه متوجه؛ لأن النبي فعله، وهو لا يفعل إلا الأكمل، وفي الرقية أخذ بالأسباب الشرعية، ولا ينافي ذلك التوكل على الله - عز وجل - , فترك الأخذ بالأسباب الشرعية، كترك الرقية فإن ذلك خلاف الكمال، بل إن "الإعراض عن الأسباب المأمور بها، قدح في الشرع"[1].

الثاني: وقوعها من الغير، وهذا قسمان:

القسم الأول: وقوعها من الغير بغير طلب من المرقي، فهذا مستحب في حق الراقي؛ لحديث: (**من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه**)، ولما ورد أن جبريل رقى النبي [2].

وأمر النبي بعض أصحابه بالرقية لغيرهم وحثهم عليها.

أما في حق المرقي فإنه جائز، ولا ينقص ذلك من مرتبة الكمال؛ لأن النبي رقته عائشة رضي الله عنها، ولم ينكر عليها.

القسم الثاني: وقوعها من الغير بطلب من المرقي، فهذا جائز لكنه دون مرتبة الكمال؛ لما فيه من سؤال غير الله – عز وجل -، والأكمل عدم سؤال الناس شيئا، لذلك ورد الحديث بفضل تارك ذلك.

أما النصوص التي جاءت في النهي عن الرقى, وما قابلها من الترخيص والحث عليها, فوجه الجمع الذي لا يمكن القول بخلافه: أن ما نهي عنه هي الشركية، وما رخص فيه هي الشرعية، وهي ما كانت بأسماء الله، أو بما ورد في الكتاب والسنة، وبما يجوز أن يدعى به[3].

---

[1]) مجموع الفتاوى (8/528).

[2]) رواه مسلم كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، حديث رقم (2185).

[3]) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (354).

المبحث الخامس: التوكل، وقول يوسف: ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﮊ:
النصوص المتوهم إشكالها:

قول الله - عز وجل - حكاية عن يوسف: ﮋ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﮊ[يوسف: ٤٢]، وقال - سبحانه - : ﮋ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﮊ[المائدة: ٢٣]، وقال: ﮋ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﮊ[آل عمران: ١٢٢].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

أمر الله - عز وجل - عباده بالتوكل عليه وحده، وتفويض الأمور إليه - سبحانه - , فقال: ﮋ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﮊ, وأعظم الناس طاعة لله - عز وجل - وانقيادا له هم أنبياء الله ورسله، وذلك لكونهم أكمل الناس إيمانا به, فكان التوكل على الله في حقهم متعيناً, ويشكل على هذا ما أوصى به يوسف ساقي الملك بأن يذكره عند ربه، فظن من ظن أن في قول يوسف للغلام: ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﮊ نقصاً في توكله على ربه، إذ الأولى أن يتوكل على الله وحده، فاستشكل كيف يجمع بين هذه النصوص؟[1].

[1]) انظر: المجموع (15/113).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

يقرر شيخ الإسلام أن التوكل على الله - سبحانه - يتناول: "التوكل عليه ليعينه على فعل ما أمر، والتوكل عليه ليعطيه مالا يقدر العبد عليه"[1].

ثم يجمع بين طلب يوسف من ساقي الملك أن يذكره عند ربه، وبين ما يجب أن يكون عليه أنبياء الله من التوكل على الله وحده، وتفويض الأمور إليه, بأن سؤاله أن يذكره عند ربه ليس فيه ما يناقض التوكل، ويشهد لذلك عدة أمور:

1. أن يوسف في عدة مواضع يبدي توكله واستعانته بالله، وذلك في أشد المواقف وأصعبها،كما في قوله: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [يوسف: ٣٣].
2. أن يوسف كان من تعليمه لصاحبي الرؤيا أن الحكم لله، فلم يكن ليقول شيئاً ثم يفعل ما يناقضه.
3. أن الله - عز وجل - قد شهد ليوسف أنه من عباده المخلصين، والمخلص لا يكون كذلك مع توكله على غير الله - عز وجل - .
4. أن التوكل على غير الله شرك ويوسف من الأنبياء، فهو معصوم عن أن يقع في الشرك، لا في عبادته ولا في توكله[2].

ويوجه شيخ الإسلام قول يوسف : ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ بأنه ليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به، ليعلم حاله، ليتبين الحق، فهو من فعل الأسباب، وهذا الفعل منه كقوله: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ [يوسف: ٥٥] فسأل الولاية للمصلحة الدينية، لا أن في سؤاله نقضاً لتوكله، كما أنه ليس من سؤال الإمارة المنهي عنه.

ومن جنس فعل يعقوب حيث قال: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ [يوسف: ٦٧] فهذا الفعل من يعقوب لم ينقض توكله، بل قال: ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ [يوسف: ٦٧] فكذلك فعل يوسف ، لم يكن فيه ترك لواجب ولا فعل لمحرم[3].

ثم تطرق شيخ الإسلام لأمر مهم وقع فيه بعض المفسرين، وهو قولهم بأن الضمير في قوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ راجع إلى يوسف وجعلوا في هذا دليلاً على كون يوسف ترك الأولى، وهو التوكل على الله - عز وجل - , من أجل ذلك عوقب على ذنبه هذا بالسجن بضع سنين.

1) المجموع (8/177).
2) المجموع (15/114).
3) انظر: المجموع (15/113-115).

ويجيب شيخ الإسلام عن ذلك: بأن الضمير في قوله: ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﮊ عائد إلى الساقي، لا إلى يوسف ، فيقول: "نُسي الفتى ذكر ربه أن يذكر هذا لربه، ونسي ذكر يوسف ربه، والمصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، ويوسف قد ذكر ربه، ونسي الفتى ذكر يوسف ربه، وأنساه الشيطان أن يذكر ربه؛ هذا الذكر الخاص؛ فإنه وإِن كان يسقي ربه خمرا، فقد لا يخطر هذا الذكر بقلبه"[1].

ويبين شيخ الإسلام ما يؤيد أن الناسي هو الساقي من وجهين:

1. أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، ويوسف قد ذكر ربه، ونسي الفتى ذكر يوسف لربه.
2. أن الساقي لما ذكر الملك رؤياه تذكر ما كان ناسياً، قال: ﮋ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﮊ [يوسف: ٤٥] فدل على أنه كان ناسياً، فادكر[2].

---

[1]) المجموع (15/117-118).
[2]) المجموع (15/118).

أقوال أهل العلم في المسألة:

في قول الله عز وجل: ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﮊ إن كان عائداً إلى يوسف فهو عِتاب ليوسف، في عدم توكله على الله وحده، أما إن كان عائداً إلى الساقي، فليس في ذلك عتاب ليوسف فيكون فعله لا يدخله النقص بوجه.

وقد اختلف العلماء على من يعود الضمير في قوله: ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﮊ إلى قولين:

القول الأول: أن الضمير يعود على الساقي، فيكون الساقي نسي أن يذكر ما أوصاه به يوسف للملك، وإلى هذا القول ذهب: ابن عباس[1]، ومجاهد[2]، وابن إسحاق[3]، ورجحه ابن كثير[4]، والسيوطي[5]، والألوسي[6]، والمراغي[7]، والسعدي[8]، وغيرهم[9].

---

[1]) زاد المسير (4/174).

[2]) تفسير ابن أبي حاتم (7/2149).

[3]) تفسير الطبري (6/4549)، والمحرر الوجيز (5/92)، وزاد المسير (4/174)، والجواهر الحسان (2/158).

وابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار أبو عبد الله القرشي المطلبي، مات سنة (150)، وهو أول من جمع مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وألّفها، وله من الكتب: كتاب الخلفاء، وكتاب السير والمغازي، قال الخطيب: كان عالما بالسير والمغازي وأيام الناس، وأخبار المبتدأ، وقصص الأنبياء. وقال المزي: أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه. انظر: تاريخ بغداد (2/ 7)، معجم الأدباء (6/ 2418)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 405)، سير أعلام النبلاء (7/ 33).

[4]) تفسير ابن كثير (2/572).

[5]) تفسير الجلالين (ص266).

[6]) روح المعاني (6/588).

والألوسي هو: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، شهاب الدين، أبو الثناء، ولد سنة (1217)، وتوفي سنة (1270)، من مؤلفاته: روح المعاني في التفسير، والأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية، والرسالة اللاهورية، كان سلفي الاعتقاد، مجتهدا، وهو مفسر، محدث، أديب، مشارك في بعض العلوم. انظر: الأعلام للزركلي (7/ 176)، معجم المؤلفين (12/ 175).

[7]) تفسير المراغي (4/277).

[8]) تفسير السعدي (1/531).

[9]) انظر: تفسير البغوي (2/359)، وتفسير الكشاف (ص516)، والجامع لأحكام القرآن (9/167)، وتفسير ابن كثير (2/572)،

القول الثاني: أن الضمير في قوله: ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﮊ يعود إلى يوسف، فهو الذي نسي في هذا الموقف ذكر الله - عز وجل - ، إذ لو توكل عليه وفوض أمره إليه، لأسرع بما هو فيه خلاصه، وإلى هذا القول ذهب: ابن عباس في أحد قوليه[1]، ومجاهد في أحد قوليه[2]، وعكرمة[3]، ومقاتل[4]، والطبري[5]، والزجاج[6]، وغيرهم[7].

والجواهر الحسان (2/158).

1) تفسير البغوي (2/359).

2) تفسير الطبري (6/4548)، وتفسير ابن أبي حاتم (7/2149)، وزاد المسير (4/174).

3) تفسير ابن كثير (2/572).

وعكرمة هو: عكرمة مولى ابن عباس، وأصلة من بربر، وكان ممن ينتقل من بلد إلى بلد، ومات سنة (107)، وقد بلغ ثمانين سنة، وكان فقيهاً، روي أن ابن عباس قال له: انطلق فأفت الناس. وقيل لسعيد بن جبير: هل تعلم أحد أعلم منك؟ قال: عكرمة. انظر: طبقات الفقهاء (ص: 70)، معجم الأدباء (4/ 1627)، تهذيب الأسماء واللغات (1/ 340)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 264).

4) تفسير مقاتل بن سليمان (2/150)، وزاد المسير (4/174).

5) تفسير الطبري (6/4547).

6) معاني القرآن وإعرابة (3/112)، وزاد المسير (4/174).

7) انظر: تفسير البغوي (2/359)، وتفسير الكشاف (ص516)، والمحرر الوجيز (5/92)، والجامع لأحكام القرآن (9/166)، والجواهر الحسان (2/158)، وتفسير ابن كثير (2/572).

الترجيح:

الظاهر أن الضمير في قوله: ﮋ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﮊ عائد إلى الفتى، لعدة أمور:

أولاً: أن في سياق الآية أمر يوسف الغلام أن يذكره للملك، فناسب أن يكون النسيان راجعاً إلى الغلام، لكونه نسي ذكر يوسف للملك.

ثانياً: في قول الله: ﮋ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﮊ بيان أنه تذكر وصية يوسف بذكره للملك، فدل على أن النسيان وقع منه.

وأما قول يوسف فليس فيه ما يناقض توكله على ربه - عز وجل - , إنما غايته الأخذ بالأسباب، التي أمر العباد أن يأخذوا بها, رجاء أن يظهر صدقه وبراءته مما وصم به.

المبحث السادس: في قوله: ﮋ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﮊ:

النص المتوهم إشكاله:

قول الله عز وجل: ﮋ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﮊ[الحجر: ٩٩].

وجه الإشكال ومن وقع فيه:

ظن بعض الصوفية أن في هذه الآية حجة لهم على سقوط التكاليف عن العبد، في حال حصول المعرفة، ووصوله إلى شهود حقيقته الكونية، بحيث إذا بلغ هذه المرحلة أصبح من الخاصة الذين تسقط عنهم الواجبات، وتباح لهم المحرمات[1]، فيجعلون فعل المأمور وترك المحظور واجباً على السالك، حتى يصير عارفاً محققاً في زعمهم، وحينئذ يسقط عنه التكليف[2].

---

1) انظر: الفتاوى الكبرى (5/168)، والمجموع (2/95).

2) المجموع (7/503)، وانظر: درء التعارض (3/274)، والتصوف المنشأ والمصادر (ص 286).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال ودليله:

لما كان أهل البدع من طريقتهم الاعتقاد بعيداً عن النصوص الشرعية, كان لا بد لهم بعد الاعتقاد من مستند يستندون إليه, واستدلالهم بهذه الآية على معتقدهم من جملة هذه الاستدلالات التي يريدون بها أن يحرفوا الكلم عن مواضعه, وقد قرر شيخ الإسلام أن المقصود باليقين في الآية هو الموت, وبين سبب تسميته يقيناً؛ لإيقان الميت به، يقول شيخ الإسلام: "المراد باليقين بالآية: اعبد ربك حتى تموت، كما قال الحسن البصري: "لم يجعل الله لعبادة المؤمن أجلاً دون الموت"، وقرأ الآية، واليقين هو: ما يعاينه الميت فيوقن به"[1].

وعضد شيخ الإسلام ما يشهد على أن المراد باليقين الموت بقول الله - عز وجل - عن أهل النار: ﮋ   ﮊ [المدثر: ٤٦ - ٤٧].

وحديث النبي لما مات عثمان بن مظعون قال: (**أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه**)[2][3].

وأما قولهم بأن اليقين ما يزعمونه من المعرفة التي من بلغها سقط عنه التكليف، فيرى شيخ الإسلام أن هذا جهل وضلال بإجماع الأمة[4]، بل هو كفر صريح[5]، ومن قال ذلك فهو كافر مرتد، باتفاق أئمة الإسلام[6]، بل إنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل[7]، ويبين شيخ الإسلام أنه هناك ممن وقع في هذا القول لم يعلموا أنها كفر، فالواجب أن يعرفوا ذلك، ويبين لهم أنه قول كفر، فإن أصر على اعتقاده بسقوط الأمر والنهي، فإنه يقتل[8].

---

1) در التعارض (3/273)، وانظر: مجموع الفتاوى (7/503)، و(11/539)، و(4/266)، والاستقامة (ص297).

2) رواه البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب مقدم النبي وأصحابه المدينة، حديث رقم (3929).

3) انظر: درء التعارض (3/273)، وانظر: مجموع الفتاوى (7/503)، و(11/540)، والاستقامة (ص297).

4) الاستقامة (ص297).

5) مجموع الفتاوى (10/166)، (11/417)، والفتاوى الكبرى (5/168).

6) مجموع الفتاوى (11/539).

7) در التعارض (3/273)، والفتاوى الكبرى (5/168).

8) مجموع الفتاوى (10/167)، والفتاوى الكبرى (5/168).

أقوال أهل العلم في المسألة:

أجمع العلماء على أن العبد مكلف ما اجتمعت فيه شروط الأهلية، وما ذهب إليه بعض الصوفية من سقوط العبادات عن أناس مخصوصين بلغوا رتبة اليقين في زعمهم هو كفر بإجماع الأئمة.

وقد كان المصطفى عليه الصلاة والسلام أعبد الأمة وأتقى الخلق لربه، وأخشاهم وأعلمهم به، ومع ذلك فقد كان عليه الصلاة والسلام كثير العبادة لربه طويل القنوت لمولاه، شديد التضرع لخالقه، يقوم الليل حتى تتفطر قدماه، ويديم القراءة حتى يهم من معه بالإنصراف، ويبكي حتى تبل دموعه لحيته، ومع ذلك فإنه لم يترك شيئا من أوامره ولم يرتكب شيئا من نواهيه إلى أن توفاه الله, حتى إنه عليه الصلاة والسلام في مرض موته يحاول الخروج إلى أصحابه ليصلي بهم، وطفق يوصى بالصلاة حتى توفاه الله[1].

أما معنى الآية فالجهور من العلماء على أن المراد باليقين الموت[2]، وقيل: أنه الحق الذي لا ريب فيه من نصرك على أعدائك، حكاه الماوردي[3]، وهذا يؤكد بطلان قول من قال بسقوط التكاليف، حيث لم ينقل عن أحد من أهل العلم المعتبرين القول بذلك.

---

1) انظر: الاستقامة (ص 297)، والمجموع (11/539).

2) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (2/212)، وصحيح البخاري كتاب التفسير، باب قوله: {اعبد ربك حتى يأتيك اليقين} حديث (4706)، وتفسير الطبري (6/4943)، وتفسير ابن أبي حاتم (7/2274)، وتفسير السمعاني (3/156)، وتفسير البغوي (3/49)، والمحرر الوجيز (5/322)، وزاد المسير (4/310)، والجامع لأحكام القرآن (10/59)، وتفسير ابن كثير (2/667)، والجواهر الحسان (2/219)، وتفسير الجلالين (ص295)، وفتح القدير (5/441).

3) زاد المسير (4/310).

المبحث السابع: حديث: (حق العباد على الله):

<u>النص المتوهم إشكاله:</u>

حديث معاذ بن جبل أن النبي قال له: (**يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟**)، قال: الله ورسوله أعلم، قال: (**أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً, أتدري ما حقهم عليه؟**) قال: الله ورسوله أعلم، قال: (**أن لا يعذبهم**) [1].

<u>وجه الإشكال، ومن وقع فيه:</u>

ذهبت المعتزلة[2] إلى أن للمخلوقين على الخالق حقاً، وزعموا أن هذا الحق يعلم بالعقل، قياساً للمخلوق على الخالق، ويستدل بعضهم على هذا الأصل الباطل بهذا الحديث[3].

---

1) رواه البخاري واللفظ له، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، حديث رقم (7373)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، حديث رقم (30).

2) هم أتباع واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد، سموا بذلك لاعتزالهم الحسن البصري لما اختلفوا معه في حكم مرتكب الكبيرة، أهم معتقداتهم: خمسة أصول، وهي: التوحيد وهو أن الله منزه عن الشبيه والمثيل وأنه لا ينازعه أحد في سلطانه، والعدل وهو أن الله لا يخلق أفعال العباد، والوعد والوعيد وهو أن الله يجازي المحسن إحسانا والمسئ إساءة، والمنزلة بين المنزلتين وهو أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين الإيمان والكفر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو وجوب الخروج على الحاكم إذا خالف الحق.

ومن فرقهم: الواصلية والعمرية والهذيلية والنظامية والجاحظية. انظر: الفرق بين الفرق (18، 129)، ومجموع الفتاوى (13/ 31، 131).

3) انظر: مجموع الفتاوى (1/213)، وجامع المسائل (1/151).

موقف شيخ الإسلام من الإشكال:

حرر شيخ الإسلام - رحمه الله - الخلاف في هذه المسألة، وبين أن الناس اختلفوا فيها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الله يجب عليه أشياء، ويحرم عليه أشياء بالقياس على المخلوقين، وهذا قول القدرية[1] من المعتزلة والشيعة[2] وغيرهم.

القول الثاني: أن الله - سبحانه - وتعالى لا يوجب على نفسه شيئاً، ولا يحرم على نفسه شيئاً، وهذا قول الجهمية الجبرية، ومن تبعهم من الأشاعرة[3].

[1]) هم الذين ينكرون القدر، ويزعمون أن العبد هو الذي يخلق فعله استقلالا، فأثبتوا مع الله خالقا، ويزعمون أن الله لا يقدر على مقدورات غيره. انظر: الملل والنحل (1/ 54)، والفرق بين الفرق (70).

[2]) هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، ومن أهم معقتداتهم: الإمامة وأنه لا يكون إلا بالنص من الإمام السابق على اللاحق، وعصمة أهل البيت عن الخطأ والنسيان، وأن كل إمام من أئمة أهل البيت الاثنا عشر أودع من لدن الرسول بما يكمل الشريعة، وأن الزمان لا يخلو من حجة لله عقلا وشرعا، وأن التقية أصل من أصول الدين، والمتعة من خير العادات وأفضل القربات.
وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه. الملل والنحل (1/ 146).

[3]) هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وهو يثبت صفات الله تعالى، دون تفريق بين الخبرية والعقلية، وأما الصفات الاختيارية فلا يثبتها صفات قائمة بالله تتعلق بمشيئته واختياره، بل إما أن يؤولها أو يثبتها أزلية وذلك خوفا من حلول الحوادث بذات الله، ومن أصول معتقدهم: أن مصدر التلقي هو الكتاب والسنة على مقتضى قواعد علم الكلام، ولذلك يقدمون العقل على النقل عند التعارض، وعدم الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد، والتوحيد عندهم هو نفس التشبيه والتعدد بالذات ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة، ويؤولون الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين والقدم، وأن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة ولكنه الكلام النفسي، وإثبات الرؤية، وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، والإيمان بالقدر، مع القول بالكسب، وأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، والإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومرتكب الكبيرة مؤمن فاسق. انظر: الملل والنحل (1/ 94)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (2/ 506).

القول الثالث: أنه ليس للمخلوق بنفسه على الله حق، ولا يقاس الخالق بالمخلوق فيما يفعله، كما لا يقاس بالمخلوق في صفاته وذاته، وما أخبر به من ثواب المؤمنين، وعقوبة الكافرين، فهو صادق لا يخلف الميعاد، وهذا ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه سلف الأمة، وأئمتها كالأئمة الأربعة وغيرهم[1].

ثم يقرر شيخ الإسلام: أن ما جعله الله على نفسه حقاً لعباده المؤمنين، كما في حديث معاذ السابق فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، فهو حق أحقه على نفسه بقوله.

فما كتب الله على نفسه وما حرمه لا أن العبد يستحق على الله شيئاً، كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على عباده بكل خير، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح، فيكون الحق الذي جعله لعباده من فضله وإحسانه، وليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه - سبحانه - يتعالى عن ذلك[2].

كما يوضح شيخ الإسلام: أن من قال بذلك الحق أو نفاه فقد أصاب من وجه، وفي هذا يقول: "فإن من قال: إنه ليس للمخلوق على الخالق حق يسأل به، فإن هذا صحيح، إذا أريد بذلك أنه ليس للمخلوق عليه حق بالقياس والاعتبار على خلقه، كما يجب للمخلوق على المخلوق، وهذا كما يظنه جهال العباد من أن لهم على الله - سبحانه - حقاً بعبادتهم"[3], وأما من قال: إن للمخلوق على الله حقاً، فهو صحيح إذا أراد به الحق الذي أخبر الله بوقوعه، فإن الله صادق لا يخلف الميعاد، وعد المطيعين بالثواب، فهذا مما يجب وقوعه بحكم الوعد، باتفاق المسلمين[4].

وأما قول من يقول بالإيجاب والتحريم قياساً على خلقه، فيرى شيخ الإسلام أن هذا قول مبتدع، مخالف لصحيح المنقول، وصريح المعقول[5].

---

[1]) جامع المسائل (1/152)، وانظر: المجموع (1/213).

[2]) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (2/309-311)، وانظر: المجموع (1/213)، (18/150)، (27/84)، والفتاوى الكبرى (1/85).

[3]) مجموع الفتاوى (1/214).

[4]) المجموع (1/218).

[5]) اقتضاء الصراط المستقيم (2/ 310).

أقوال أهل العلم في المسألة:

ذهب السلف والأئمة إلى أن حق العباد على الله هو حق أوجبه سبحانه وتعالى بفضله ورحمته لا أن أحدا يستحق ذلك بفعله وكسبه.

وهذا الحق واجب الوقوع من جهة أن الله سبحانه لا يخلف الميعاد، وهو قول السلف، والأئمة[1]، وإلى هذا القول أشار ابن عطية[2]، وابن الجوزي[3]، والقرطبي[4]، والنووي[5]، وابن القيم[6]، والثعالبي[7]، وابن حجر[8]، وغيرهم[9].

---

1) انظر: جامع المسائل (1/152)

2) المحرر الوجيز (2/494).

3) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (2/57).

4) الجامع لأحكام القرآن (5/88).

5) شرح مسلم للنووي (1/177).

6) بدائع الفوائد (2/645)، ومدارج السالكين (3/130).

7) الجواهر الحسان (1/335).

8) فتح الباري (11/412).

9) انظر: شرح البخاري لابن بطال (9/51)، وشرح الطحاوية (1/360)، وعمدة القاري (22/124)، والإنصاف في حقيقة الأولياء (110)، وغاية الأماني (1/ 334).

الترجيح:

لا شك أنه ليس لأحد من خلق الله حقٌّ على الله - عز وجل - ، وما أوجبه الله - عز وجل- على نفسه علمنا وقوعه من كونه لا يخلف الميعاد، وما أوجب على نفسه فإنه أوجبه تكرماً منه وتفضلاً، وهَذَا حَقٌّ وَجَبَ بِكَلِمَاتِهِ التَّامَّةِ وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ، لَا أَنَّ الْعَبْدَ نَفْسَهُ مُسْتَحِقٌّ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا، كَمَا يَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُنْعِمُ عَلَى الْعِبَادِ بِكُلِّ خَيْرٍ، وَحَقُّهُمُ الْوَاجِبُ بِوَعْدِهِ هُوَ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ.

ما لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ ... كَلَّا وَلَا سَعْيٌ لَدَيْهِ

إِنْ عُذِّبُوا فَبِعَدْلِهِ، ... الْكَرِيمُ الوَاسِعُ[1]

وأما زعم المعتزلة أن للمخلوقين على الله حق يعلم بالعقل قياسا على المخلوق فإنه قول باطل عقلاً وشرعًا.

[1]) انظر: شرح الطحاوية (1/360).

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮊ	البقرة	٣	93
ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﮊ	البقرة	3 -4	788
ﮋ ﯗ ﯘ □ ﯙ ﯚ □ □ □ □ □ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	١٤ - ١٥	424
ﮋ □ □ □ □ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟﮊ	البقرة	28	577
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﮊ	البقرة	30	471
ﮋ □ □ □ □ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ □ □ □ ﯓ □ ﮊ	البقرة	34	452
ﮋ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮊ	البقرة	42	788
ﮋ □ □ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ □ ﯞ ﯟ □ □ □ ﮊ	البقرة	45- 46	715
ﮋ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﮊ	البقرة	62	766- 767- 769
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﮊ	البقرة	١٠٦	312- 319- 323
ﮋ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮊ	البقرة	١١٥	392- 393
ﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮊ	البقرة	١٤٣	306- 308- 309- 310
ﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﮊ	البقرة	١٤٨	394
ﮋ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﮊ	البقرة	١٦٤	276

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ ﮬ □ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	١٨٦	165
ﮋ ۆ ۆ ۈ ۈ □ ۋ ۋ □ □ □ □ ې ې ۉ ﮊ	البقرة	٢٠١	116
ﮋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	٢١٠	173
ﮋ □ ٻ ٻ ٻ ٻ ﮊ	البقرة	238	788
ﮋ □ ې ې ۉ ۉ ﮬ ﮬ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	٢٤٥	381-382
ﮋ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ ﮊ	البقرة	253	477
ﮋ ﮯ □ □ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	٢٥٥	322
ﮋ ﮬ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	٢٥٥	365
ﮋ □ ی ی ﮊ	البقرة	٢٥٥	155
ﮋ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ﮊ	البقرة	260	491-492-495
ﮋ □ ۇ ۆ ﮊ	البقرة	٢٦٣	364
ﮋ چ چ ڇ ڇ ڇ ﮊ ﮋ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ک ک ک ک گ گ گ گ ﮊ ﮋ... ۇ ۇ ۆ ۆ ۆ ۆ □ ۋ ۋ □ □ □ □ ﮊ	البقرة	284-286	386-687-688-689-690-692
ﮋ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ □ □ □ □ □ □ ھ ھ ھ ھ □ □ □ □ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮊ	آل عمران	٧	4-375-459-463-464-467
ﮋ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ﮊ	آل عمران	١٨	365

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﮊ	آل عمران	47	664
ﮋﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﮊ	آل عمران	55	152-501
ﮋﭦ ﭧ ﭨ ﮊ	آل عمران	٥٥	501-502-506
ﮋﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ □ ﮊ	آل عمران	81	519
ﮋ□ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ □ ﯟ ﯠ ﮊ	آل عمران	90	742
ﮋﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﮊ	آل عمران	١٠٢	107-108-110-111-113
ﮋﯟ □ □ □ □ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﮊ	آل عمران	120	695
ﮋﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﮊ	آل عمران	١٢٢	129
ﮋ□ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮊ	آل عمران	156	669
ﮋﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﮊ	آل عمران	١٨١	383
ﮋﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ □ □ □ □ □ ﮊ	النساء	18	746
ﮋ□ ﮊ	النساء	79	693-694

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
198	٨٠	النساء	ژ ٻ ٻ ڀ ڀ پژ
38- 460- 467	٨٢	النساء	ژ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ژ ڈ
751	93	النساء	ژ گ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڳ گ ڱ گ ں ں ڻ ڻ ۀ ژ
742- 747- 748- 749- 750- 751- 752	116	النساء	ژ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڱ ژ
501	157	النساء	ژ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ژ
502	١٥٨	النساء	ژ ڳ ڳ ڱ ڱ ژ
129	٢٣	المائدة	ژ ى ي ي ژ
782- 785	27	المائدة	ژ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ گ گ گ ژ
114- 115	٣٥	المائدة	ژ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ژ
372	٣٨	المائدة	ژ ٺ ٿ ٿ ٹ ژ
372	٦٤	المائدة	ژ ې ې ې ې ې ژ
357	١١٦	المائدة	ژ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ھ ھ ژ
409- 410	١	الأنعام	ژ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ژ

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ	الأنعام	١٢	359
ﮋ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﮊ	الأنعام	31	588-591
ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮊ	الأنعام	38	572
ﮋ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮊ ﮤ ﮥ ﮦ ﮊ	الأنعام	٥٠	468
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	الأنعام	٧٦ - ٧٨	270-271-274
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﮊ	الأنعام	٨٣	364
ﮋ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﮊ	الأنعام	١٠٣	340-343-346-349
ﮋ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮊ ﮤ ﮊ	الأنعام	١٠٧	626-627
ﮋ ﮊ	الأنعام	١١٠	449
ﮋ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮊ	الأعراف	٧	97
ﮋ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	الأنعام	١٤٨	626-628
ﮋ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮊ	الأنعام	149	628
ﮋ ﯤ ﯥ ﯦ ﮊ	الأنعام	164	549-551
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﮊ	الأعرا	١٢	457

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ	الأعراف	٢٠	468
ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ	الأعراف	28	658
ﭽ ﭹ ﭺ ﭼ	الأعراف	٤٦	466
ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ	الأعراف	54	788
ﭽ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ	الأعراف	130-131	695
ﭽ ﯖ ﯗ ﭼ	الأعراف	١٤٣	340-344-349
ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ	الأعراف	١٤٣	342
ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ	الأعراف	168	695
ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ	الأعراف	١٨٠	115-280
ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﭼ	الأعراف	٢٠٥	239
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ	الأنفال	١٧	40-199-201
ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ	الأنفال	38	728
ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ	التوبة	29	766
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ	التوبة	37	598
ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ	التوبة	٦٧	312-313
ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ	يونس	٣	63-66

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﮊ	يونس	1	461
ﮋ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﮊ	يونس	9	673
ﮋ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﮊ	يونس	١٨	308
ﮋ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﮊ	يونس	٣١	364
ﮋ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮊ	هود	1	459
ﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﮊ	هود	7	783
ﮋ [illegible] ﮊ	هود	٦١	165
ﮋ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﮊ	هود	٩٠	165
ﮋ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ [illegible] ﮊ	هود	106-107	608
ﮋ [illegible] ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮊ	هود	١١٨ - ١١٩	99-100-101-106
ﮋ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	يوسف	17	772-773-775-777-778-780-781
ﮋ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮊ	يوسف	٣٣	130
ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ [illegible] ﯥ ﮊ	يوسف	٤٢	76-77-129-130-131-123-133

الآية	**السورة**	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﮊ	يوسف	٤٥	134 131
ﮋ ﮏ ﮐ ﮑ ﮊ	يوسف	٥٠	76-77
ﮋ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮊ	يوسف	55	130
ﮋ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ □ ﮞ □ ﮟ □ □□ ﮊ	يوسف	٦٧	130
ﮋ □ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ □ □□ □ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﮊ	يوسف	٦٧	130
ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ □ ﯚ ﯛ □ □ □ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﮊ	يوسف	110	-719 -720 -721 -723 -724 726
ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﮊ	الرعد	7	522
ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ □ ﮊ	الرعد	39	638
ﮋ □ □ □ □ ﮊ	الحجر	30	470
ﮋ □ ﯙ ﯚ □ □ □ □ ﮊ	الحجر	٨٧	321
ﮋ □ ﭖ ﭗ ﭘ ﮊ	الحجر	٩١	322
ﮋ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮊ	الحجر	٩٩	135
ﮋ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﮊ	النحل	٢	259
ﮋ □ □ □ □ □ ﮊ	النحل	٢٦	172-173-174
ﮋ □ ﯙ ﯚ □ □ ﮊ	النحل	32	-700 -703 704
ﮋ ﯦ □ □ □ □ □ □ □ ﮊ	النحل	١٢٨	158

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﮊ	الإسراء	1	331
ﮋ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﮊ	الإسراء	16	658-659-661-663
ﮋ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮊ	الإسراء	23	664-665-667
ﮋ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﮊ	الإسراء	٥٧	114
ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮊ	الإسراء	٦٢	470
ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡﮊ	الإسراء	٧٠	469
ﮋ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗﮊ	الكهف	٥٠	452-457
ﮋ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﮊ	الكهف	53	713
ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﮊ	الكهف	107	787-790
ﮋ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﮊ	الكهف	110	786
ﮋ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮊ	مريم	71-72	601-602-606
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﮊ	مريم	96	787-790
ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮊ	طه	٤١	357-359
ﮋ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﮊ	طه	٥٢	314
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ	طه	١٢٦	311

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋ □ □ □ □ □ □ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﯓ ﯔ □ □ □ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﮌ	الزمر	53	-742 -747 -748 -749 -750 752
ﮋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮌ	الزمر	٥٥ - ٥٦	-321 -386 387
ﮋ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮌ	الزمر	٦٢	-632 693
ﮋ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮌ	غافر	-10 11	576
ﮋ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮌ	غافر	60	736
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ □ □ □ □ □ □ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ □ □ □ □ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ □ ﯞ ﯟ ﯠ ﮌ	فصلت	٩ - ١٠	63
ﮋ □ ﭑ ﭒ ﮌ	فصلت	12	665
ﮋ □ ﯠ ﯡ □ □ □ □ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ □ ﮌ	فصلت	17	-522 672
ﮋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ □ □ ﮌ	فصلت	٥٣	89
ﮋ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﮌ	الشورى	١١	301- 305- 365
ﮋ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮌ	الشورى	25	742
ﮋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮌ	الشورى	29	571
ﮋ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮌ	الشورى	30	694
ﮋ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﮌ	الشورى	52	616- 669
ﮋ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮌ	الزخرف	٣٨	446

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ﮋﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﮊ	الجاثية	٢٤	280
ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﮊ	الجاثية	٣٤	313
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﮊ	الفتح	١٠	193-198
ﮋ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮊ	الفتح	١8	194
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﮊ	ق	١٦	163-166-167-169-171
ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮊ	ق	١٧	166-171
ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﮊ	ق	45	520
ﮋ ﯠ ﯡ ﯢ ﮊ	الذاريات	٢٨	364
ﮋ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﮊ	الذاريات	٥٦	99-101-102-106
ﮋ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮊ	النجم	١١	339
ﮋ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮊ	النجم	١٢	331
ﮋ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮊ	النجم	28	715
ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﮊ	النجم	32	760-762
ﮋ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﮊ	النجم	39	558-561-562
ﮋ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮊ	الواقعة	٨٥	169
ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﮊ	الحديد	٤	158

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
157-162	٧	المجادلة	ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ
234	٨	المجادلة	ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﮊ
107-108-111	١٦	التغابن	ﮋ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮊ
372	٤	التحريم	ﮋ ﮒ ﮓ ﮔ ﮊ
370	١	الملك	ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﮊ
152	١٦	الملك	ﮋ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮊ
428	٤١ - ٤٣	القلم	ﮋ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﮊ
250-254-256	٤٠ - ٤٢	الحاقة	ﮋ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮊ
256	٤٤	الحاقة	ﮋ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮊ ﮊ
507	١ - ٢	الجن	ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮊ
509-512	8	الجن	ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮊ
634	10	الجن	ﮋ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﮊ
582-576	4	المدثر	ﮋ ﯖ ﯗ ﮊ
136	٤٦ - ٤٧	المدثر	ﮋ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﮊ
340-342	٢٢ - ٢٣	القيامة	ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﮊ

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الفرق والمذاهب

فهرس المصادر والمراجع

1. **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**، لابن بطة العكبري، تحقيق أبو عاصم الحسن بن القطب، دار الفاروق، الطبعة: الأولى، 1429هـ
2. **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، لأبي يعلى الفراء، تحقيق: محمد النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، 1410هـ.
3. **ابن تيمية، رد مفتريات ومناقشة شبهات**، د. خالد عبد القادر، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1432هـ.
4. **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول**، للسبكي، تحقيق: شعبان إسماعيل، مكتبة الطليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة: الأولى.
5. **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن الملاحم وأشراط الساعة**، الشيخ حمود التويجري.
6. **إتحاف الخيرة المهرة**، البوصيري، دا رالصميعي، الطبعة الثانية، 1414هـ، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.
7. **الإتقان في علوم القرآن،** لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة:2، 1411هـ.
8. **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، للزركشي، تحقيق محمد بنيامين أرول، مؤسسة الرسالة، الطبعة:1، 1425هـ.
9. **اجتماع الجيوش الإسلامية**، لابن القيم، تحقيق د. عواد عبد الله المعتق، الطبعة الأولى 1408هـ
10. ا**الاجتهاد**، للجويني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1408هـ.
11. **الأجوبة المرضية**، السخاوي، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، الطبعة:1، 1418هـ.

12. **الأحاديث المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، الطبعة الرابعة، 1421هـ.
13. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.
14. **أحكام القرآن،** لابن العربي، تحقيق: علي البيجاوي، دار المعرفة – بيروت،
15. **أحكام القرآن**، للجصاص، محمد القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ.
16. **أحكام أهل الذمة**، لابن القيم، تحقيق يوسف البكري، شاكر العاروري، دار المعالي، الطبعة الثانية، 1428هـ.
17. **أحكام من القرآن الكريم**، لابن عثيمين، مدار الوطن، الطبعة الأولى، 1428هـ.
18. **الإحكام**، لابن حزم، قوبلت مع تحقيق أحمد محمد شاكر.
19. **الإحكام**، للآمدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423هـ.
20. **أخبار مكة**، لأبي الوليد الأزرقي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش الطبعة الأولى، 1424هـ.
21. **اختلاف الحديث**، للإمام الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.
22. **آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية**، محمد الشايع، دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1427هـ.
23. **الأربعين في دلائل التوحيد**، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق د علي الفقيهي، الطبعة:1، 1404هـ.
24. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، في أصول الاعتقاد للجويني، تحقيق أحمد السايح، توفيق وهبه، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة:1، 1430هـ.

25. **إرواء الغليل**، للألباني، تحقيق محمد زهير، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1399هـ
26. **إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار**، لابن عثيمين، دار طيبة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
27. **إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات**، لابن اللبان، تحقيق د فريد مصطفى سلمان، دار طويق، الطبعة:1، 1416هـ.
28. **أساس التقديس في علم الكلام**، لفخر الدين الرازي، مطبعة كردستان العلمية، 1328هـ.
29. **الاستغاثة في الرد على البكري**، لابن تيمية، تحقيق د. عبد الله السهلي، دار المنهاج.
30. **الاستقامة**، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1425هـ.
31. **الاستنفار لمحق القول بفناء النار**، لسليمان بن عبد الله البهيجي.
32. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
33. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الأولى، 1415هـ - 1994 م.
34. **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، لأبي شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة، 1408هـ.
35. **الأسماء والصفات لابن تيمية**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 1418هـ

36. **أسئلة القرآن المجيد وأجوبتها**، للرازي، المكتبة العصرية، 1430هـ.
37. **الإشاعة لأشراط الساعة**، للبرزنجي، دار الكتاب العربي، 1425هـ.
38. **الإصابة في تمييز الصحابة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ.
39. **أصل السنة واعتقاد الدين**، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة:1، 1427هـ.
40. **أصول الدين والمسمى معالم أصول الدين**، محمد بن عمر الرازي، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة الأزهرية للتراث، 2004.
41. **أصول الدين**، للبغدادي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1346هـ
42. **أصول الدين**، لمحمد البزدوي تحقيق د هانز بيزلنس، المكتبة الأزهرية للتراث، 1424هـ.
43. **أصول السرخسي**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ.
44. **أصول السنة**، لابن زمنين، تحقيق/ عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة، الطبعة الأولى، 1415هـ.
45. **أصول السنة**، للحميدي، تحقيق: مشعل الحيدري، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الأولى 1418هـ.
46. **الأصول من علم الأصول**، لابن عثيمين، دار الإيمان – الإسكندرية.
47. **أضواء البيان**، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1426هـ

48. **أطفال الكفار في الآخرة**، لمحمد الشوكاني، تحقيق محمد صبحي الحلاق، دار البيان الحديثة، الطبعة:1، 1420هـ.
49. **إظهار الحق**، لرحمة الله الهندي، المكتبة التوفيقية، تحقيق ياسر أبو شادي.
50. **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**، للشيخ صالح الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1423هـ.
51. **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ**، لأبي بكر الحازمي، تحقيق د عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة:1، 1403هـ.
52. **الاعتصام**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، تعليق محمود طعمه حلبي، دار المعرفة، الطبعة:2، 1420هـ.
53. **اعتقاد أهل السنة**، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د جمال عزوف، مكتبة دار المنهاج، الطبعة:1، 1430هـ.
54. **اعتقاد أهل السنة**، لعدي بن مساحر، الأمور الهكاري، تحقيق حمدي السلفي وتحسين الدوسكي، مكتبة الغرباء، الطبعة:1، 1419هـ.
55. **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق أحمد أبو العينين، دار الفضيلة، الطبعة:1، 1420هـ.
56. **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، 1409هـ.
57. **إعلام الحديث**، للخطابي، تحقيق: د. محمد آل سعود، جامعة أم القرى.
58. **أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة**، لحافظ الحكمي، دار ابن حزم، الطبعة:1، 1423هـ.
59. **أعلام الموقعين**، لابن القيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1423هـ.

60. **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة عشرة، 2007م
61. **أعيان العصر وأعوان النصر**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
62. **الإفصاح عن معاني الصحاح**، لابن هبيرة، تحقيق د فؤاد عبد المنعم، دار الوطن، الطبعة:2، 1417هـ.
63. **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات ومتشابهات**، لمرعي الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة:1، 1406هـ.
64. **الاقتصاد في الاعتقاد**، للغزالي، دار الأمانة – بيروت، الطبعة الأولى، 1388÷ـ.
65. **اقتضاء الصراط المستقيم**، لابن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، دار اشبيليا، 1418هـ
66. **إكمال الإكمال**، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1410.
67. **إكمال المعلم**، للقاضي عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1426هـ.
68. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

69. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى 1411هـ-1990م، عدد الأجزاء: 7.
70. **الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي، دار الكتب المعرفة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1401هـ.
71. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت، الأولى، 1424 هـ.
72. **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ليحيى العمراني، تحقيق د سعود الخلف، أضواء السلف، الطبعة:1، 1419هـ.
73. **الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف**، للصنعاني، تحقيق د عبد الرزاق البدر، دار ابن عفان، الطبعة:1، 1418هـ.
74. **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، لأبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأثرية للتراث، الطبعة: 2، 1421هـ.
75. **الأنوار الكاشفة**، للمعلمي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، 1378هـ.
76. **أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق إياد القبيسي بيت الأفكار الدولية لبنان، 2004م.
77. **الآيات البينات في عدم سماع الأموات**، لمحمود الألوسي، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الطبعة:1، 1425هـ.

78. **آيات العقيدة التي قد يوهم ظاهرها التعارض**، خالد الدميجي، حياة المحمادي، حنان العمري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1431هـ.
79. **إيثار الإنصاف في آثار الخلاف**، ابن الجوزي، تحقيق: ناصر الخليفي، دار السلام – القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـز
80. **إيثار الحق على الخلق**، لابن المرتضى اليماني، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية، 1987م.
81. **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، تحقيق وهبي سليمان غاوجي، دار السلام، الطبعة:1، 1410هـ.
82. **الإيمان**، للعدني، تحقيق: أحمد الحربي، الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
83. **الإيمان**، للقاضي أبو يعلى الفراء، تحقيق: د. سعود الخلف، دار العاص، الطبعة الأولى، 1432هـ.
84. **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، لأبي بكر الكلاباذي، تحقيق وجيه كمال الدين زكي، دار السلام، الطبعة: 1، 1429هـ.
85. **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود – علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
86. **البحر المديد**، للإدريسي الشاذلي، دار الكتب العلمية، ط، 1423هـ.
87. **البحور الزاخرة في علوم الآخرة**، للسفاريني، تحقيق عبد العزيز المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1430هـ.
88. **البدء والتاريخ**، للمطهمر بن طاهر المقدسي، تعليق: كليمان هوار، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010م.
89. **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق د. محمد إبراهيم الطرابلسي– يوسف أحمد الضاوي، دار الأخيار للنشر.

90. **بدائع الفوائد**، لابن القيم، تحقيق على محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1425هـ
91. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.
92. **البراهين الإسلامية في رد الشبه الفارسية**، لعبد اللطيف بن حسن عبد الرحمن بن حسن، مكتبة الهداية، الطبعة الأولى، 1410هـ.
93. **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة:1، 1376هـ.
94. **البعث والنشور**، للبيهقي تحقيق عامل حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ببيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
95. **بغية الطلب في تاريخ حلب**، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، د. سهيل زكار، دار الفكر.
96. **بغية المرتاد لابن تيمية**، تحقيق سعيد اللحام، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1990م
97. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، دار الكاتب العربي – القاهرة، عام النشر: 1967 م.
98. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان ، صيدا.
99. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
100. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

101. **بيان تلبيس الجهمية**، لشيخ الإسلام، طبعة مجمع الملك فهد.

102. **تاج التراجم في طبقات الحنفية**، زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السودوني الجمالي الحنفي، محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

103. **تاج العروس**، للمحيسني الزبيدي الحنفي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، 1414هـ.

104. **تاريخ ابن معين برواية الدروي**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث- مكة، الطبعة الأولى، 1399هـ.

105. **تاريخ أصبهان**، لأبي نعيم تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410هـ.

106. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م.

107. **تاريخ الأمم**، والملوك للطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة 1429هـ.

108. **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

109. **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.

110. **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م.
111. **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي، د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1410.
112. **تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه**، السيوطي، دار الشروق، الطبعة:1، 1399هـ.
113. **التأويل في التفسير بين المعتزلة والسنة**، د السعيد شنوقه، المكتبة الأزهرية للتراث.
114. **تأويل مختلف الحديث**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق نور الله شوكت بيكر، مؤسسة الريان، الطبعة:1، 1429هـ.
115. **تأويل مشكل القرآن**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، ط1، 1427هـ.
116. **تأويلات أهل السنة**، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة:1، 2005م.
117. **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، لأبي المعين ميمون النسفي الماتريدي، د محمد الأنور، المكتبة الأثرية للتراث والجزيرة للنشر، الطبعة:1، 2011م.
118. **التبيان في أقسام القران**، لابن القيم، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، 2004م
119. **التتمة الجلية لطبقات الحنفية**، لابن الحنائي، الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، الطبعة: الأولى.
120. **تجريد التوحيد المفيد**، للمقريزي، دار القبس – الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ.

121. **التحبير في شرح التنوير**، للمرداوي، تحقيق مجموعة من المحققين مكتبة الرشد، 1421هـ.
122. **التحرير والتنوير**، لابن عاشور، دار سحنون، تونس.
123. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، للمباركفوري، ضبطه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر.
124. **تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين**، للشوكاني، دار القلم – بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
125. **تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام**، للسيوطي، تحقيق: يوسف الرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.
126. **التخويف من النار**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: إياد القيس، الأفكار الدولية، الطبعة الثالثة.
127. **التدمرية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد السعوي، الطبعة الأولى، 1405هـ
128. **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.
129. **تذكرة المؤتسي شرح عقيدة عبد الغني المقدسي**، لعبد الرزاق البدر، غراس للنشر، الطبعة الأولى، 1424هـ.
130. **تذكرة الموضوعات**، للفتني، ناشر: أمين دمج – بيروت.
131. **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، لأبي عبد الله القرطبي، تعليق: عبد المجيد حلبي، دار المعرفة، الطبعة الرابعة، 1421هـ.
132. **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، للزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 1406هـ.
133. **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1994م، أربعة أجزاء.

134. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي.
135. **الترغيب والترهيب**، للمنذري، تحقيق: تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ.
136. **التسعينية**، لابن تيمية، تحقيق، محمد العجلان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1420هـ.
137. **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم**، للحاكم، تحقيق كمال الحوت، دار الجنان، 1407هـ.
138. **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جزي، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1415هـ.
139. **التسهيل لعلوم التنزيل**، للكلبي، ضبطه، محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1425هـ.
140. **التصوف، المنشأ والمصادر**، إحسان الهي ظهير، دار ابن حزم، القاهرة، الطبعة: 1، 1429هـ.
141. **التعريفات**، لإمام الجرجاني، مكتبة لبنان.
142. **تفسير ابن جزي** (التسهيل لعلوم التنزيل)، ضبط محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ.
143. **تفسير ابن عرفة المالكي**، تحقيق: د. حسين المناعي، مركز البحوث – تونس، الطبعة الأولى، 1986م.
144. **تفسير ابن عطية**، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق الرحالة فاروق، عبد الله الأنصاري، السيد عبد العال إبراهيم، محمد العناني، دار الخير، الطبعة الثانية، 1428هـ.
145. **تفسير ابن كثير**، تفسير القرآن العظيم، دار السلام.
146. **تفسير أبي السعود**، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: محمد العفيفي، خيري بن سعيد دار المصطفى، القاهرة.

147. **تفسير البغوي**، معالم التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.
148. **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق وائل أحمد عبد الرحمن، دار التوقيفية، القاهرة.
149. **تفسير البيضاوي مع حاشية القونوي**، ضبطه: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
150. **تفسير الثوري**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ.
151. **تفسير الجلالين** لجلال الدين المحلى وجلال الدين السيوطي، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، 1424هـ.
152. **تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل**، ضبط عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2010م.
153. **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د عادل الشدي، مدار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى 1424هـ.
154. **تفسير السمعاني**، تحقيق غنيم الغنيم وياسر إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ
155. **تفسير القرآن العزيز** لابن أبي زمنين، تحقيق حسين عكاشة، محمد الكنز، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، 1423هـ.
156. **تفسير القرآن العظيم**، لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، الطبعة الثانية، 1427هـ.
157. **تفسير القرآن،** للعز بن عبد السلام، تحقيق: د. عبد الله الوهيبي، الطبعة الأولى، 1416هـ.
158. **تفسير القرآن**، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1432هـ.

159. **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل**، للزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
160. **تفسير الماوردي** (النكت والعيون)، تحقيق السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1412هـ.
161. **تفسير المراغي**، لأحمد مصطفى المراغي، دار الفكر، بيروت، 1426هـ.
162. **تفسير النسفي**، تحقيق: مروان الشعار، دار النفائس، بيروت 2005.
163. **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء**، لابن تيمية، دار الصحابة طنطا، الطبعة الأولى، 1430هـ.
164. **تفسير غريب ما في الصحيحين**، للحميدي، تحقيق: د. زبيدة محمد، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1415هـ.
165. **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الأولى 1424هـ.
166. **التفسير والمفسرون**، للدكتور محمد حسين الذهبي، ضبطه أحمد الزغبي، دار الأرقم، بيروت.
167. **تقريب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986.
168. **التقرير والتحرير في علم الأصول**، لابن أمير الحاج ابن الهمام، دار الفكر، 1417 هـ.
169. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

170. **التكملة لكتاب الصلة**، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، 1415هـ- 1995م.
171. **تكملَة مُعجم المُؤلفين**، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
172. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ.
173. **تلخيص المتشابه في الرسم**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1985 م.
174. **تلخيص الموضوعات**، للذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تميم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.
175. **التلخيص في أصول الفقه**، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي، بشير العمري، دار البشائر، بيروت، 1417 هـ.
176. **تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري**، لابن تيمية، دار أطلس، 1417هـ.
177. **التمهيد في أصول الدين**، لأبي المعين النسفي الماتريدي، تحقيق محمد الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث.
178. **تمييز الطيب من الخبيث**، لابن الربيع للشيباني الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1408هـ.
179. **تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل**، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق على المقطري، مكتبة دار القدس صنعاء، الطبعة:1، 1411هـ.

180. **تنزيه القرآن عن المطاعن**، للقاضي بن عبد الجبار بن أحمد، دار طلاب المعرفة.
181. **تنوير الأذهان من تفسير روح البيان**، لإسماعيل الردوسي، حققه محمد الصابوني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1408هـ.
182. **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، للسيوطي، المكتبة التجارية مصر، 1389هـ.
183. **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار**، لابن جرير الطبري، مطبعة المدني.
184. **تهذيب الأسماء واللغات**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
185. **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
186. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980.
187. **توحيد الألوهية والربوبية**، لأبي المحاسن يوسف بن أحمد الدجوي المالكي، المكتب العربي للكتاب والنشر، ط1، 1427هـ.
188. **التوراة السامرية**، ترجمة إسحاق الصوري، دار الأنصار – مصر، الطبعة الأولى 1398هـ.
189. **التوصل إلى حقيقة التوسل**، لمحمد نسيب الرفاعي مؤسس الدعوة السلفية، حلب.

190. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م،عدد الأجزاء: 10.
191. **التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد**، ضمن مؤلفات الدويش، دار العليان، الطبعة الأولى، 1411هـ.
192. **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم**، لابن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1392هـ.
193. **توضيح المقصود في نظم ابن أبي داود** المسمى (حاشية ابن أبي داود)، شرح الشيخ عبد الرحمن البراك، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1430هـ.
194. **تيسير العزيز الحميد**، لسليمان محمد عبد الوهاب، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى 1419هـ
195. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، جمعية إحياء التراث، الكويت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
196. **تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، لعبد المؤمن البغدادي الحنبلي، دار ابن الجوزين الطبعة الرابعة، 1431هـ. شرح الفوزان الشيخ عبد الله.
197. **التيسير بشرح الجامع الصغير** للمناوي، مكتبة الشافعي – الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
198. **الثقات**، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، السيد شرف الدين أحمد، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية،دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 ﻫ = 1973.

199. **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لابن الأثير، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث، ط 4، 1404هـ.
200. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (تفسير الطبري)، تحقيق مجموعة من المحققين دار السلام، الطبعة الثانية، 1428هـ.
201. **جامع الترمذي**، للإمام الترمذي، بيت الأفكار الدولية.
202. **جامع الرسائل**، لابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم، دار العطاء – الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.
203. **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب الحنبلي، المكتبة العصرية، بيروت، 1427هـ.
204. **جامع المسائل**، لابن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين، دار عالم الفوائد، الطبعة الثانية 1427هـ.
205. **جامع المسائل**، لابن تيمية، دار عالم الفوائد الطبعة الأولى، 1429هـ
206. **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبد البر، دار الفكر.
207. **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1429هـ.
208. **الجامع لشعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1423هـ
209. **الجدول في إعراب القرآن**، لمحمود صافي، دار الرشيد، دمشق – بيروت، الطبعة الرابعة، 1418هـ.
210. **الجديد في شرح كتاب التوحيد**، لشيخ محمد القرعاوي، مكتبة التوفيق، الرياض، الطبعة الثالثة 1404هـ.
211. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر،الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، 1966 م.

212. **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ، 1952 م.
213. **جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين**، لنعمان بن محمود الألوسي البغدادي تحقيق الداني آل زهوي، المكتبة العصرية، الطبعة:1، 1427هـ.
214. **جملة ما عليه أهل الحديث والسنة في العقيدة**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د عبدالله محمد البصيري، دار المغني الطبعة:، 1427هـ.
215. **جهود الإمام ابن القيم في تقدير توحيد الأسماء والصفات**، د وليد العلي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1425هـ.
216. **جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية**، لابن تيمية، تحقيق محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1429هـ.
217. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لابن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1424هـ.
218. **جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز**، رواية : الشيخ محمد بن موسى الموسى، إعداد: محمد بن إبراهيم الحمد.
219. **الجواهر الحسان** الثعالبي، مؤسسة الأعلمي – بيروت، تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، 1418هـ.
220. **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، للثعالبي، تحقيق أبو محمد الغماري، دا رالكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ.

221. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي، مير محمد كتب خانه – كراتشي.
222. **الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم**، لابن حجر الهيثمي، تحقيق: د. محمد زينهم.
223. **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لابن القيم، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1428هـ.
224. **حاشية كتاب التوحيد**، لعبد الرحمن قاسم، الطبعة الرابعة، 1414هـ.
225. **الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ومنهجه في العقيدة**، د. عبد العزيز السدحان، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى 1429هـ.
226. **الحاوي للفتاوى** للسيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421هـ.
227. **الحبائك في أخبار الملائك**، للسيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1405هـ.
228. **الحجة الدامعة لشبهات المجسمة الزائفة**، لحسين سامي بدوي، الطبعة:1، 1420هـ.
229. **حجة الله البالغة** للدهلوي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1355هـ.
230. **الحجة على تارك المحجة**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: د علي البواب، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ.
231. **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، لقوام السنة الأصبهاني، تحقيق محمد ربيع المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الطبعة:1، 1411هـ.
232. **الحذر في أمر الخضر**، الملا علي بن سلطان القاري الهروي، تحقيق محمد خير رمضان، دار القلم، الطبعة:1، 1411هـ.

233. **حز الغلاصم**، شيث بن إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
234. **الحسنة والسيئة**، لابن تيمية، تحقيق محمد الحثت، دار الكتاب العربي، 1427هـ.
235. **حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة**، لابن قدامة، تحقيق: عبد الله الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.
236. **حكم أهل القبور وعذابهم ونعيمهم وهل ينتفعون بأعمال الأحياء**، لابن تيمية، تحقيق د. عبد الله البصيري، دار المغني، المدينة، الطبعة الأولى 1427هـ.
237. **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**، لمحمد بن إبراهيم الشيباني، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة: الثانية، 1425 هـ مجلدين.
238. **حياة الأنبياء بعد وفاتهم**، للبيهقي، تحقيق: عامر حيدر، مؤسسة نادر، بيورت، الطبعة الأولى 1410هـ.
239. **ختم الأولياء**، للحكيم الترمذي، تحقيق: د. أحمد السايح، توفيق وهبه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1429هـ.
240. **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، للإمام البخاري تحقيق عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن القيم – دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1423هـ.
241. **الداء والدواء**، لابن القيم، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1429هـ
242. **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثمين**، لعصام بن عبد المنعم المري، دار البصيرة، الإسكندرية.
243. **الدر المنثور**، للسيوطي، دار الكتب العلمية، 3، 2010.

244. **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم.
245. **الدرة فيما يجب اعتقاده**، لأبي محمد بن حزم، تحقيق أحمد الحمد، سعيد القزقي، دار الآثار، الطبعة:1، 1408هـ.
246. **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، جمع عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة:7، 1425هـ.
247. الدرر السنية في الرد على الوهابية.
248. **الدرر السنية في الرد على الوهابية**، لأحمد زيني دحلان، دار غار حراء – مكتبة الأحباب، اعتنى به د. جبريل حداد، الطبعة الأولى 1424هـ.
249. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م.
250. **دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين**، ياسر اليحيى، دار الميمان، الطبعة الأولى، 1432هـ.
251. **دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية**، د.الغصن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1424هـ
252. **دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن**، لعبد الله الدويش، ضمن مؤلفاته دار العليان.
253. دفع **إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد.
254. **دفع شبه التشبيه بألف التنزيه**، لابن الجوزي، تحقيق حسن السقاف، دار النووي، 1413هـ.
255. **دقائق التفسير**، لابن تيمية، تحقيق د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القران، الطبعة الثانية 1404هـ

256. **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، للشيخ عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، 1433هـ.

257. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، دار الكتب العلمية – بيروت.

258. **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، للسيوطي، تحقيق أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1416هـ.

259. **ديوان الإسلام**، لابن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، مكتبة دار الباز، الطبعة الأولى، 1411هـ.

260. **ديوان امرؤ القيس**، صنعه حسن السندوبي، المطبعة الرحمانية مصر، 1349هـ.

261. **الديوبندية تعريفها وعقائدها**، لسيد طالب الرحمن، دار الصميعي، الطبعة الأولى، 1419هـ.

262. **ذم التأويل** لابن قدامة تحيق: بدر البدر، الدار السلفية، - الكويت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

263. **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م.

264. **ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي، تحقيق: زياد النقشبندي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1432هـ.

265. **ذيل طبقات الحفاظ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.

266. **ذيل طبقات الحنابلة**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي،

الحنبلي، د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2005 م.

267. **رجال صحيح مسلم** لابن منجويه، تحقيق: محمد حسن، أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1427هـ.

268. **رد الإمام الدارمي**، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة ابن تيمية.

269. **الرد على الجهمية**، لابن منده، تحقيق علي الفقيهي، المكتبة الأثرية باكستان.

270. **الرد على الجهمية**، للدارمي تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الثانية، 1416هـ.

271. **الرد على الزنادقة والجهمية**، للإمام أحمد، تحقيق دغش العجمي، دار البخاري، قطر، الطبعة الأولى، 1429هـ.

272. **الرد على الشاذلي**، لابن تيمية، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1429هـ.

273. **الرد على المبتدعة**، لابن بناء الحنبلي، تحقيق عادل آل حمدان، دار الأمر الأول، الطبعة: 1، 1431هـ.

274. **الرد على المنطقيين**، لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، 1976م.

275. **الرد على المنطقيين**، لابن تيمية، تحقيق عبد الصمد الكتبي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى 1426هـ

276. **الرد على من قال بفناء الجنة والنار**، لابن تيمية، تحقيق د. محمد السمهري، دار بلنسيه، الطبعة الأولى 1415هـ.

277. **رسالة السجزي إلى أهل زبيد**، تحقيق محمد باكريم دار الراية الطبعة: الأولى.

278. **الرسالة الواضحة**، لابن الحنبلي، تحقيق علي الشبل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1428هـ.

279. **رسالة إلى أهل الثغر**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د. عبد الله الجنيدي، الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1427هـ.
280. **الرسالة**، للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت.
281. **رسائل العدل والتوحيد ومن ضمنها المختصر في أصول الدين**، للقاضي عبد الجبار، المكتبة الأزهرية للتراث.
282. رفع **الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار**، للصنعاني، المكتب الإسلامي – بيروت، تحقيق الألباني، الطبعة الأولى، 1405هـ.
283. **رفع الإصر عن قضاة مصر**، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
284. **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، اعتنى به محمد الطالبي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ.
285. **روح البيان**، إسماعيل حقي الخلوتي، دار إحياء التراث العربي.
286. **الروح**، لابن القيم، تحقيق أبو عبد الرحمن المكيّ، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى 1425هـ.
287. **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية**، لابن هشام للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل.
288. **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لابن الوزير اليماني، اعتنى به علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1419هـ.
289. **روضة الناظر وجنة المناظر**، لابن قدامة، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى 1419هـ.
290. **زاد المسير في علم التفسير**، لابن الجوزي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1407هـ.

291. **الزهد الكبير**، للبيهقي، تحقيق: عامر حيدر، دار الجنان، الطبعة الأولى 1408هـ.
292. **الزهر النظر في نبأ الخضر**، لابن حجر ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، دار إحياء التراث، بيروت.
293. **سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام**، للصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية 1421هـ.
294. **السراج المنير**، للشربيني، دار الكتب العلمية.
295. **السفر الخامس من كتاب الذيل**، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، إحسان عباس، الطبعة : 1.
296. **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** للألباني، مكتبة المعارف، طبعة: 1415 هـ
297. **سلسلة الأحاديث الضعيفة،** للألباني، مكتبة المعارف، طبعة: 1415 هـ
298. **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، للجندي الكندي، تحقيق محمد الجوالي، مكتبة الإرشاد – صنعاء، 1995م.
299. **سماعات ابن القيم من شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وتحقيق سهيل السردي، دار النوادر الطبعة الأولى 1431هـ.
300. **السنة**، عبد الله بن أحمد، تحقيق: محمد القحطاني، دار ابن القيم الدمام، الطبعة الأولى 1406هـ.
301. **السنة**، للإمام ابن أبي عاصم، تحقيق باسم الجوابرة، دار الصميعي، الطبعة الأولى، 1419هـ.
302. **سنن ابن ماجة** للإمام القزويني، بيت الأفكار الدولية.
303. **سنن أبي داود**، للإمام السجستاني، بيت الأفكار الدولية.
304. **سنن الترمذي**، بين الأفكار الدولية.

305. **السنن الكبرى**، البيهقي، تحقيق: د عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ.
306. **السنن الكبرى**، النسائي، تحقيق: د عبد الغفار البنداري- سيد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ.
307. **سنن النسائي**، للإمام أحمد بن شعيب، بيت الأفكار الدولية.
308. **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: د سعد آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى 1411هـ.
309. **السياسة الشرعية في أحكام الراعي والرعية**، لابن تيمية، تحقيق علي العمران، دار عالم افوائد، الطبعة الأولى 1429هـ.
310. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م.
311. **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الكبير، المكتبة الأثرية للتراث.
312. **شأن الدعاء**، للخطابي، دار المأمون الطبعة الأولى، 1404هـ
313. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، مجلدين.
314. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
315. **شرح ابن بطال على صحيح البخاري**، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ.

316. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المكتبة العصرية بيروت، 1431هـ.
317. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ.
318. **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد.
319. **شرح الإيمان والإسلام وتسمية الفرق والرد عليهم**، للزبير بن أحمد الزبيري، تحقيق حسام حفناوي، دار الضياء، الطبعة: 1، 1424هـ.
320. **شرح التلويح على التوضيح**، للتفتزاني، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
321. **شرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية**، للسفاريني، شرح الشيخ صالح الفوزان، الطبعة الأولى 1425هـ.
322. **شرح السنة**، للبغوي تحقيق: علي معوض. عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1424هـ.
323. **شرح السنة**، للحسين بن علي البربهاري، تحقيق عبد الرحمن الجميزي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة: 2، 1418هـ.
324. **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، تحقيق عبد الفتاح البزام، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة السادسة 1430هـ.
325. **شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور**، للسيوطي، تحقيق عبد المجيد حلبي، دار المعرفة، 1417هـ.
326. **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**، تحقيق مجموعة من المحققين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.
327. **شرح العقيدة الأصفهانية**، لابن تيمية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1425هـ.
328. **شرح العقيدة السفارينية**، لابن عثيمين، مدار الوطن للنشر، الطبعة الأولى 1426هـ

329. **شرح العقيدة السفارينية**، لابن عثيمين، مدار الوطن، الطبعة الأولى 1426هـ.
330. **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العزّ، تحقيق عبد المحسن التركي- شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1424هـ
331. **شرح العقيدة الواسطية**، للعثيمين، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة 1419هـ
332. **شرح العقيدة الواسطية**، للهراس، ضبطه علوي السقاف، دار الهجرة، الطبعة الرابعة 1422هـ.
333. **شرح العمدة لابن تيمية**، تحقيق خالد المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى 1418هـ
334. **شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير**، لمحمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق د محمد الزحيلي، ود نزيه حماد، مكتبة العبيكان، 1418هـ.
335. **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1422هـ.
336. **شرح النووي على مسلم**، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية 1392هـ.
337. **شرح حديث النزول**، لابن تيمية، محمد الخميس، دار العاصمة الرياض، الطبعة الثانية 1418هـ.
338. **شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان**، لابن تيمية، تحقيق: د. علي الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة 1430هـ.
339. **شرح رياض الصالحين**، لابن عثيمين، مدار الوطن، 1426هـ.
340. **شرح سنن أبي داود** للعيني، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ.

341. **شرح صحيح مسلم للأبي إكمال إكمال المعلم**، ضبطه: محمد سالم هاشم، دار الباز، الطبعة الأولى 1415هـ.
342. **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، للغنيمان، دار العاصمة، الطبعة الثالثة 1428هـ.
343. **شرح لمعة الاعتقاد**، لابن عثيمين، الطبعة الثالثة 1415هـ، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف.
344. **شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، 1415هـ.
345. **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: 2، 1431هـ.
346. **شرح مشكل الحديث**، لأبي محمد عبد الجليل القصري، تحقيق: محمد النادي، دار الكلمة، الطبعة الأولى، 1432 هـ.
347. **الشريعة**، للآجري، تحقيق د. عبد الله الدميجي، دار الفضيلة، الطبعة الثالثة 1428هـ.
348. **الشريعة**، لمحمد بن الحسين، الآجري، تحقيق د عبد الله الدميجي، دار الفضيلة، الطبعة: 3، 1428هـ.
349. **شعب الإيمان**، للبيهقي تحقيق: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410هـ.
350. **الشفا بعريف حقوق المصطفى**، للقاضي عياض اليحصبي، دار ابن حزم، الطبعة: 1، 1423هـ.
351. **شفاء العليل**، لابن القيم، تحقيق: عادل سعد، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى 1426هـ.
352. **الشماريخ في علم التاريخ**، للسيوطي، تحقيق: محمد الشيباني، الدار السلفية – الكويت 1399هـ.
353. **شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق**، للنبهاني، ضبطه. عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1428هـ.

354. **الشيخ حمود بن عبد الله التويجري، وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف**، لعبد الله بن محمد بن يحيى شيخ، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة أم القرى، عام: 1422هـ.
355. **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لابن تيمية، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ.
356. **الصحاح**، للجوهري،تحقيق الدكتور إميل يعقوب – محمد طريفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ
357. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1418 هـ
358. **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق، د محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1424هـ.
359. **صحيح البخاري،** للإمام البخاري، بيت الأفكار الدولية.
360. **صحيح الترغيب والترهيب**، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الخامسة.
361. **صحيح سنن أبي داود**، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.
362. **صحيح سنن الترمذي**، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.
363. **صحيح مسلم،** للإمام مسلم، دار الكتب العلمية.
364. **صحيح مسلم**، بيت الأفكار الدولية.
365. **صحيح وضعيف الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1408هـ
366. **الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم**، لابن قدامة، تحقيق: د. محمد الخميس، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1426هـ.
367. **الصراع بين الإسلام والوثنية**، عبد الله علي القصيمي، دار الآثار، الطبعة: 1، 1432هـ.

368. **صفات الله الواردة في الكتاب والسنة**، لعلوي السقاف، دار الهجرة، الطبعة الثالثة 1426هـ.
369. **الصفات**، للدارقطني تعليق الشيخ عبد الله الغنيمان، الطبعة الأولى 1402هـ.
370. **صفة الساق بين إثبات السلف وتعطيل الخلف**، لمحمد موسى نصر، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، الطبعة الأولى 1433هـ.
371. **الصفدية**، لابن تيمية، تعليق محمد رياض، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1427هـ
372. **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن القيم، تحقيق: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الطبعة الثالثة 1418هـ.
373. **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**، للسهسواني الهند، المطبعة السلفية، الطبعة الثالثة، 1378هـ
374. **صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتصحيف**، ناصر الفهد، أضواء السلف، الطبعة الأولى 1423هـ.
375. **الضعفاء الصغير**، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الباز، مكة، الطبعة الأولى، 1406هـ.
376. **الضعفاء والمتروكين**، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، 1404هـ.
377. **الضعفاء**، للعقيلي، تعليق: د. مازن السرساوي، دار مج دالإسلام، دار ابن عباس، الطبعة الأولى 1429هـ.
378. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
379. **طبقات الحفاظ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403.

380. **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.
381. **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
382. **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ.
383. **طبقات الشافعيين**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413 هـ - 1993 م.
384. **طبقات الفقهاء الشافعية**، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م.
385. **طبقات الفقهاء**، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1970.
386. **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي ، سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولى، 1417هـ- 1997م.
387. **طبقات المفسرين**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396.

388. **طبقات فحول الشعراء**، المؤلف: محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، عدد الأجزاء: 2.
389. **طرح التثريب في شرح التقريب**، للعراقي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى 1419هـ.
390. **الطرق الصوفية، نشأتها وعقائدها وآثارها**، د عبد الله السهلي، دار كنوز أشبيليا، الطبعة: 1، 1426هـ.
391. **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، لابن القيم، تحقيق: محمد الإصلاحي، عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1429هـ.
392. **عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة**، د عبد الكريم عبيدات، كنوز أشبيليا، الطبعة: 3، 1426هـ.
393. **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، لابن القيم، تحقيق إسماعيل بن غازي، عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1429هـ.
394. **العرش وما ورد فيه**، لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى 1406.
395. **عصمة الأنبياء** للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1401هـ.
396. **العظمة**، أبو الشيخ، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الطبعة الثانية 1419هـ.
397. عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي.
398. **عقيدة الراسخين في العلم**، لسعود العثمان، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى 1432هـ.
399. **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، للصابوني، تحقيق د. ناصر الجديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية 1419هـ.
400. **العقيدة الطحاوية**، لأبي جعفر الطحاوي، دار طويق، الطبعة الأولى 1423هـ.

401. **العلل الكبير** للترمذي، تحقيق مجموعة من المحققين، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1409هـ.
402. **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي، تحقيق: خليل لميس، دا رالكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ.
403. **العلل**، للدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ.
404. **العلو للعلي الغفار**، للذهبي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، الطبعة الأولى 1995م.
405. **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، للعيني، ضبطه: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ.
406. **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: 1، 1429هـ.
407. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، للعظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1419هـ
408. **العيال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى 1990م.
409. **العين**، للفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
410. **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، لمحمود شكري الألوسي، مكتبة الرشد، الطبعة: 2، 1426هـ.
411. **غاية النهاية في طبقات القراء**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.

412. **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، الكرماني محمد بن حمزة، تحقيق د شمران العجلي، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة: 1، 1408هـ.
413. **غريب الحديث**، ابن قتيبة، تحقيق: د عبد الله الجوري، دار النوادي، الطبعة الأولى 1397هـ.
414. **غريب الحديث**، لإبراهيم الحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1405هـ.
415. **فتاوى ابن باز**، جمع: د. محمد الشويعر، مؤسسة الحرمين الخيرية، الطبعة الرابعة 1423هـ.
416. **فتاوى ابن عثيمين في العقدية**، جمع: فهد السليمان، دار الثريا، الطبعة الأولى 1429هـ.
417. **الفتاوى الحديثية**، لأحمد بن حجر الهيثمي المكي، مكتبة مصطفى البابلي، الطبعة: 2، 1390هـ.
418. **الفتاوى الكبرى الفقهية**، لابن حجر الهيثمي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1417هـ.
419. **الفتاوى الكبرى**، لابن تيمية، دار الكتب العلمية. طبعة 1422هـ
420. **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، جمع أحمد الدويش، الطبعة: 1، 1426هـ.
421. **فتاوى نور على الدرب**، لابن باز، إعداد: عبد الله الطيار، محمد الموسى، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ.
422. **فتاوى ومسائل ابن الصلاح**، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: 1، 1406هـ.
423. **فتاوي السبكي**، دار المعرفة ببيروت.
424. **الفتاوي العراقية**، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله المفتي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1425هـ.
425. **فتح الباري**، لابن حجر، دار المعرفة بيروت، 1379هـ.

426. **فتح الباري**، لابن رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية 1422هـ.
427. **فتح القدير**، للشوكاني، تحقيق: د عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، الطبعة الثانية 1418هـ.
428. **الفتوى الحموية الكبرى**، لابن تيمية، تحقيق د حمد التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية، 1425هـ.
429. **الفجر الساطع على الصحيح الجامع**، للفقيه المالكي لشبيهي الزرهوني، تحقيق د. عبدالفتاح الزنيفي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1430هـ.
430. **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لابن تيمية، تحقيق محمد رياض الأحمد، المكتبة العصرية، طبعة 1427هـ
431. **الفرقان**، لابن تيمية، تحقيق محمد رياض الأحمد، المكتبة العصرية، 1427هـ
432. **الفروق في اللغة**، لأبي هلال العسكري، تحقيق جمال مدغمش، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1427هـ.
433. **الفروق**، للقرافي، ضبطه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.
434. **فصل المقال في رفع عيسى حياً ونزوله لقتل المسيح الدجال**، د محمد هراس، دار الشريعة، ط1، 1425هـ.
435. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ.
436. **الفصول في سيرة الرسول**، لابن كثير، تحقيق: محمد الخضراوي ومحبي الدين، بدار ابن كثير، الطبعة الرابعة، 1405هـ.

437. **الفقه الأكبر،** لأبي حنيفة ضمن مجموعة جمع الفنون في شرح جملة متون لعقائد أهل السنة، د: محمد الخميس، دار إيلاف، الطبعة الأولى 1418هـ.
438. **فهرس الفهارس**، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: 2، 1982.
439. **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى.
440. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للشوكاني، المكتب الإسلامي بيروت، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الثالثة 1407هـ.
441. **الفوائد في مشكل القرآن**، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق د سيد رضوان علي الندوي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالكويت 1387هـ.
442. **فيض القدير**، للمناوي، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
443. **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، لابن تيمية، تحقيق. عبد القادر الأرناؤوط، الرائسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الثالثة، 1429هـ.
444. **القدر**، للفريابي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ.
445. **قطر الولي على حديث الولي أو ولاية الله والطريق إليها**، للشوكاني تحقيق د. إبراهيم هلال مطبعة حسان.
446. **قطف الثمر**، تحقيق د عاصم القريوتي دار عالم الكتب الطبعة الأولى، 1404 هـ.

447. **قواعد العقائد**، للغزالي، عالم الكتب، الطبعة:2، 1405هـ.

448. **القواعد المثلى**، لابن عثيمين، تحقيق أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، طبعة 1416هـ

449. **القول الجلي من حديث الولي**، ضمن الحاوي للفتاوي لجلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي.

450. **القول السديد**، شرح كتاب التوحيد للسعدي، دار ضياء، الطبعة الأولى، 1428هـ

451. **القول المفيد**، شرح كتاب التوحيد لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة 1421ه.

452. **الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**، لمختار بن محمود العجالي المعتزلي، تحقيق د سيد محمد الشاهد، 1430 وزارة الأوقاف.

453. **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 1428هـ.

454. **كتاب الأربعين في دلائل التوحيد**، للهروي، تحقيق: علي الفقيهي، الطبعة الأولى 1404هـ.

455. **كتاب الأسماء والصفات**، للبيهقي، ضبط محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي

456. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د/ عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الطبعة: 7، 1429هـ.

457. **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، لمحمد بن إسحاق بن منده، تحقيق نبيل صلاح سليم، دار البصيرة 1426هـ.

458. **كتاب التوحيد**، لابن خزيمة، تحقيق د. عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الطبعة السابعة، 1429هـ.

459. **كتاب التوحيد**، لابن منده، تحقيق. نبيل صلاح سليم، دار البصيرة الإسكندرية، 1426هـ.
460. **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: د محمد البكاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1425هـ.
461. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للعجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1351هـ.
462. **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لابن الجوزي، تحقيق: د علي البواب، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ.
463. **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لابن الجوزي، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ.
464. **الكليات**، للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ.
465. **الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لمحمد الأمين الهرري الشافعي، تحقيق: هاشم محمد مهدي، دار المنهاج، الطبعة الأولى.
466. **الكيلانية**، لابن تيمية، اعتنى به: محمد بن رياض، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1426هـ.
467. **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معرض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ.
468. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1419هـ - 1998م.
469. **لسان العرب**، لابن منظور، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية 1418 هـ

470. **لطائف المعارف**، لابن رجب، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، 1417هـ.
471. **لقاء الباب المفتوح مع ابن عثيمين**، إعداد: عبد الله الطيار، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.
472. **لوامع الأنوار البهية**، للسفاريني، مؤسسة الخافقين – دمشق، الطبعة الثانية 1402هـ.
473. **الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات**، للشمس الأفغاني السلفي، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الثانية، 1419هـ، ثلاثة أجزاء.
474. **متشابه القرآن**، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق عدنان زرزور، مكتبة التراث.
475. **المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم**، د. أحمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
476. **مجلة الأصالة،** العدد الرابع.
477. **مجلة المنار،** محمد رشيد رضا عدد (34).
478. **المجلى في شرح القواعد المثلى**، لابن عثيمين، تأليف: كاملة الكواري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1422هـ.
479. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1402هـ.
480. **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ
481. **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، تحقيق: ناصر البحار، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الثالثة، 1430هـ.
482. **مجموعة الرسائل الكبرى**، لابن تيمية، دار إحياء التراث، بيورت.

483. **مجموعة الرسائل والمسائل**، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ.
484. **محاضرات الأدباء**، للأصبهاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961م.
485. **محدث العصر محمد بن ناصر الدين الألباني**، لسمير أمين الزهيري، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1421 هـ.
486. **المحلى بالآثار**، لابن حزم، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ.
487. **المحيط في اللغة**، لابن عباد، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.
488. **مختصر الصواعق المرسلة**، اختصار: محمد الموصلي، أضواء السلف، الطبعة الأولى 1425هـ.
489. **مختصر العلو**، للذهبي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1412هـ.
490. **مختصر العلو**، للذهبي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1412هـ.
491. **المختصر في أصول الدين**، للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد.
492. **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين**، د أسامة خياط، دار الفضيلة، الطبعة: 1، 1421هـ.
493. **المخصص لابن سيده**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى 1417هـ.
494. **مدارج السالكين**، لابن القيم، تحقيق عبد العزيز الجليل، دار طيبة، الطبعة الثانية 1429هـ.
495. **مرعاة المفاتيح**، لعبيد الله المباركفوري، إدارة البحوث الإسلامية بالهند.

496. **مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه**، د. خالد عبد اللطيف، الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى 1426هـ.
497. **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، رواية حرب الكرماني، تحقيق: د. ناصر العلامة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1425هـ.
498. **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين**، د محمد العروسي عبد القادر، مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية 1430هـ.
499. **المسائل من كتاب الروايتين والوجهين**، للقاضي أبو يعلى، تحقيق: د عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ.
500. **المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة تحقيق مروان العطية ومحسن خرابه، دار ابن كثير، الطبعة: 1، 1410هـ.
501. **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، دار الحرمين، الطبعة الأولى، 1417هـ.
502. **المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية**، جمع محمد بن قاسم، الطبعة الأولى 1418هـ.
503. **مسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق: د محمد بن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1419هـ.
504. **مسند أبي عوانة**، ضبطه: أبو علي النظيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ.
505. **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ.
506. **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة، الطبعة الأولى 1412هـ.
507. **مسند الإمام أحمد**، بيت الأفكار الدولية.

508. **مسند البزار** (البحر الزخار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم الطبعة الأولى 1409هـ.
509. **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية، تحقيق: د أحمد الذروي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى 1422هـ.
510. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لأبي الفضل اليحصبي، المكتبة العتيقة، دار التراث.
511. **مشكاة المصابيح**، للتبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1405هـ.
512. **مشكل الحديث وتبيانه**، لابن فورك، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1405هـ.
513. **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، للقصيمي عبد الله بن علي المطبعة الرحمانية بمصر 1353هـ.
514. **مصادر الشعر الجاهلي**، لناصر الدين الأسد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1978م.
515. **مصباح الزجاجة**، للبوصيري، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية للنشر، الطبعة الأولى، 1403هـ
516. **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.
517. **المطالب العالية**، ابن حجر، تنسيق: د. سعد الشثري، دار العاصمة، الطبعة الأولى 1419هـ.
518. **معارج القبول**، لحافظ الحكمي، تحقيق محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، الطبعة: 1، 1420هـ.
519. **معالم التنزيل**، للبغوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1424ه.
520. **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1408هـ.
521. **معاني القرآن**، للفراء، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ.

522. **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى**، للتميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى 1419هـ.
523. **معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين**، د. محمد العقيل، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.
524. **معجم الأدباء**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.
525. **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
526. **معجم البلدان**، للحموي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى 1429هـ.
527. **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
528. **المعجم المختص بالمحدثين**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
529. **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
530. **المعجم الوسيط لمجموعة من المؤلفين**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 1425هـ.
531. **معجم تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

532. **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الجيل، بيروت 1420هـ.
533. **معرفة الثقات** للعجلي، تحقيق عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة، الطبعة الأولى، 1405هـ.
534. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ- 1997م.
535. **المعلم بفوائد مسلم**، محمد بن علي للمازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: 2، 1992م.
536. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، للشربيني، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.
537. **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، للقاضي عبد الجبار، تحقيق محمود الخضيري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.
538. **المغني في الضعفاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الدكتور نور الدين عتر.
539. **المغيث في غريبي القرآن والحديث**، لأبي موسى المديني، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2010م.
540. **مفاتيح الغيب**، للرازي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ.
541. **مفتاح دار السعادة**، لابن القيم، تحقيق: عامر على ياسين، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى 1427هـ.
542. **المفردات في غريب القرآن**، للأصبهاني، تحقيق: محمد كيلاني.
543. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، للقرطبي، تحقيق محي الدين ديب ويوسف علي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم، دار ابن كثير.

544. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشف دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ.

545. **مقدمة من كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ في العقيدة**، لعبد الله بن زيد القيرواني، تحقيق د عبد الله البصيري، دار المغني، الطبعة: 1، 1427هـ.

546. **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.

547. **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن القيم، تحقيق: يحيى الثمالي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1428هـ.

548. **مناهج الأدلة في عقائل الملة**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تعليق محمد عبد الرحمن الأشعري، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر.

549. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز زرملي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

550. **منة المنعم**، للمباركفوري، دار السلام للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة:1، 1420هـ.

551. **المنتخب من علل الخلال**، لابن قدامة، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية، الطبعة الأولى 1419هـ.

552. **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، أبو إسحاق إبراهيم العراقي، خالد حيدر،

553. **المنتقى من منهاج الاعتدال وهو مختصر منهاج السنة**، للذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، الطبعة الثالثة 1413هـ.
554. **منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه**، للسبكي، تحقيق: سعيد الحميري دار البشائر الإسلامية، بيروت.
555. **منهاج السنة النبوية**، لابن تيمية، تحقيق د.محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، طبعة 1424هـ.
556. **المنهاج في شعب الإيمان**، للحسين بن حسن الحليمي، تحقيق حلمي فوده، دار الفكر، الطبعة: الأولى 1399هـ.
557. **المنهج الأسمى في شرح أسماء الحسنى**، محمد الحمود النجدي، مكتبة الغمام الذهبي، الطبعة: 2، 1417هـ.
558. **المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير يوم يكشف عن ساق**، سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية 1418هـ.
559. **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
560. **الموافقات**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مشهور آل سليمان، دار ابن القيم، دار ابن عفان، الطبعة: 2، 1427هـ.
561. **موسوعة التصوف الإسلامي**، إشراف: محمود زقزوق، وزارة الأوقاف بمصر، القاهرة، 1430هـ.
562. **موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي**، إشراف: د. محمود زقزوق، وزارة الأوقاف بمصر، القاهرة، 1430هـ.

563. **الموضوعات**، لابن الجوزي، تحقيق نور الدين بن شكري، أضواء السلف.
564. **موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة**، د.عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الطبعة 1415هـ.
565. **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق علي معوض و عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية.
566. **الناسخ المنسوخ**، للنحاس، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى 1408هـ.
567. **الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د سليمان اللاحم، دار العاصمة، الطبعة: 1، 1430هـ.
568. **الناسخ والمنسوخ**، لابن حزم، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1406هـ.
569. **الناسخ والمنسوخ**، لابن سلامة.
570. **الناسخ والمنسوخ**، للمقري، تحقيق: زهير الشاويش، محمد كنعان، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1404هـ.
571. **الناسخ والمنسوخ**، لمرعي الكرمي، تحقيق: سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم، الكويت 1400هـ.
572. **النبوات**، لابن تيمية، تحقيق: د. عبد العزيز الطومان، الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية 1427هـ.
573. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م.
574. **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، للشريف عبد الحي بن فخر الدين، تحرير: فيليب حتى، مكتبة دار عرفات، الهندي، الطبعة الثانية 1412هـ.

575. **النزول**، الدارقطني، تحقيق: محيي الدين المطعمي، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولى 1414هـ.
576. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، للبقاعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
577. **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت.
578. **النعوت في الأسماء والصفات**، للنسائي، تحقيق د. عبد العزيز الشهوان، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى 1998م.
579. **نقد المنقول والمحك بين المردود والمقبول**، لابن القيم، تحقيق: حسن السماعي سويدان، دار القادري، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.
580. **نقص الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد**، للدارمي، تحقيق: د. بندر الألمعي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ.
581. **نكث الهميان في نكت العميان**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م
582. **النهاية في الفتن والملاحم**، لابن كثير، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ.
583. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق: خوان مامو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1432هـ.
584. **نواسخ القرآن**، لابن الجوزي، تحقيق د محمد أشرف الملباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: 2، 1423هـ.

585. **نيل الأوطار**، للشوكاني، تحقيق، عز الدين خطاب، دار إحياء التراث العربي، بيورت، الطبعة الأولى 1422هـ.
586. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـ- 2000م.
587. **الوجيز**، للواحدي، تحقيق: صفوت داوودي، دار القلم، دمشق – بيروت، 1415هـ.
588. **وفيات الأعيان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، إحسان عباس، دار صادر – بيروت.
589. **الوفيات**، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
590. **الوفيات**، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي، صالح مهدي عباس , د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1402.

فهرس الموضوعات

الموضوع	**رقم الصفحة**
أقوال أهل العلم في المسألة	92
المبحث السادس : قوله سبحانه: (ﭙ ﭚ ﭛ)	93
النصوص المتوهم إشكالها	93
وجه الإشكال ومن وقع فيه	93
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	94
أقوال أهل العلم في المسألة	97
الفصل الثاني: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بتوحيد الألوهية	98
المبحث الأول: الغاية من الخلق	99
النصوص المتوهم إشكالها	99
وجه الإشكال ومن وقع فيه	99
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	100
أقوال أهل العلم في المسألة	102
الترجيح	106
المبحث الثاني: قوله سبحانه: (ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ)	107
النصوص المتوهم إشكالها	107
وجه الإشكال ومن وقع فيه	107
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	108
أقوال أهل العلم في المسألة	110
الترجيح	113
المبحث الثالث: التوسل	114

الموضوع	**رقم الصفحة**

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	**رقم الصفحة**

الموضوع	رقم الصفحة
وجه الإشكال ومن وقع فيه	281
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	282
أقوال أهل العلم في المسألة	284
الترجيح	286
المبحث الثامن: حديث: (من أتاني يمشي أتيته هرولة)	287
النصوص المتوهم إشكالها	287
وجه الإشكال ومن وقع فيه	287
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	288
أقوال أهل العلم في المسألة	290
الترجيح	293
المبحث التاسع: حديث: (خلق آدم على صورته)	295
النصوص المتوهم إشكالها	295
وجه الإشكال ومن وقع فيه	295
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	296
أقوال أهل العلم في المسألة	302
الترجيح	304
المبحث العاشر:قوله سبحانه: (ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ)	306
النصوص المتوهم إشكالها	306
وجه الإشكال ومن وقع فيه	306
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	307

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
وجه الإشكال ومن وقع فيه	441
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	442
أقوال أهل العلم في المسألة	443
الترجيح	444
المبحث الثامن والعشرون: حديث (قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن)	445
النصوص المتوهم إشكالها	445
وجه الإشكال ومن وقع فيه	445
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	446
أقوال أهل العلم في المسألة	447
الترجيح	449
الباب الثاني: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة ببقية مسائل الاعتقاد	450
الفصل الأول: موقف شيخ الإسلام مما أوهم الإشكال في النصوص المتعلقة بالإيمان بالملائكة والكتب والرسل	451
المبحث الأول: جنس إبليس	452
النصوص المتوهم إشكالها	452
وجه الإشكال ومن وقع فيه	452
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	453
أقوال أهل العلم في المسألة	454
الترجيح	457

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | **رقم الصفحة**

الموضوع	رقم الصفحة
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	589
أقوال أهل العلم في المسألة	594
الترجيح	596
المطلب الثامن : شفاعة النبي لعمه أبي طالب	597
النصوص المتوهم إشكالها	597
وجه الإشكال ومن وقع فيه	597
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	598
أقوال أهل العلم في المسألة	599
الترجيح	600
المطلب التاسع: ورود النار	601
النصوص المتوهم إشكالها	601
وجه الإشكال ومن وقع فيه	601
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	602
أقوال أهل العلم في المسألة	604
الترجيح	607
المطلب العاشر: فناء النار	608
النصوص المتوهم إشكالها	608
وجه الإشكال ومن وقع فيه	608
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	609
أقوال أهل العلم في المسألة	612
الترجيح	613

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
وجه الإشكال ومن وقع فيه	734
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	735
أقوال أهل العلم في المسألة	739
الترجيح	741
المبحث الخامس: قبول توبة المرتد	742
النصوص المتوهم إشكالها	742
وجه الإشكال ومن وقع فيه	742
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	743
أقوال أهل العلم في المسألة	744
الترجيح	746
المبحث السادس: حكم مرتكب الكبيرة	747
المطلب الأول: المغفرة للمشرك	747
النصوص المتوهم إشكالها	747
وجه الإشكال ومن وقع فيه	747
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	748
أقوال أهل العلم في المسألة	749
الترجيح	750
المطلب الثاني: توبة القاتل متعمداً	751
النصوص المتوهم إشكالها	751
وجه الإشكال ومن وقع فيه	751
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	752

الموضوع	رقم الصفحة
أقوال أهل العلم في المسألة	754
الترجيح	758
المبحث السابع: قوله سبحانه: (ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ)	759
النصوص المتوهم إشكالها	759
وجه الإشكال ومن وقع فيه	759
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	761
أقوال أهل العلم في المسألة	763
الترجيح	765
المبحث الثامن: وصف أهل الكتاب بالإيمان والكفر	766
النصوص المتوهم إشكالها	766
وجه الإشكال ومن وقع فيه	766
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	767
أقوال أهل العلم في المسألة	769
الترجيح	771
المبحث التاسع : قوله سبحانه: (ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ)	772
النصوص المتوهم إشكالها	772
وجه الإشكال ومن وقع فيه	772
موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإشكال ودليله	773
أقوال أهل العلم في المسألة	778
الترجيح	780
المبحث العاشر : قوله سبحانه: (ﮛ	782